المركز الديمقراطي العربي

السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي تجاه منطقة القرن الإفريقي: دراسة حالة لإثيوبيا 1945-1991

تأليف :

د. احمد ناظم عباس

2022

المركز الديمقراطي العربي

VR . 3383 - 6670 . B

DEMOCRATIC ARAB CENTER

Germany: Berlin

The economic policy of the United States of America and the Soviet Union towards the Horn of Africa: a case study of Ethiopia 1945-1991

Dr . Ahmed Nazim Abbas

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

http://democraticac.de

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030- 89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

VR . 3383 - 6670 . B

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لايسمح بإعادةإصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريدالإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : **السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي تجاه منطقة القرن الإفريقي: دراسة حالة لإثيوبيا 1945-1991**

تأليف د.أحمد ناظم عباس

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي برلين المانيا- الجزائر

رقم تسجيل الكتاب :

VR . 3383 - 6670 . B

الطبعة الأولى2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي تجاه منطقة القرن الإفريقي: دراسة حالة لإثيوبيا 1945-1991

تأليف :

د.أحمد ناظم عباس

فهرس العدد

المحتويات	الصفحة
المحتويات	5
نبذه مختصرة:	6
مقدمة	8
لمحة تاريخية عامة	10
اثيوبيا بين التنافس الدولي والاستعمار الاوربي	20
مراحل الاستقلال الوطني واثاره	30
علاقات اثيوبيا مع الدول الاسيوية	37
المساعدات الخارجية في الحكومات المختلفة	59
نقاشات مسالة المساعدات	101
المجاعة الاثيوبية ومسالة النقاشات الخارجية	101
المساعدات الخارجية في الحكومات المختلفة	107
دروس سياسية للحكومة الاثيوبية	110
الخاتمة المراجع	113 119

الكلمات المفتاحية: إثيوبيا • المساعدات الخارجية • الولايات المتحدة • الاتحاد السوفيتي • الحرب الباردة

"إثيوبيا هي أقرب صديق لنا في أفريقيا".

هنري كيسنجر - Henry Kissinger ، مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة ، 1969

نبذه مختصرة

تقدم هذه الدراسة منظورًا تاريخيًا لمكانة إثيوبيا في نظام المساعدات الخارجية في منطقة القرن الأفريقي خلال حقبة الحرب الباردة (1945-1991).

وقد اعتمدت فرضيات الدراسة على ثلاث نقاط اساسية. **أولاً**، أصبحت كل من إثيوبيا والصومال على رأس الدول التي نالت اهتمام القوتان العظميتان خلال الحرب,تحت اطاردعم الدول التي كانت فيما سبققد تاثرت من تداعيات الحرب العالمية الثانية.**ثانيًا**، الى أي مدى يمكن ان تستفيد الحكومات المتلقية استخدام تلك المساعدة الإنمائية الدولية كأداة لتنفيذ أكبر قدر ممكن من سياساتها؛حيث هدفت كلاً من الحكومة الإمبراطورية لإثيوبيا (1941-1974) والحكومة الشيوعية الإثيوبية (1974-1990) إلى تعظيم الموارد المالية الخارجية, مع تقليل مقدار فقدان السيادة على أجندة السياسة. **ثالثًا**، برزت مجاعة 1984-1986 في منطقة القرن الأفريقي بشكل مقنع المعضلة الأخلاقية التي واجهها مجتمع المانحين الدولي عند مساعدة الدول غير الديمقراطية المتلقية.

وعلى هذا الاساس يمكن الاشارة على ان إثيوبيا قد قدمت نموذج للحكومات المتلقية خلال الحرب الباردة, بسبب تواجد حكومات متعاقبة ما بين امبريالية واخرى شيوعية اعتمدت على كل من (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي), بشكل تام .

مقدمة :

تقدم هذه الدراسة منظورًا تاريخيًا لمكانة إثيوبيا في نظام المساعدات

الخارجيةخلال حقبة الحرب الباردة. باستخدام إثيوبيا كدراسة حالة متعمقة لذلك النظام، وتناقش هذه الدراسة العلاقات التاريخية المتبادلة بين مجتمع المانحين الدوليين والحكومتين الإثيوبيتين المتعاقبتين بقيادة هيلا سيلاسي(HaileSelassie 1941-1974) ومينجيستو هايلي مريم (Mengistu Haile Mariam-(1974–1991)

وجاء استخدام دولة إثيوبيا كدراسة حالة، وذلك نظرًا لأن التحليل الدقيق لتطور نظام المساعدات الخارجية لا يمكن تطبيقه بشكل أفضل في أي مكان غير إثيوبيا لعدة اسباب منها : ما قدمه نظام المساعدات الخارجية دورًا رئيسيًا في بذل جهود تنموية في إثيوبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(ماكفيتي ، 2012 ؛ ميتافريا ، 2009 ؛ زودي ، 1991)؛ وفيما يتعلق بسياستهاالخارجيةفقد تم اعتبار كل من الحكومة الإمبراطورية لإثيوبيا تحت قيادة هيلا سيلاسي, والحكومة الماركسية بقيادة مينجيستو هايليمريمأمثلة واقعية ، و"تحديد مصالح دولتهم بحزم ومتابعتها" (دي وال - De Waal ، 2004 ، ص 182),ومن الناحية التاريخية ، كانت السياسة الخارجية لإثيوبيا متجذرة في المقام الأول في "مبادئ ويستفاليان–Westphalian", مع تأكيدها على أمن وسلامة أراضي وسيادة الدولة الإثيوبية" (تاديسي - Tadesse ، 2015 ، ص 334), والتي غالبًا ما تم تمثيلها في مفاوضات المساعدة الحكومية الإثيوبية مع مجتمع المانحين الدوليين.

على هذا الاساس فقد صنفت إثيوبيا كواحدة من أكثر الدول اعتمادًا على المساعدات الخارجية في العالم,وذلك خلال فترة الحرب الباردة, وما زالت حتى وقت الدراسة واحدة من أفقر الدول في العالم. (كما ستظهر دراسة الحالة هذه)، من جهة اخرى, أصبحت الحكومة الإثيوبية بقيادة هيلا سيلاسي معتمدة كليًا على لمساعدات الاميركية, اذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكيةأهم مصدر للتمويل الأجنبي فيها ، واعتبرت إثيوبيا بدورها الشريك الاستراتيجي الرئيسي لها في منطقة القرن الأفريقي(ماكفيتي - McVety ، 2012)، بينما أصبحت الحكومة الماركسية تحت قيادة مينجيستو هيلا مريم معتمدة كليًا على ما قدمه الاتحاد السوفيتي خلال الاعوام(1954 -1974),بعد ان انظم الى سباق المساعدات الخارجيةمن اجل فرض السلطة والنفوذ في منطقة القرن الأفريقي,منافسا في ذلك الولايات المتحدة الاميركية (لوفيفر - Lefebvre، 1991 ؛ باتمان - Patman ، 1990).

لكن سرعان ما تحولت اثيوبيا الى الاشتركية بشكل تام, بعد ان تولى الحكم مينجيستو هايلي مريم بعد تمكنه من الاطاحةبحكومة سيلاسي، اذ استمر في حكم البلاد حتى عام 1991, وبذلك تحولت إثيوبيا من حليف التقليدي للولايات المتحدة إلى الاشتراكيةالماركسية, وأصبح الاتحاد السوفيتي يشكل المصدر الرئيسي لتمويلها,على الجهة المقابلة :تحولت الصومال وهي البلد المجاور لإثيوبيا ، والحليف السوفيتي التقليدي ، إلى الولايات المتحدة الاميركية, وتعززت العلاقات بينهما خلال الثمانينيات(لفبفري، 1991؛ باتمان، 1990؛ وستاد - Westad، 2005؛ يوردانوف - Yordanov، 2016).

ـ لمحة تاريخية عامة :

تعد إثيوبيا من الدولة غير الساحلية, تقع في منطقة القرن الأفريقي ، وهي واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من الصراعاتوانعدام الأمن الغذائي في العالم. يحدها إريتريا من الشمال, وجيبوتي والصومال من الشرق, والسودان وجنوب السودان من الغرب, وكينيا من الجنوب (انظر الى الخريطة 1). وتعد إثيوبيا التي يقدر عدد سكانها أكثر من(100 مليون) نسمة ، ثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث عدد السكان بعد نيجيريا ، كما تعد أكبر دولة غير ساحلية في العالم من حيث عدد السكان,وتغطي الأراضي الإثيوبية مساحة إجمالية تبلغ(1,100,000) كيلومتر مربع (420,000 ميل مربع). و تعد أديس أبابا(Addis Ababa) عاصمتها وأكبر مدنها.

قسمت إثيوبياإلى تسع مناطق إدارية, تسمكيليلوكب -Kililocb(المفرد – كيليل - kilil) مع إدارتان خاصتان هما أديس أبابا وديرداوا,وقد تم تقسيم تلك المناطق الإدارية التسع على أساس العرق. وهي كل من(عفار - Afar ، أمهرة - Amhara ، بني شنقول-جوموز - Benishangul–Gumuz ، جامبيلا - Gambela ، هراري - Harari ، أوروميا - Oromia،الصومال - Somali ،لأمم الجنوبية ، والجنسيات، ومنطقة الشعوب (SNNP) و تيغراي–Tigray. بعدها تم نقسم كيليلوكبإلى (68) منطقة. والمناطق التي تعتبر التقسيم الإداري من المستوى الثاني لإثيوبيا ، مقسمة إلى أكثر من (600)ولاية ، ويعتبر التقسيم الإداري من المستوى الثالث. وتتكون

الولايات ، بدورها ، من عدد من (كيبيلي -kebele، [القسم الإداري من المستوى الرابع وأصغر وحدة في الحكومة المحلية] وكيبيلي هو حي أو مجموعة محلية ومحددة من الناس. واما مناطق المستوى الثالث الإثيوبية تتم ادارتها من مجلس يعرف باسم "مجلس الوريد".

الخريطة 1: إثيوبيا والقرن الأفريقي

تُعرف إثيوبيا تاريخيا باسم الحبشة, ومملكة اكسوم، وهي أقدم دولة مستقلة في إفريقيا, وواحدة من أقدم الدول في العالم (جنبًا إلى جنب مع مصر وبلاد فارس أو الصين). وغالبًا ما تُعتبر البلاد مهد البشرية والحضارة في قارة افريقيا (ماركوس - Marcus ، 2002 ؛ ميلكياس - Milkias ، 2011). ومن الناحية المركزية فانإثيوبيا لديها تاريخ طويل من الحكم المركزي، وبالتالي يمكن اعتبارها مثالًا رئيسيًا على المركزية السياسيةفي مرحلة ما قبل الاستعمار[1].

[1]تم توثيق أهمية مركزية ما قبل الاستعمار للجودة البيروقراطية المعاصرة والتنمية الاقتصادية تجريبياً من قبل العديد من العلماء (برويش ، سيرماي ، & طومسون ، 2015 ؛ جينايولي ورينر ، 2007 ؛ ميكالوبولوس وبابايوانو ، 2013 ، 2014 ، 2015 ؛ أوسافو كواكو & روبنسون ، 2013).

تقع مملكة أكزوم - Axum (أو أكسوم - Aksum) في منطقة تيغراي في شمال إثيوبيا ، وأصبحت أول إمبراطورية إثيوبية في عهد الملك عزانا ،وفي مطلع القرن الرابع تقريبًا، أصبحت أكسوم أول دولة في إفريقيا تتبنى المسيحية (الأرثوذكسية) كعقيدة رسمية لها ، واما اللغة السامية فكانت الجيز - Geez (الجعيز) - أو الإثيوبية –أول لغة رسمية في مملكة أكسوم .[2] , ولقد ازدهرت مملكة أكسوم من حوالي(100-940)بعد الميلاد, وخلال ذلك الوقت ، كانت أكسوم تعتبر واحدة من أقوى الحضارات في العالم ، مقارنة بالإمبراطوريتين الفارسية والرومانية (مونرو هاي ، 1991).

[2]لا يزال الأدب والليتورجيا المعاصران للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية مكتوبين بلغة الجيز.

عند مطلع القرن السابع ، وصل المسلمون الأوائل إلى إثيوبيا كمهاجرين من مكة,ويمكن أن يُعزى ذلك الانتشار السريع للإسلام في الجزء الشرقي من القرن الأفريقي ، ولا سيما بين الصوماليين وهراري ؛ إلى المشاعر القوية المعادية للمسلمين لدى سكان الشمال، ذ كان معضمهم منالمسيحيون من الحبشة ، بما في ذلك أمهرة وتيجراي والشمال الغربي وأوروميا (براوكمبر - Braukämper، 2003), وقد زادت مكانتهم اذ قبل انهيار إمبراطورية أكسوم مباشرة، احتكر التجار الإثيوبيون والعرب المسلمون التجارة في منطقة القرن الأفريقي ، وإمتدت الأنشطة التجارية من السويس والقاهرة في مصر إلى عدن وجدة في شبه الجزيرة العربية, ومن دمشق إلى بغداد وحتى بلاد فارس (عبير ، 1980).

ومع تراجع مملكة أكسوم ، شهدت البلاد هجرة سكانية كبيرة, انعكست بشكل مباشر على عموم البلاد ولاسيما في الجزء الشمالي, اذ عمدت هولاء السكان الى تطوير لغات تيغري وتيجرينيا (أو تيغرينيا) من الجيز .[3] أما اولائك الذين انتقلوا إلى الجنوب كان لهم دور كبير في تطوير اللغات الأمهرية والجورجنية من الجيز. ومع ذلك ، استمر التقليد الإمبراطوري لأكسوم في الغزو, واستمرار التوسع المسيحي تحت حكم سلالة(زاغوي Zagwe1137-1270). وتحديدا تحت اشهر ملوكها وهو الملك جبري مسكل لاليبيلا, الذي حكم البلاد من أوائل ثمانينيات القرن الحادي عشر فصاعدًا, وأعلنت الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية قديسًا بعد وفاته .[4], وبين عامي(

[3]يجب عدم الخلط بين لغة تيغري ومقاطعة تيغري الإثيوبية (تيغراي) ، حيث يتم التحدث باللغة التيغرينية. وإريتريا ، البلد المجاور لإثيوبيا ، هي بدورها موطن لسكان المرتفعات الناطقين بالتغرينية ، ومعظمهم من المسيحيين (الأقباط الأرثوذكس) والمتحدثين بالتغري ، ومعظمهم من المسلمين ، وسكان الأراضي المنخفضة.

[4]خلال فترة حكمه ، حكم لاليبيلا من مدينة روها (المعروفة الآن باسم لاليبيلا تكريما له). تقع*لاليبيلا* - *Lalibela*في منطقة*وولو* -*(Welo)* في شمال إثيوبيا. كان للملك لاليبيلا الفضل في التنقيب عن الكنائس الإحدى عشرة المحفورة بالصخور التي تعود إلى العصور الوسطى ، وهو مكان مرتفع للمسيحية الإثيوبية

750 – 1270) ، تحولت إمبراطورية أكسوم تدريجيًا إلى الحبشة وبذلك اصبحت إمبراطورية مسيحية تغطي معظم المرتفعات الإثيوبية. بعدها تمكن يوكونو أملاك - YekumloAmlak، وهو من سلالة حكام أكسوم، من وضع حد لسلالةزاغوي, وحكم بين (1270 - 128).

أعادخلالها, سلالة سليمان بإعلانه سلالةمنليك الأول - Menelik I لذلك ، نجحت سلالةزاغوي بتأسيس سلالةسليمان, وازدهرت الكتابات الكنسية والممارسات الدينية, خاصة في عهد الملك الحبشي زارا يعقوب (1434-68) - واكتسبت الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية المزيد من الثروة والسلطة السياسية (ميلكياس ، 2011).

في أواخر القرن الخامس عشر ، تمكن البرتغاليون من وضع موطئ قدم اقتصادي وعسكري قوي في البحر الأحمر والمحيط الهندي, فقدوصلوا ،بقيادة أفونسو دي بايفا, وبيدرو دا كوفيلهاو ، إلى دولة إثيوبيا ذات الأغلبية المسيحية وفي نفس الوقت تقريبًا ، كانت الإمبراطورية الإثيوبية مهددة من قبل طرفين خارجيين. الاول كان يمثله الأتراك العثمانيون الذين تنافسوا مع الإمبراطورية البرتغالية للسيطرة على البحر الأحمر (شين وأوفكانسكي ، 2013 ؛ تاديس ، 1972), والثاني هي سلطنة عدل المسلمة في شرق اثيوبيا التي هددت وجود الإمبراطورية الإثيوبية .

حكم الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي (المعروف أيضًا باسم أحمد غراني) سلطنة عدل منذ عام 1527,وفي عام 1529 ، أعلن ما يعرف بـ "غزو غران لإثيوبيا" [فتوح

ومكان للحج والإخلاص حتى يومنا هذا.

الحبشة] التي مثلت بداية الحرب ضد الحبشة (عبير ، 1980). جنبا إلى جنب مع القوات العثمانية ، اذ غزت الجيوش الصومالية والعفارية بقيادة أحمد غراني إثيوبيا. ثم لجأ الحاكم الإثيوبي لبنا دينجيل [المعروف أيضًا باسم داويت الثاني ، أو ديفيد الثاني، وهو أحد الملوك المسيحيين المشهورين في إثيوبيا] إلى الإمبراطورية البرتغالية لطلب الدعم العسكري، وعلى اثرها ارسل البرتغاليون قوة استكشافية صغيرة بقيادة نجل فاسكو دا جاما (و يعدّ من أنجح مستكشفي البرتغال في عصر الاستكشاف الأوروبي) وكريستوفاو دا جاما (وهو قائد برتغالي عسكري) ، لمساعدة الإمبراطور الإثيوبي. مع ذلك فقد قُتل داويت الثاني في معركة بالقرب من ديبري دامو عام 1540 وأصبح غالاوديوس (أو أسناف ساجاد الأول) خليفة له.

بعد وفاة داويت الثاني، قام احمد غراني بسحب معظم القوات العسكرية العثمانية,وفي غضون ذلك ، أعادت القوات البرتغالية تسليح نفسها وحشدت عددًا كبيرًا من القوات الإثيوبية. وتمكنوا بعد عامين من هزيمة القوات العثمانية المتواجدة. وقُتل أحمد جراني في معركة "واين داتا" بالقرب من بحيرة تانا عام 1543 (عبير ، 1980). وبعد مقتلالاخير، هرب الجيش العثماني من المرتفعات الإثيوبية,وبذلك اصبحت منطقة شمال وسط إثيوبيا مسيحية بالكامل.[5], اذ واصل المبشرون اليسوعيون البرتغاليون الذين كانوا يهدفون إلى تأسيس ثقافة كاثوليكية محلية في إثيوبيا (شين & أوفكانسكي - Shinn &Ofcansky، 2013 ؛ تاديسي - Taddesse ، 197

[5]ينسب العديد من المؤرخين وعلماء السياسة أصول العداء بين إثيوبيا والصومال المعاصرين إلى الحرب الحبشية-أدال (راجع ، من بين أمور أخرى ، بقلم لايتين & سماتر - *Laitin&Samatar* ، 1987).

ظل تلك الضروف ظهر شعب الأورومو (وهم مجموعة عرقية كوشية وأمة أصلية في إثيوبيا ويتحدثون لغة الأورومو) كمستفيدين رئيسيين من الحرب ، حيث أدت الحرب إلى إضعاف منطقتي الحبشي والعداليت, لذلك توسعوا في أراضيهم الأصلية في الوادي المتصدع حتى المناطق التي طالتها الحرب، ولم يقصر الامر عن هذا الحد , اذ كان لتوسع الاورومو دورا في نشر الاسلاملاسيما في الجهات الشمالية الشرقية لشعب (حسن ، 1990). وخلال هجراتهمالكبيرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حيث خضعت العديد من مجتمعات الأورومو للمركزية السياسية, واعتمدت الإسلام كدينهم الرئيسي(براوكمبر، 2003) واستمر هذا الامر في عهد الملوك, وتحديدا الملك ميناس (أو أدماس ساجاد الأول ، 1559-1563) ، وسارسا دينجل (أو ملك ساجاد الأول ، 1563-1597) ، ويعقوب الأول (أو ملك ساجاد الثاني ، 1597-1606) ، وسوسينيوس الأول (أو ملك ساجاد الثالث ، 1606-1632) ، الى ان جاء فاسيليدس ابن سوسينيوس (أو علم ساجاد) ليحكم الإمبراطورية, لتبدا مرحلة جديدة عرفت باسم جوندرين(1635–1855)

تمكن فاسيليدس من اعادة اتحاد الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية, وأسس مدينة جوندار شمال بحيرة تانا ، في محاولة لإعادة توحيد الكنيسة والدولة. وفي عام 1634 ، طرد فاسيليدس جميع الكهنة اليسوعيين والأوروبيين من إثيوبيا(زوارتجي ، 2011) بعد أكسوم ولاليبيلا ، بعدهاأصبحت جوندار ثالث عاصمة دائمة لإثيوبيا في عام 1636 حتى عام 1855. وبحلول عام 1855 ، عادت إثيوبيا إلى مناطق إقطاعية إقليمية. وبين أواخر القرن الثامن عشر ، سادت السلطة السياسية الامركزية إلى حد كبير ولم تعد إثيوبيا بحكم الواقع دولة موحدة (كيلر ، 1995).

الدولة الحديثة :

يمكن إرجاع تأسيس الدولة الإثيوبية الحديثة إلى الأباطرة تيودروس الثاني (1855-1868) ويوهانس الرابع (1872-1889) ومنيليك الثاني (1889-1913) وهيلي سيلاسي (1941-1974). وحتى منتصف القرن التاسع عشر ، كان السكان الرئيسيون في قلب الحبشة من المسيحيين الأرثوذكس الذين يتحدثون, إما الأمهرية أو التيغرينيا (ميلكياس ، 2011). وخوفًا من أن يؤدي التوسع الإقليمي للإسلام إلى تقويض السيطرة المسيحية على إثيوبيا ، اتخذ تيودروس موقفًا قويًا مناهضًا للإسلام من خلال التأكيد على الهوية المسيحية وقمع الحكم الذاتي الإقليمي ، وبذلك بدا تيودروس في استعادة وإعادة توحيد المملكة الإثيوبية ، لكنه تعرض في كثير من الأحيان للتقويض من قبل القادة غير الموالين ، وتم نقل العاصمة من جوندر إلى دبري تابور ، وبعد ذلك إلى مجدالا تحت حكمه.

واصل خلفاء تيودروس يوهانس من تيغراي ومينليك من شيوا سياسة إعادة توحيد تيودروس. وانخرط يوحنس في الغالب خلال فترة حكمه في الصراعات العسكرية في شمال إثيوبيا ضد مصر العثمانية والسودان. وقام منليك بتوسيع قلب الحبشة في نهاية القرن التاسع عشر ، من خلال غزو المقاطعات الغربية والجنوبية والشرقية لإثيوبيا المعاصرة. وكانت هذه المناطق مأهولة بشكل رئيسي من قبل أورومو ، سيداما ، غوراج وولايتا (ماركوس ، 1975).

في الوقت نفسه ، استوعبت الإمبراطورية الأقليات المسلمة في أرسي وبيل وإريتريا وهرار وسيدامو تحت حكم منليك - Menelik ، وهو نفسه الأمهرية ، حيث روج للغة الأمهرية والمسيحية الأرثوذكسية الإثيوبية المثالية بينما تم طمر اللغات والثقافات

والأديان الأخرى. حيث تأسست مدينة أديس أبابا عام 1887 في موقع الينابيع الساخنة ، وأصبحت عاصمة إثيوبيا تحت حكم مينليك في عام 1889, الى ان توفي مينليك الثاني عام 1913.

ونظرًا لعدم وجود أبناء على قيد الحياة لمنيليك ، أصبح ليل إياسو ، حفيد مينليك ، الإمبراطور المحدد لإثيوبيا. كان والد ليل إياسو هو رأس ميكائيل الذي كان حاكم وولو - Wollo, في ذلك الوقت وصديقًا مقربًا ومستشارًا لمنيليك. وكان راس مكايل - Ras Mikaelمسلمًا حيث اضطر إلى التحول إلى المسيحية في عام 1875 تحت حكم يوهانس الرابع (ماركوس ، 1975 ؛ ميتافريا ، 2009). منذ أن شك مجلس الدولة والكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية في تعاطف ليل إياسو - Lil Iyasu المزعوم مع المسلمين ، لم يتوج ليل إياسو قط إمبراطورًا لإثيوبيا. فقات الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية بخلع إياسو وجعلت ابنة مينليك الكبرى زوديتو (عمدت باسم أسكالا مريم) رئيسة للدولة في عام 1916. فأصبحت الإمبراطورة زوديتو أول رئيسة دولة لدولة أفريقية حديثة وآخر ملك ينحدر مباشرة من السلالة من سلالة سليمان.

بعد وفاة زيوديتو -Zewditu في عام 1930 ، أصبح هيلا سيلاسي إمبراطورًا لإثيوبيا في 2 نوفمبر 1930. ولد عام 1892 وعضوًا في مجموعة أمهرة العرقية ، رأس تافاري - كما كان معروفًا قبل تتويجه كإمبراطور - توج نيجوسا ناغاست ، حرفيا ملكا ملوك وعند انضمامه ، اتخذ اسم حاكمه هيلا سيلاسي (أسرات، 2014، 2015؛

موريل وسبنسر وماكفرلين ، 1998 ؛ زودي ، 1991)[6] قبل سبع سنوات ، وكان الوصي راس تافاري - Ras Tafari قد وقع بالفعل على إثيوبيا ليكون أول دولة أفريقية تنضم إلى عصبة الأمم ، سلف الأمم المتحدة ، لتعزيز والدفاع عن المصالح الأفريقية في الساحة السياسية العالمية.

اثيوبيا بين التنافس الدولي والاستعمار الاوربي :

إلى جانب ليبيريا ، كانت إثيوبيا الدولة الأفريقية الوحيدة التي قاومت الاستعمار. ولاول مرة حدثت محاولة لإيطاليا لاستعمار إثيوبيا في عام 1896 ، لكن الإيطاليين هُزموا على يد مينليك وجيشه المكون من 100 ألف رجل في معركة العدوة في شمال إثيوبيا في 1 مارس 1896.

[6] هيلي تعني "قوة" في الجعيز وسيلاسي تعني "ثالوث". لذلك ، يترجم هيلا سيلاسي تقريبًا إلى "قوة الثالوث". حيث كان لقب هيلا سيلاسي الكامل في المنصب هو "الأسد الفاتح لقبيلة يهوذا ، وصاحب الجلالة الإمبراطوري هيلا سيلاسي الأول ، ملك ملوك إثيوبيا ، منتخب الله". حيث ادعى سيلاسي أنه سليل الخط 225 المباشر لمنيليك الأول (أول إمبراطور سليمان لإثيوبيا حكم حوالي 950 قبل الميلاد) ، الذي يُنسب إليه الفضل في كونه ابن الملك سليمان لإسرائيل القديمة وملكة سبأ. لمزيد من المعلومات، راجعموريل وسبنسر وماكفارلين (1998) وأسرات كاسا (2014, 2015).

بفضل مهارات مينليك الإستراتيجية في ساحة المعركة ، هزم جيش أفريقي جيشًا أوروبيًا وأصبح "الحدث التأسيسي في تاريخ إثيوبيا الحديثة" (جوناس ، 2011 ، ص 1) .

تحت حكم هيلا سيلاسي ، قاومت إثيوبيا ، للمرة الثانية ، الاستعمار الإيطالي عندما غزت القوى الأوروبية معظم إفريقيا. خلال الحرب الإيطالية الإثيوبية الثانية في أكتوبر 1935 ، وغزا الجيش الإيطالي بقيادة موسوليني الجزء الشمالي من إثيوبيا ، وبحلول أوائل عام 1936 ، اجتاح مناطق واسعة من إثيوبيا. (موكلر ، 2003 ؛ بيرس ، 2014). واستولت القوات الإيطالية على أديس أبابا في 5 مايو 1936. على الرغم من دعوة سيلاسي إلى عصبة الأمم في يونيو 1936 لوقف العدوان الإيطالي ، لم تحظ الحكومة الإثيوبية بدعم كبير من الدول الغربية الموصوفة بالديمقراطية ، وخاصة بريطانيا العظمى وفرنسا ، في حربها ضد الاحتلال الإيطالي حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية (موكلر ، 2003 ؛ بيرس ، 2014). وجنبا إلى جنب مع العائلة المالكة ، ذهب سيلاسي إلى المنفى في فيرفيلد هاوس في نيوبريدج ، وباث ، وبريطانيا العظمى بين عامي 1936 و 1941. وفي الوقت نفسه ، تم إعلان الملك الإيطالي فيكتور عمانويل الثالث إمبراطورًا لإثيوبيا. عندما دخل موسوليني الحرب العالمية الثانية من خلال الانضمام إلى أدولف هتلر كحليف له في المحور في 10 يونيو 1940 ، حصل هيلا سيلاسي في النهاية على الدعم البريطاني .

في يناير 1941 ، هزمت حركة باتريوتس ، وهي حركة مقاومة محلية ، إلى جانب المساعدة العسكرية البريطانية جيش موسوليني وحررت إثيوبيا في النهاية (بيرهي ،

2003 ؛ زودي ، 1991).

في 5 مايو 1941 ، ثم عاد هيلا سيلاسي ، إلى جانب جيش من القوات الإثيوبية الحرة ، إلى أديس أبابا ، وذلك بالضبط بعد خمس سنوات من بدء الاحتلال الإيطالي.

في يناير 1942 ، أعادت الحكومة البريطانية رسمياً هيلا سيلاسي إمبراطورًا لإثيوبيا.

وأصبحت مقاومة إثيوبيا للاستعمار الأوروبي رمزًا للاستقلال الأفريقي طوال الفترة الاستعمارية.[7] وبشرت نهاية الاحتلال الإيطالي في عام 1941 ببداية عقد بريطاني في إثيوبيا:

> استبدلت المنافسة الثلاثية بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا للسيطرة على إثيوبيا في فترة ما قبل عام 1935 بالهيمنة البريطانية الأحادية. (...) تولى البريطانيون سيطرة واسعة على مالية إثيوبيا وإدارتها وسلامة أراضيها.(...) تم تكليف[البعثة العسكرية البريطانية في إثيوبيا (BMME)]بمهمة مساعدة الحكومة الإثيوبية في "تنظيم وتدريب وإدارة الجيش الإثيوبي". (زودي ، 1991 ، ص 179-180)

[7] يصف كتاب أنتوني موكلر (2003) "حرب هيلا سيلاسي" بتفصيل مقنع الحرب الإيطالية الإثيوبية الثانية بين أكتوبر 1935 ومايو 1936. في عمله الذي تم بحثه بدقة بعنوان "السيادة: القصة الملهمة لانتصار إثيوبيا على غزو موسوليني ، 1935-1941" يوضح جيف بيرس (2014) كيف نجحت إثيوبيا في مقاومة الغزو الإيطالي بين 1935-1941 ، وانتصرت في النهاية ضد قوات موسوليني رغم كل الصعاب

في الفترة المبكرة من حكمه ، أطلق هيلا سيلاسي الموجة الأولى من جهود التحديث ، مثل إلغاء العبودية ، وإطلاق المطبعة ، وإنشاء المستشفيات الحديثة ، والشبكات الكهربائية ومدارس اللغات الأجنبية في المدن الكبرى ، والبدء البنك الوطني الإثيوبي ، إدخال الخدمات الهاتفية واللاسلكية في جميع أنحاء البلاد ، وإدخال السيارات والدراجات النارية والشاحنات والدراجات والطائرات ، وإنشاء شبكة طرق متطورة تربط المدن الكبرى ، وإدخال السفارات والقنصليات الإثيوبية في الخارج ، وتشكيل الوزارات على أساس النموذج الأوروبي وافتتاح أول دستور إثيوبيا الحديث(زودي ، 1991).

ان حقيقة المجتمع الإثيوبي المعاصر يمكن اعتباره واحدًا من أكثر المجتمعات الأفريقية تنوعًا عرقيًا ولغويًا ودينيًا هي نتيجة مباشرة للتوسع الإقليمي تحت حكم الإمبراطور مينليك الثاني (ميلكياس ، 2011). وفقًا للتعداد الوطني الإثيوبي لعام 2007 ، وتضم البلاد أكثر من 80 مجموعة عرقية مختلفة. وتعد الأورومو أكبر مجموعة عرقية في إثيوبيا تمثل 34.4 في المائة من إجمالي السكان ، تليها أمهرة (العمارة) بنسبة 27 في المائة ، والصومالية (الصومالية) بنسبة 6.2 في المائة ، والتيجري (التيغرينية) بنسبة 6.1 في المائة. ويتم التحدث بما يقرب من 90 لغة في إثيوبيا. حيث يتحدث الغالبية اللغات الأفرو آسيوية للفروع الكوشية أو السامية. ويمكن تجميع كل من لغة الأورومو واللغة الصومالية في فرع كوشيت. يمكن تصنيف اللغتين الأمهرية والتغرينية كلغات سامية. وهذه اللغات الأربع يتحدث بها ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان إثيوبيا.

ولعب الدين دورًا مهمًا في المجتمع الإثيوبي. واما المسيحية والإسلامية هما الديانتان الأكثر ممارسة على نطاق واسع في إثيوبيا ذلك وفقًا للإحصاء الوطني لعام 2007 ، فإن إثيوبيا هي موطن لأكثر من 60 مليون معتنق مسيحي (حوالي 60 بالمائة) و 25 مليون مسلم (حوالي 34 بالمائة). وفقًا لتقديرات وزارة الخارجية الأمريكية–US) (DOS، ويُعتقد أن المسيحيين الأرثوذكس والمسلمين الإثيوبيين يشكلون 40-45 في المائة و 45 في المائة من السكان الإثيوبيين على التوالي(US–DOS, 2009).

> ان إثيوبيا تقع على خط الصدع الديني. ويمكن أن يكون هذا التنوع مصدر استقرار أو عدم استقرار وذلك على مدى المائة عام الماضية ، حيث عاشت المجتمعات الدينية المعقدة في إثيوبيا بشكل عام جنبًا إلى جنب في وئام. (...) ولا أحد يعرف على وجه اليقين نسبة المسيحيين والمسلمين الذين يعيشون في إثيوبيا.

ومن المرجح ، مع ذلك ، أن القوة والاستقرار. إثيوبيا (مرتبطة بالمغرب) لديها الآن المرتبة الحادية عشرة من حيث عدد المسلمين في العالم. حيث ان لديها مسلمون أكثر من السعودية والسودان والعراق وأفغانستان. إثيوبيا لم تعد "أمة مسيحية" (..) على الرغم من أن القيادة لا تزال مسيحية إلى حد كبير ، فإن إثيوبيا تعترف رسميًا الآن بالأعياد المسيحية والمسلمة ". (شين ، 2005 ، ص 96-97).

1. **نظام المساعدات الخارجية في إثيوبيا أثناء الحرب الباردة :**

تعد إثيوبيا واحدة من اكثر البلدان فقرا على هذا الكوكب. وتاريخ البلاد مليء بالمجاعات الرهيبة ، لاسيما تلك التي حدثتخلال الاعوام (1973-1974 و1984-1986). وعلى هذا الاساس اشار العديد من الكتاب إلى إثيوبيا باعتبارها واحدة من أكثر الدول اعتمادًا على المساعدات ، ليس فقط في إفريقيا بل في العالم. فقد أشار الصحفي الأسترالي بيتر غريست ، أثناء زيارته لميكيلي في شمال إثيوبيا في عام 2006 ، إلى أنه **"مثل مريض مدمن على مسكنات الألم"**، يبدو أن إثيوبيا مدمنة على المساعدة؛ اذ استطاعت خلال معظم العقود الثلاثة الماضية العيش على ملايين الأطنان من الغذاء المتبرع به وملايين الدولارات نقدًا. لقد تلقت دعمًا طارئًا أكثر من أي دولة أفريقية أخرى في ذلك الوقت[8]."

يمكن اعتبار مساعدات التنمية ظاهرة بدأت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لسيما بعد ادركت الولايات المتحدة بشكل متزايد الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط في الجغرافيا السياسية (ماكفيتي ، 2012). ومع التنافس العدائي المتزايد بين الولايات

[8]يمكن العثور على المقالة الإخبارية بأكملها على http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/4671690.stm

المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة ، اعتبرت القوتان العظميان المساعدات الأجنبية والمساعدات العسكرية أدوات قيمة لمنع البلدان المتلقية من تغيير الأيديولوجية السياسية.

1.1. المساعدات الخارجية في عهد هيلا سيلاسي

عمد هيلا سيلاسي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، الى اتباع بعض الطرق التي سعى من خلالها تحديث بلاده , منها افتتاح أول جامعة في إثيوبيا ؛ وكتابة دستور إثيوبي جديد بسط سلطة البرلمان ؛ وزيادة توفير الخدمات العامة مثل المستشفيات الجديدة وتوسيع البنية التحتية المادية, وتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع بقية العالم ، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية (أسرات، 2014 ، 2015 ؛ كلافام ، 1969 ؛ ميتافريا ، 2009).

لاسيما بعد تضائل النفوذ البريطاني في إثيوبيا بشكل ملحوظ خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة, مما أدى إلى شراكة وثيقة بين إثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالتزامن مع الهيمنة المتزايدة للولايات المتحدة في السياسة العالمية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ازدادت المشاركة السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية للولايات المتحدة في إفريقيا بشكل مطرد منذ أوائل الخمسينيات فصاعدًا.وكانت هنالك ثلاثة عوامل رئيسية ادت إلى زيادة المصالح الإستراتيجية الأمريكية في إثيوبيا اهما :

1: أجبر انسحاب البعثة العسكرية البريطانية في إثيوبيا في أواخر الخمسينيات الحكومة الإثيوبية على البحث عن شريك جديد فيما يتعلق بالمساعدة العسكرية ؛

2: أجبرت الثورة المصرية عام 1952 الولايات المتحدة على إقامة علاقات سياسية جديدة في الشرق الأوسط والبحر الأحمر

3: أجبرت بداية حقبة الحرب الباردة الولايات المتحدة على البحث عن حلفاء ضد انتشار الشيوعية. وفقًا لكونيل (2005) ، **"قدمت إثيوبيا نقطة دخول للتأثير على الدول الأفريقية الناشئة وقاعدة لمتابعة المصالح الاستراتيجية في المنطقة. كانت أول دولة أفريقية تحولت إليها الولايات المتحدة "**(ص 66). وبالتالي تم استبدال العقد البريطاني في الأربعينيات بالعصر الأمريكي في الخمسينيات والستينيات .ثم ما لبثت ان تطورت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإثيوبيا في ظل إدارة أيزنهاور (1953-1961). حيث قام هيلا سيلاسي بأول زيارة رسمية له إلى الولايات المتحدة في 26 مايو 1954 (ميتافريا ، 2009). [9]وزودي (1991).

يلاحظ أن "مبادرة الاتصالات الوثيقة جاءت من الجانب الإثيوبي,اذ سعى الإمبراطور التودد للأمريكيين بوصفهم كقل موازن [ضد البريطانيين]" (ص

[9]تعود آخر زيارة قام بها رئيس دولة أفريقي إلى الولايات المتحدة إلى عام 1944 عندما استقبل ثيودور روزفلت الرئيس الليبيري آنذاك إدوين باركلي (اسرات، 2014، 2015).

.(184

في عام 1954 ، لم يعرف معظم الأمريكيين سوى القليل عن القارة المظلمة.

(...) كانت الألوان السائدة لخرائط إفريقيا هي الألوان الوردية التي حددها الاستعمار البريطاني والأزرق لفرنسا. حتى ان وزارة الخارجية الأمريكية أرجأت المسؤولية واللوم عن الأحداث في إفريقيا ، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى الإمبراطوريات الاستعمارية التي سارعت للمطالبة بالأراضي هناك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وما زالت متمسكة بممتلكاتها في وجه التعزيز المتزايد لحركات الاستقلال ". (فيستال ، 2011 ، ص 6), لكن اثناء بدء مراحل الحرب الباردة ، أصبح هيلا سيلاسي حليفًا رئيسيًا في الحرب الأمريكية ضد الشيوعية، واتضح ذلك نتيجة عدة امور منها:

1: مواءمة التصويت الإثيوبي مع الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) ضد المصالح السياسية للكتلة الشرقية

2 :توفير الآلاف من القوات - المعروفة باسم كتائب[10]كاجنيو – كجزء من قوة الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة في الحرب الكورية بين يونيو 1951 وأبريل 1954(فيستال ، 2011) خوفًا من أن تصبح إثيوبيا هدفًا رئيسيًا للنفوذ السوفيتي . من جانبها بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدات لإثيوبيا منذ أوائل الخمسينيات لكسب النقطتين اعلاه.

"في وقت مبكر من عام 1955 ، كان المسؤولون الأمريكيون ينظرون إلى المجاعة في إثيوبيا على أنها توفر بذرة الثورة الشيوعية وسببًا

[10]اشتق اسم"كاجنيو"من اسم فرس الحرب لرأس ماكونين ، جنرال مينليك الثاني ووالد هيلا سيلاسي ، في معركة عدوا عام 1896 أثناء الحرب الإيطالية الإثيوبية الأولى.

مقنعًا لإثيوبيا لأخذ زراعة الفلاحين على محمل الجد ومن جانبها ، عززت الولايات المتحدة التنمية الزراعية بدلاً من الأمن العسكري باعتباره الهدف المهيمن لعلاقاتها مع إثيوبيا ". (كيسي ، 2000 ، ص 114).

وعليه وقعت بعد ذلك إثيوبيا اتفاقية المعونة الفنية من أربع نقاط في ظل النظام الإمبراطوري لسيلاسي. وأصبحت إثيوبيا واحدة من أولى الدول النامية التي تتلقى مساعدات أجنبية من الولايات المتحدة (ماكفيتي ، 2012 ؛ ميتافريا ، 2009). [11]

تألفت اتفاقية النقطة الرابعة بشكل أساسي من التثقيف في مجال الزراعة والصحة العامة، والمنح الدراسية، والإدارة العامة ومكافحة الجراد. أصبح برنامج النقطة الرابعة.أحد أبرز مظاهر الوجود الأمريكي في إثيوبيا في الخمسينيات والستينيات

"(زودي ، 1991 ، ص 184).

[11]أصبح برنامج النقطة الرابعة أول خطة أمريكية للتنمية الاقتصادية الدولية.

مراحل الاستقلال الوطني واثره على اثيوبيا:

شهد أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، نهاية الفترة الاستعمارية في إفريقيا وظهور حركات الاستقلال الوطني. ففي عام 1957 ، أصبح القومي (ذوالميول الشيوعية) كوامي نكروما أول رئيس وزراء ورئيس في غانا. بعد عام واحد ، عند استقلالها ، كما أصبح الماركسي الصريح سيكو توريه أول رئيس لغينيا،وبدأ كل من الاتحاد السوفيتي والصين في تقديم المساعدات الخارجية ، والمساعدات الفنية على وجه الخصوص ، إلى العديد من البلدان الأفريقية مثل غانا وغينيا (إرليش & سون ، 1963). ولقد أدرك هيلا سيلاسي أنه يمكنه زيادة نفوذه من خلال اللعب ضد الولايات المتحدة من خلال ورقة الاتحاد السوفيتي كوسيلة ضغط عليها, ففي عام 1959 ، زار سيلاسي الكتلة الشرقية عائدًا بقرض قيمة(100) مليون دولار في شكل ائتمانات. وأوضح الإمبراطور أنه لن يستخدم الاعتمادات إذا زادت المساعدات الغربية.

وفي عام 1960 ، مع اقتراب استقلال الصومال –[البلد الذي سيكون هدفًا رئيسيًا للتسلل الشيوعي الى افريقيا]سارعت الولايات المتحدة الاميركية على الفور بتقديم المزيد من المساعدة الإنمائية لإثيوبيا (ماركوس ، 2002).

مع إنشاء ما يعرف بـ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تحت إدارة كينيدي في نوفمبر 1961, وجمعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عدة منظمات وبرامج مساعدة أجنبية قائمة. مما ساهمت في زيادة قيمة المساعداتللقارة الأفريقية, اذ بلغت قيمة المساعدات للفرد في أي منطقة - حوالي 6 دولارات, طوال الستينيات ، مع ذلك فقد قُدر تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للقارة أقل من 10 في المائة من إجمالي المنح والقروض في ميزانية المساعدات العالمية. واقتصرت القروض على تلك الدول التي أظهرت أكثر وعدًا بالتنمية ، باستثناء إثيوبيا وليبيريا ، والتي كانت "في فئة" العلاقة الخاصة " (ماكفيتي ، 2012 ، ص. 182-183) .

كان لبرنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذي تم تنفيذه في إثيوبيا خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تأثيره في ثلاثة مجالات معينة:

(1) الاتصالات والمواصلات ، (2) التعليم ، (3) المساعدة العسكرية. اذ عزز برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، **الاتصال والتواصل** الإثيوأميركي. وكان أحد البرامج الرئيسية هو تاسيس شبكة الطرق .[12] في يناير 1951، حيث أسست الحكومة الأمريكية هيئة الطرق السريعة الإمبراطورية .(IHA) بعد ان قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة القروض وأشرف على أنشطة IHA. , كما أطلقت الحكومة الأمريكية أيضًا اتفاقية تعاقدية بين الحكومة

[12]تعرضت شبكة الطرق المتطورة سابقًا التي بناها الإيطاليون لأضرار جسيمة - دمرت بالكامل تقريبًا - خلال نضال تحرير إثيوبيا ضد إيطاليا.

الإثيوبية ومنظمة الهاتف والتلغراف الدولية متعددة الجنسيات الأمريكية (ITT) لإصلاح خطوط الهاتف التي دمرت خلال مراحل تحرير إثيوبيا من سيطرة إيطاليا.

وفي عام 1952 ، تم إنشاء المجلس الإمبراطوري للاتصالات بموجب توصية ITT والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. فقد كان مجلس الإدارة تديره السلطات السويدية حتى تم تعيين أول مدير عام إثيوبي له في عام 1966 (ازواد ، 1991) .

اما في **مجال التعليم**,فقد عمدت الولايات المتحدة إنشاء نظام تعليمي على غرار الخطوط الأمريكية [13]من خلال تقديم المنح الدراسية الأمريكية للطلاب الإثيوبيين, من عدة وكالات منها:الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، والنقطة الرابعة ، والمعهد الأفريقي الأمريكي, وبرنامج زمالة الخريجين الأفريقيي (AFGRAD) الذي عد من اهم ركائزالمساعدات الإنمائية الأمريكية للحكومة الإثيوبية (اسرات ، 2014 ، 2015 ؛ ميتافريا 2009 ؛ فيستال ، 2011 ؛ زودي ، 1991) [14]

[13]كان الاستثناء هو مدارس النخبة القليلة التي لا تزال تشبه البيئة التعليمية البريطانية والفرنسية(انظر زودي ، 1991).

[14]المدارس والجامعات الإثيوبية مثل كلية إدارة الأعمال وكلية الحقوق في جامعة هيلا سيلاسي الأولى] الآن جامعة أديس أبابا [(AAU) ، وكلية أليمايا الزراعية في هرار ، وكلية الصحة العامة في جوندار ، بالإضافة إلى مدرستي جيما وأمبو الثانوية الزراعية ، وظفت أمريكية أساتذة جامعيون ، وتم تجهيزهم بالكتب المدرسية والمواد المدرسية الأخرى التي تم استخدامها في الجامعات والكليات الأمريكية (راجع ميتافريا ، 2009).

فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وجهة رئيسية للطلاب الإثيوبيين الذين يسعون للحصول على التعليم العالي.اذ تم تسجيل(71) طالبًا إثيوبيًا في الجامعات الأمريكية خلال عام 1950 ، وارتفع العدد إلى أكثر من (10.000)بحلول عام 1973(زودي ، 1991).

لم تكن مساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإثيوبيا خلال الستينيات مدفوعة بمخاوف التنمية الاقتصادية فحسب ، بل كانت مدفوعة أيضًا بشكل متزايد بالمخاوف العسكرية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى إهمال هيلا سيلاسي المتكرر لنقص الغذاء في بلاده وتركيزه على القضايا العسكرية والأمنية في العلاقات الأمريكية الإثيوبية.

اما فيما يخص المساعدات حول قضايا المجاعة, فقد كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإثيوبيا في مجال إغاثة المجاعة من عام 1950 إلى أوائل عام 1970 تشبه الدراما الملحمية لدولتين تناقشان أساس العلاقة وتركزان على مسألتين بديلتين: التنمية الزراعية لإنتاج الغذاء للشعب الإثيوبي ، والأسلحة لتوفير الغذاء الأمن للحكومة الإثيوبية. رأى صانعو السياسة الأمريكيون أن التنمية الزراعية لمنع المجاعة في مجتمع الفلاحين هي النتيجة الشرعية الوحيدة لهذا النقاش ". (كيسي ، 2000 ، ص 131)

أجبرت مجاعة عام 1958 في تيغري التي خلفت أكثر من 100 ألف قتيل ومجاعة عام 1966 في منطقة أمهرة الإدارة الأمريكية على تعزيز ضغطها على نظام

سيلاسي من أجل الإصلاح الزراعي .[15] ومع ذلك ، نفى هيلا سيلاسي في كثير من الأحيان وجود نقص حاد في الغذاء. وقاوم بشدة مساعدات الإغاثة الأمريكية. بسبب مناورة هيلا سيلاسي الماهرة في المحادثات الدبلوماسية مع الإدارة الأمريكية حيث سلط الضوء بشكل متكرر على المساعدة العسكرية كأولوية رئيسية لأمن الدولة الإثيوبية، أصبحت المساعدة العسكرية القطاع الرئيسي الثالث للتمويل الخارجي الأمريكي لإثيوبيا .وبالفعل في عام 1953 ، وقعت أديس أبابا وواشنطن اتفاقيتين عسكريتين مهمتين: **الاولى** : اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة التي تعهدت بموجبها الإدارة الأمريكية بتوفير المعدات العسكرية والتدريب لنظام سيلاسي ، **والثانية:** اتفاقية منحت الولايات المتحدة رسميًا الحق الحصري في محطةكاجنيو للاتصالات بالقرب من أسمرة في إريتريا (ليفيفر ، 1991 ؛ ميتافريا ، 2009).

كانت محطةكاجنيو في الأصل بمثابة محطة إذاعية بحرية إيطالية وراديو مارينا ، خلال الحرب العالمية الثانية. في عام 1942 ، استحوذت الولايات المتحدة على محطة الراديو. بعد الهزيمة الإيطالية في إريتريا في عام 1941, على يد الجيش البريطاني، كانت إريتريا تحت الإدارة البريطانية حتى عام 1950. بين فترة الحرب العالمية الثانية و 1950 ، كان هناك اتفاق ضئيل بين القوى الغربية على ما إذا كان ينبغي أن تصبح إريتريا مستقلة أو أن تصبح جزءًا من فدرالية إثيوبيا (ويلدي جيورجيس ، 2014 ؛ خطأ ، 2005). [16]أبدت الحكومة الأمريكية القليل من الاهتمام

[15]من المعلومات حول مجاعات 1958 و 1966 في إثيوبيا ، راجع زودي (1991) وكيسي.(2000)

[16]كتاب أخطاء ميكايلا (2005) "لم أفعل ذلك من أجلك: كيف خان العالم أمة أفريقية صغيرة" ومنشور أندبرهان ويلدي جيورجيس (2014) "إريتريا عند مفترق طرق: قصة انتصار وخيانة وأمل" روايات

بسعي إريتريا إلى الاستقلال. وعلى ذلك الاساس جادل وزير الخارجية الأمريكي ، جون فوستر دالاس ، في مناقشة لمجلس الأمن::

> من وجهة نظر العدالة ، يجب مراعاة آراء الشعب الإريتري. ومع ذلك ، فإن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في حوض البحر الأحمر واعتبارات الأمن والسلام العالمي تجعل من الضروري أن تكون البلاد مرتبطة بحليفنا إثيوبيا ". (ورد في كابلان ، 2003 ، ص 56)

بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 390 أ (الخامس) في عام 1950 ، اختارت الأمم المتحدة القاعدة الذهبية: فقد وحدت إريتريا مع إثيوبيا "وحدة مستقلة (...) تحت سيادة التاجيوبي" اعتبارًا من سبتمبر 1951 فصاعدًا. ومنذ ذلك الحين ، أُريتريا ، الهند ، الهند الشرقية ، الهند الشرقية. من عام 1961 فصاعدًا. في عام 1962 ، تم ضم إريتريا قسراً من قبل الحكومة الإثيوبية ، بوصفه الإقليم الرابع عشر في إثيوبيا (ويلدي جيورجيس ، 2014 ؛ خطأ ، 2005 ؛ زودي ، 1991)[17].

خلال الخمسينيات من القرن الماضي ، طورت الحكومة الأمريكية المحطة الإذاعية في أسمرة إلى مجمع اتصالات عسكري وجمع معلومات استخبارية بالغ الأهمية [18]

مقنعة حول كيفية تحديد مصير الشعب الإريتري في كثير من الأحيان من قبل لاعبين خارجيين ، مثل الحكومات الإثيوبية في عهد سيلاسي ومنغيستو ، والقوى الغربية (خاصة إيطاليا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية) وكذلك الأمم المتحدة.

[17]تم ضم إثيوبيا وفرض حكم مباشر على إريتريا برضا المجتمع الدولي والأمم المتحدة ، وبالتالي إلغاء قرار الأمم المتحدة رقم 390 لعام 1950 الذي منح إريتريا وضعًا شبه مستقل.

[18]تم تسمية القاعدة الأمريكية بمحطة"كاجنيو"في عام 1953 لتكريم أول كتيبةكاجنيو الإثيوبية التي ساعدت الولايات المتحدة في الحرب الكورية. تم تزويد محطةكاجنيو بشكل أساسي عن طريق السفن من ميناء مصوع الإريتري في البحر الأحمر وطائرات من القاعدة الجوية الأمريكية في الظهران ، المملكة العربية

من خلال صفقة مع هيلا سيلاسي كان يُنظر إليها على أنها مفيدة للطرفين:

> في مقابل استمرار استخدام قاعدة الاتصالات في أسمرة ، (...) تعهدت الولايات المتحدة بإطلاق برنامج مساعدات عسكرية. تم إنشاء وحدة تسمى المجموعة الاستشارية للمساعدة العسكرية (MAAG) لتدريب ثلاث فرق ، كل منها يضم 60 ألف رجل ، بتكلفة 5 ملايين دولار أمريكي ". (زودي ، 1991 ، ص 185-186)
>
> "بين عامي 1953 و 1960 ، بنى المستشارون العسكريون الأمريكيون أول جيش حديث لأفريقيا السوداء، مع ثلاثة فرق تضم كل منها 6000 رجل، ومجهزة إلى حد كبير بفائض الأسلحة والمعدات من الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية". (كونيل ، 2005 ، ص 67)

في غضون ذلك، في عام 1960، حصلت الصومال، الدولة المجاورة لإثيوبيا ، على استقلالها. شكل العلم الوطني الصومالي تحديًا للدولة الوطنية الإثيوبية. تمثل إحدى النجوم الخمسة المدببة على العلم الصومالي منطقة أوجادين التي يقطنها الصومال في إثيوبيا. كل الجهود التي بذلتها الحكومة الإثيوبية لتهدئة القومية الصومالية في منطقة أوجادين باءت بالفشل. مع احتدام الحرب الباردة ، انضم الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة في الصراع على السلطة والنفوذ في القرن الأفريقي.2في أواخر عام 1963 ، وقع الاتحاد السوفيتي اتفاقية مساعدة عسكرية مع الصومال وسلم أسلحة ومعدات تقنية أخرى بقيمة 30 مليون دولار للجيش الصومالي. (ليفيفر ، 1991 ؛

السعودية (كونيل ، 2005 ؛ كابلان ، 2003 ؛ ويلدي جيورجيس ، 2014 ؛ خطأ ، 2005 ؛ زودي ، 1991).

ماركوس ، 2002) .[19] عرضت الولايات المتحدة مساعدة بقيمة 18 مليون دولار بالإضافة إلى رسالة تشير إلى أن الصومال ستستفيد من ولائها للغرب. لكن الصومال رفض العرض .في أوائل عام 1964 ، اندلعت حرب أوجادين الأولى بين إثيوبيا والصومال. كانت الحكومة الإثيوبية مدعومة من الولايات المتحدة وهُزم الصوماليون بسرعة كبيرة مع مفاوضات مقديشو لوقف إطلاق النار ساري المفعول في 6 مارس 1964 (ليفيفر ، 1998). بحلول عام 1970 ، تم تخصيص ما يقرب من ثلثي إجمالي المساعدات العسكرية الأمريكية لأفريقيا لنظام سيلاسي. بين عامي 1946 و 1972 ، بلغت المساعدة العسكرية التي قدمتها واشنطن لإثيوبيا أكثر من 180 مليون دولار. تلقى أكثر من 2500 إثيوبي أشكالًا مختلفة من التدريب العسكري في الولايات المتحدة بين عامي 1953 و 1968 (كونيل ، 2005 ؛ زودي ، 1991) .

علاقات اثيوبيا مع الدول االاسيوية :

فيما يخص العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية والسياسية الرسمية بين إثيوبيا والصين فانها لم تتطور حتى 24 نوفمبر 1970. ففي ذلك التارسيخ قام الإمبراطور هيلا سيلاسي بأول زيارة للصين , بعد أن زار رئيس الوزراء الصيني تشو إنلاي إثيوبيا قبل سبع سنوات. على الرغم من توقيع البلدين على اتفاقيتي تعاون اقتصادي وتجاري في أوائل السبعينيات (الاتفاقية الصينية الإثيوبية للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي في عام 1971 واتفاقية التجارة الصينية الإثيوبية في عام 1973) ،

[19] كان الهدفان الرئيسيان للاتحاد السوفيتي هو توسيع الجيش الصومالي من 4000 إلى 200.00 جندي وتطوير قوة جوية صومالية (ليفيفر ، 1991).

كانت العلاقات الصينية الإثيوبية لا تزال في حالة ركود. في ذلك الوقت تقريبًا (آدم ، 2012 ؛ أفروداد ، 2011).

في حين تعزز اهتمام إثيوبيا بآسيا منذ عشرينيات القرن الماضي فصاعدًا، لم تكن الصين بل اليابان هي التي استحوذت على اهتمام سيلاسي خلال حكمه الإمبراطوري. كانت الأسباب تاريخية واقتصادية. أولاً ، على غرار إثيوبيا عام 1896،انتصرت اليابان على قوة أوروبية كبرى في الحرب الروسية اليابانية (1904-1905). مثل إثيوبيا ، كان لليابان نظام ملكي سلالة حاكمة طويل الأمد واعتبرت أقدم سلالة إمبراطورية في العالم. ثانيًا، اعتبر سيلاسي اليابان نموذجًا للتحديث الاقتصادي في إثيوبيا. بحلول نهاية القرن التاسع عشر، تحول الاقتصاد الياباني بسرعة من مجتمع إقطاعي إلى قوة صناعية عالمية. في عام 1956، أصبح الإمبراطور سيلاسي أول رئيس دولة أفريقي يزور اليابان بعد الحرب (آدم ، 2013) .

بين عامي 1950 و 1958 ، دعم سيلاسي تايوان في الأمم المتحدة ، جزئيًا لأسباب تاريخية. خلال الاحتلال الفاشي الإيطالي (1936-1941) ، تلقى نظام سيلاسي دعمًا عامًا من تايوان. على الرغم من أن إثيوبيا دعمت الصين في الأمم المتحدة من عام 1960 فصاعدًا، فقد كافحت بكين للتغلب على العلاقات الوثيقة لإثيوبيا مع تايوان والولايات المتحدة, بالإضافة إلى موقف سيلاسي القوي المناهض للشيوعية (شين وأيزنمان ، 2012). تحسنت العلاقات الصينية الإثيوبية منذ أوائل السبعينيات

فصاعدًا ، عندما دخلت العلاقات الأمريكية الصينية حقبة التقارب .[20]:

ممهما يكن من امر فقد وصلت سلطة الدولة إلى حد غير مسبوق في التاريخ الإثيوبي. وقد تجلى ذلك بوضوح في مجالات مثل الإدارة الإقليمية والتنظيم العسكري والرقابة المالية. الطبقة الحاكمة القائمة على ملكية الأرض ، ولكن مع مصالح في الصناعة والتجارة أيضًا ، مارست هذه السلطة. كان المهندس المعماري والتجسيد المادي للنظام المطلق هو الإمبراطور (...) مع تقدم السنين ، كان الإمبراطور يميل إلى فصل نفسه عن القضايا الداخلية تمامًا ، وتكريس اهتمامه للشؤون الخارجية. ربما كان أكثر رؤساء الدول انتشارًا في العالم. لم يعرف تجوله في العالم حدودًا أيديولوجية أو جغرافية (...) بينما كان يسعى وراء الشهرة والمكانة الدولية ، أصبح الإمبراطور غافلاً عن علامات المشاكل في وطنه ". (زودي ، 1991 ، ص 201 - 203)

بدايات انهيار النظام الامبراطوري:

على الرغم من عملية الإصلاح المتسارعة في الستينيات ، ظلت امتيازات الملاك إلى حد كبير وازدادت المعارضة العامة كما يتضح من التمردات الضريبية في بيل في عام 1964 وفي غوجام في عام 1968 (بريتزكي ، 1976 ؛ تشيج ، 1979 ؛ منجيستيب ، 1990) [21]

أدت عدة عوامل إلى تراجع نظام هيلا سيلاسي. كان أحد العوامل الرئيسية هو صعود المعارضة السياسية بسبب التخلف الاقتصادي لإثيوبيا ، حيث لعبت المسألة الزراعية

[20] بدأت حقبة التقارب (1970-1979) بين الحكومة الأمريكية والحكومة الصينية بزيارة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك هنري كيسنجر إلى الصين في منتصف عام 1971 ، تلتها زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين في فبراير 1972.

[21] تضمنت عملية الإصلاح المعجلة في ظل نظام سيلاسي إصلاحات مالية وإدارية مثل الإعلان الضريبي لعام 1961 ، وإنشاء اتحاد نقابات العمال الإثيوبية (CELU) في عام 1962 ، وإنشاء مرسوم الاستثمار في عام 1963 ، وإعلان الاستثمار في عام 1966 وكذلك إعلان ضريبة الدخل الزراعي لعام 1967 (ماسكاني ، 2016 ؛ زودي ، 1991 ، 1994).

دورًا أساسيًا (تشيج ، 1979 ؛ جيلكس ، 1975). على الرغم من محاولات التحديث التي قام بها سيلاسي ، ظلت البلاد واحدة من أفقر البلدان في العالم. أدت إخفاقات التنمية ، مثل عدم القدرة على توفير المزيد من المدارس والفصول الدراسية والمعلمين، وكذلك تحسين فرص التعليم في الريف وفي المناطق غير الأمهرية ، إلى إحباط معنويات كل من النخب الحضرية والفلاحين في المناطق الريفية. (ليفين ، 1961 ؛ ماركوس ، 2002). ومع ذلك ، فإن المعارضة المتزايدة ضد الإمبراطور نشأت بشكل أساسي من الحركات الحضرية حيث كان سكان الريف منفصلين إلى حد كبير عن العملية السياسية (تشيج ، 1979 ؛ كلافام ، 1988) .

أدى الانقلاب الذي نظمه الأخوان نيواي في 13 ديسمبر 1960 إلى تعريض سلطة سيلاسي للخطر (كلافام ، 1969) .[22] مع ذلك فقد تم سحق الانقلاب ، واستعادت حكومة سيلاسي السيطرة على العاصمة بعد أربعة أيام. في الوقت نفسه ، دفعت الحركة الطلابية الإثيوبيين (ESM) التي نشأت أساسًا من المناطق الحضرية، لاسيما في أديس أبابا، الثورة إلى الأمام. طالب الطلاب الإثيوبيون بصحافة حرة ونقابات عمالية وإصلاح زراعي ، وبعد ذلك ، تغيير مجتمعي اشتراكي وفقًا للمبدأ الماركسي اللينيني. أصبحت المبادئ والنفوذ الغربي مرتبطين بشكل متزايد بـ "الإمبريالية" و

[22] أثناء الانقلاب ، كان سيلاسي في زيارة دولة للبرازيل لكنه عاد على الفور إلى إثيوبيا بعد أن سمع خبر الانقلاب المدبر. كان المتآمران الرئيسيان في هذا الانقلاب هما الأخوين مانجستو وجيرمان نيواي. كان مانجيستو نيواي عضوًا في منظمة Black Lion الوطنية بينما كان شقيقه جيرمان مفكرًا حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في جامعات الولايات المتحدة (جامعة ويسكونسن وجامعة كولومبيا ، على التوالي). أطلق المتآمرون الانقلاب بشكل رئيسي بسبب إحباطهم من التخلف الاقتصادي لإثيوبيا بينما شهدت العديد من الدول الأفريقية المستقلة حديثًا نموًا اقتصاديًا سريعًا (كلافام ، 1969 ؛ زودي ، 1991).

"الاستعمار الجديد" (أكد ، 2014 ، 2015).

"إن غلبة الأمريكيين في جميع جوانب الحياة الإثيوبية تقريبًا ولدت الاستياء ، خاصة بين الطلاب ، الذين رأوا أن الوضع برمته يقع ضمن الإطار العالمي للإمبريالية الأمريكية. نمت العداء لأمريكا بقوة بشكل خاص في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ". (زودي ، 1991 ، ص 189)

ومن المفارقات أن العديد من أعضاء ESM استمتعوا بتعليمهم من خلال مدرسين أمريكيين في إثيوبيا أو متطوعيفيلق السلام في إثيوبيا أو الجامعات الأمريكية. تم تنظيم جزء واحد من ESM من خلال النشاط الطلابي الإثيوبي في الخارج من خلال اتحاد الطلاب الإثيوبيين في أمريكا الشمالية ، الذي خلف اتحاد الطلاب الإثيوبيين في أمريكا الشمالية ، واتحاد الطلاب الإثيوبيين في أوروبا. إن بُعدهم عن الحكومة الإمبراطورية في إثيوبيا والوصول الأفضل إلى الأدب الثوري غير الخاضع للرقابة منحهم ميزة نسبية مقارنة بالطلاب الإثيوبيين المحليين في جهودهم للإطاحة بالحكومة(اسرات، 2014 ، 2015 ؛ زودي ، 1991).

فضلا عن ذلك, كانت تمردات الفلاحين أيضًا جزءًا من الاستياء الوطني ضد حكم هيلا سيلاسي ، لكن الاحتجاج الريفي حدث على نطاق أقل وحظي باهتمام أقل مقارنة بحركة الاحتجاج الحضرية.

في غضون ذلك ، تدهور الاقتصاد الإثيوبي بشكل خطير. كانت إحدى السمات

الرئيسية لسياسات هيلا سيلاسي الاقتصادية المضللة هي الخصخصة السريعة لملكية الأراضي دون إجراء إصلاح زراعي هادف. استفاد المؤيدون السياسيون من خصخصة الأراضي بشكل رئيسي على حساب السكان الزراعيين بشكل عام. خلقت سياسة الأراضي التي انتهجها سيلاسي نظامًا إقطاعيًا لحيازة الأراضي (1) وضع عبئًا ماليًا ثقيلًا على سكان الريف ، (2) قسم المجتمع الريفي بحدة إلى ملاك الأراضي والمستأجرين و (3) أعاق التنمية الزراعية في النهاية (جيلكس ، 1975 ؛ كيلر ، 1989).

بحلول أوائل السبعينيات ، كان ما بين 50 و 60 في المائة من جميع الحيازات الريفية الخاصة تندرج تحت فئة إيجار الأراضي. من بين 5 ملايين هكتار من الأراضي التي تم تخصيصها بعد عام 1941 ، لم يتلق المعدمون والعاطلون سوى بضعة آلاف)زودي ، 1991).نجح الدعم السياسي القوي من طبقة الملاك لحكومة هيلا سيلاسي الإمبريالية في إحباط الإصلاح الزراعي الذي من شأنه أن يخفف الضغط عن الفلاحين. جعلت العواقب السلبية لخصخصة الأراضي في سيلاسي جنبًا إلى جنب مع الكوارث الطبيعية مثل الجفاف سكان الريف عرضة للمجاعة.

كان العامل ذو الصلة الذي أدى إلى زوال حكم هيلا سيلاسي هو تدهور الاقتصاد الإثيوبي المصاحب للمجاعة الإثيوبية في 1973-4. مع الإغلاق المفاجئ وغير المتوقع لقناة السويس في بداية حرب الأيام الستة عام 1967 ، ارتفعت أسعار كل من السلع المستوردة من الخارج وإثيوبيا. تقلصت الإيرادات الحكومية من الرسوم

الجمركيـــــــــــــــــــة ورســـــــــــــــــــوم الاســـــــــــــــــــتيراد.

تمكن الاقتصاد من الانتعاش في عام 1972 بفضل ارتفاع أسعار السلع الدولية والمحصول الناجح (ماركوس ، 2002). وتوضح إحصاءات الحكومة الإثيوبية أن إنتاج الغذاء في إثيوبيا في عام 1972 كان طبيعيًا (الجدول 1 و 2). وكانت منطقة وولو هي الاستثناء الوحيد.

الجدول 1: معدل إنتاج المحاصيل في عام 1972 حسب المنطقة ، بالنسبة لمتوسط الإنتاج السابق

تقارير المقاطعات الفرعية (٪) عن الإنتاج

المحافظة	اعلى معدل	المتوسط	اقل معدل	ضعيف
أرسي	5	70	15	10
بالة	82	9	9	0
بجندر / جوندر	6	84	2	8
إريتريا	4	78	9	9
جامو جوفا	6	82	12	0
جوجام	14	82	4	0
حرارغي	22	39	30	9
إيلوبادور	22	64	14	0
كافا	33	45	22	0
شوا	17	54	21	8
سيدامو	22	78	0	0
تيغراي	6	84	2	8
ويليغا	0	86	14	0
وولو	0	10	38	52
كل المحافظات	14	65	14	7

يتبين : حتى عام 1995 ، كانت منطقة هرارغي مقاطعة كبيرة في شرق إثيوبيا، وعاصمتها هرار. وبعد اعتماد الدستور الجديد في عام 1995، تم تقسيم المنطقة بين مناطق عفار وهراري وأوروميا والصومال.

المصدر: وزارة الزراعة الإثيوبية (1973).

الجدول 2: إجمالي إنتاج المحاصيل المختلفة عام 1972 م نسبة إلى متوسط الإنتاج السابق

تقارير المقاطعات الفرعية (٪) عن الإنتاج

المحصو		اعلى معدل	متـــو	ادنى معدل
الحبـــــوب الغذائية		18	57	25
شعير		21	64	15
قمح		18	60	22
الذرة		17	55	28
كـــــــل المحاصيل		14	65	21

المصدر: وزارة الزراعة الإثيوبية(1973) .

كما وضعت أزمة النفط في عام 1973 ، التي أثارتها حرب يوم الغفران ، ضغوطًا خطيرة مرة أخرى على الاقتصاد الإثيوبي. دفعت أزمة النفط أسعار المواد الغذائية إلى مستويات لا يمكن تحملها لكثير من الناس. تشير تقديرات جيلكس (1975) إلى أن الأسعار ارتفعت بنسبة 20 في المائة في عام 1973 ، وخلال الربع الأول من عام 1974 وحده ، كان ارتفاع الأسعار يعادل معدل سنوي قدره80 في المئ

أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والجفاف الحاد خلال سنوات 1973-1974 في المناطق الشمالية المكتظة بالسكان لاسيما في شيوا وولو وتيجراي إلى وفاة أكثر من مئتي الف إثيوبي بحلول عام 1974. وفي الوقت نفسه ، حوالي 2.5 مليون شخص ، أي 8 في المائة من سكان إثيوبيا. قصد اصابتهم المجاعة (جبر مدهين وفالكويست ، 1976 ؛ كوهن ، 1979 ؛ شيبرد ، 1975). كانت المقاطعتان الشماليتان الأكثر تضررًا من المجاعة ، تيغراي وولو ، قد زودتا ما يقرب من 40 في المائة من إجمالي المحاصيل الغذائية في إثيوبيا قبل الجفاف (هولت وسيمان ، 1976 ؛ شيبرد ، 1975) .

في حين أن التحليل التقليدي للمجاعات يركز على الإمدادات الغذائية ، يعتقد بعض العلماء أن عوامل جانب العرض مثل التغيرات المناخية طويلة الأجل أو عدم هطول الأمطار غير المعتاد لم تكن الأسباب الرئيسية لاحداث عام 1973. (كابلان ، 2003 ؛ ميلر وهولت ، 1974 ؛ سين ، 1981). ويعتقد سين (1981) أن المجاعة لم تحدث في المقام الأول بسبب نقص الغذاء ، ولكن بسبب عدم المساواة المضمنة في آليات توزيع الغذاء ، أي عدم قدرة الفلاحين في المناطق الريفية على التخفيف ماديًا من أسوأ آثار الكوارث الطبيعية .[23] في نفس السياق ، يجادل ميلر وهولت (1974) بأن "الناس ماتوا في إثيوبيا ليس بسبب النقص الشديد في الغذاء ، أي المجاعة ، ولكن

[23] يشتهر أمارتيا سين بتأكيده أن المجاعات لا تظهر في الديمقراطيات الحديثة. وفقًا لفرضيته "الديمقراطية تمنع المجاعة" ، تلعب العمليات والمؤسسات السياسية دورًا جوهريًا في منع المجاعة (سين ، 1999). يجادل سين بأنه "لم تحدث أية مجاعة في تاريخ العالم في ديمقراطية فاعلة". بما أن القادة السياسيين في الديمقراطيات يشعرون بأنهم مسؤولون أمام مواطنيهم ، فلا يمكنهم تجاهل محنة سكانهم.

بسبب النقص الشديد في المال ، أي الفقر" (ص 170). يقترح هؤلاء العلماء أن مجاعة 1973 يجب اعتبارها بالتالي ظاهرة سياسية واجتماعية وليست طبيعية .

كما ذكرنا سابقًا ، حدثت مجاعة 1973-1974 بشكل رئيسي في الشمال ، وبالتحديد في منطقتي تيغراي وولو[24]. مع ذلك فقد كان لإمبراطور أمهرة مصلحة إستراتيجية في الحفاظ على التخلف، بسبب الصراعات التاريخية الأمهرية مع الإريتريين والتغريين. كان نظام ملكية الأراضي الإقطاعي ، وغياب الاستثمار ، والضرائب المعوقة ، والجفاف من اهم أسباب المجاعة ". (كابلان ، 2003 ، ص 20)

[24]تأثرت مقاطعة تيغراي أيضًا بالجفاف ، لكن المجاعة كانت أقل حدة هناك مقارنة ب تُعزى مقاطعة وولو إلى حد كبير إلى الأنماط المختلفة لحيازة الأراضي: في حين كان معظم المزارعين مستأجرين في منطقة وولو ، كان معظم المزارعين في مقاطعة تيغراي يمتلكون أراضيهم (لوندستروم ، 1976) في المناطق ذات الارتفاعات المتوسطة في شمال ووسط وولو ، "كان لإنفاذ عقود الإيجار المعيقة في وقت النقص تأثير أخذ الطعام من الجياع. وهكذا ، خلال عام 1973 ، قامت منطقة المجاعة بتصدير الحبوب إلى العاصمة الإقليمية ، ديسي ، وإلى أديس أبابا "(دي وال ، 1991 ، ص 60).

في عامي 1972 و 1973 ، توفي ما بين 40.000 و 80.000 إثيوبي في منطقة وولو (هولت وسيمان، 1975). في تلك الفترة ، في ذروة المجاعة في عام 1973 ، كان لدى الحكومة الإثيوبية أكثر من 200000 طن من الحبوب - وهو أعلى فائض تصدير منذ عام 1967. وحتى عام 1973 ، وبدوره فقد نفى هيلا سيلاسي وجود مجاعة في البلاد.

"تشير الأدلة إلى أن الحكومة كانت على علم بخطورة الجفاف بحلول منتصف عام 1973 ؛ ومع ذلك ، فإنها لن تقبل إلا المساعدة الخارجية التي تم تقديمها بشكل سري. تم الاتصال بالمانحين المحتملين مثل برنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بشكل خاص وتم إقناعهم بنجاح بالبدء في شحن معونة غذائية محدودة بهدوء دون التعليق علنًا على جدية مشكلة." (كيلر ، 1992 ، ص 611)

في تشرين الثاني (نوفمبر) 1973 ، زار هيلا سيلاسي منطقتي تيغراي وولو ولكن "موقفه كان أن الفلاحين يتضورون جوعاً دائمًا ولا يمكن فعل أي شيء ، وعلى أي حال كان تشيوان وأمهرة على حد التعبير "تحتضر" (دي وال ، 1991 ، ص 61) .

مهما يكن من امر , فقد كانت مجاعة عام 1973 واحدة من أولى المجاعات التي جذبت اهتمامًا إعلاميًا كبيرًا في جميع أنحاء العالم على الرغم من المحاولات العديدة

من قبل الحكومة الإثيوبية لقمع أخبار المجاعة. (كوهن ، 1979) .[25] أدت التقارير والصور الإعلامية من المناطق الشمالية المنكوبة بالمجاعة إلى عملية إغاثة دولية ضخمة. بحلول أواخر عام 1974 ، كان أكثر من 40 وكالة إثيوبية وأجنبية تعمل في إثيوبيا لتقديم الطعام والمأوى لسكان وولو وتيجراي الريفيين (جبر مدهين & فالكويست ، 1976). ومع ذلك ، فإن الكثير من المساعدات الخارجية لم تكن فعالة في إنقاذ حياة الناس لأنها وصلت بعد فوات الأوان. 20 في المائة من السكان و 90 في المائة من الحيوانات في مقاطعة وولو ماتوا نتيجة مجاعة عام 1973 ، بينما فُقد 80 في المائة من المحصول (كيلر ، 1989). كانت المجاعة قاسية , بالمقابل كان الرد الحكومي غير المناسب عليها من العوامل التي عجلت بإسقاط هيلا سيلاسي وإنهاء الحكم الملكي. (كابوتشينسكي ، 1978 ؛ كوهن ، 1979).

كان العامل الآخر في زوال الحكومة الإمبراطورية هو تراجع الدعم من الولايات المتحدة. ففي عهد الرئيس ريتشارد نيكسون (1969-1974) ، اتبعت الولايات المتحدة سياسة فك الارتباط مع إثيوبيا لثلاثة أسباب رئيسية. أولاً ، بعد تحول الرئيس المصري أنور السادات المؤيد للغرب في السياسة الخارجية المصرية ، نظرت الحكومة الأمريكية بشكل متزايد إلى إثيوبيا باعتبارها شريكًا أقل قيمة من الناحية الاستراتيجية - في مواجهة مصر - في الشرق الأوسط (زودي ، 1991)

[25] في 18 أكتوبر 1973 ، عرض تقديمي على التلفزيون البريطاني لجوناثان ديمبليبي بعنوان "المجاعة المجهولة" وثق الظروف المحلية المحيطة بالمجاعة ، وكشف للعالم خطورة المجاعة.

ثانيا ،أدى **التقدم في التكنولوجيا والاتصالات عبر الأقمار الصناعية إلى جعل محطة كاجنيو قليلة الاهمية. فقد تم تخفيض العمليات الأمريكية في محطةكاجنيوبشكل كبير في أغسطس 1973 وأغلقت محطةكاجنيوفي نهاية المطاف بحلول أبريل 1977.**

ثالثًا ، أصبحت الحكومة الأمريكية تدرك بشكل متزايد سياسات هيلا سيلاسي الاقتصادية والاجتماعية المضللة ، ونتيجة لذلك ، بدأت في التساؤل استدامة برنامج الرعاية الاجتماعية الأمريكي السخي للحكومة الإثيوبية.

> **مع ذلك فقد اشارت التقاري**ر ان بين عامي 1950 و 1970 ، استخدمت الولايات المتحدة مساعدات المجاعة كوسيلة للحث على الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي اعتقدت أنها مرغوبة لتحقيق الاستقرار السياسي في إثيوبيا. اعتبرت الحكومة الإثيوبية (IEG) أن هذه الإصلاحات معادية لبقائها السياسي. بدلا من ذلك ، وضعت مطالب أمن الدولة فوق متطلبات بقاء الفلاحين ". (كيسي ، 2000 ، ص 131)

بحلول أوائل السبعينيات ، تدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة وإثيوبيا تدريجياً وبدأ نظام هيلا سيلاسي يفقد أهم حليف له: "لم يعد الإمبراطور يحمل الورقة الرابحة ، وستبدأ حقبة جديدة من العلاقات الأمريكية الإثيوبية" (فيستال ، 2011 ، ص 183).

كان أعضاء مجلس تاج إثيوبيا - الهيئة الدستورية التي نصحت إمبراطور إثيوبيا الحاكم - على دراية تامة بأن سيلاسي أغرق البلاد في فوضى سياسية واقتصادية. ومع ذلك ، فإن معظم أعضاء مجلس ولي العهد الإثيوبي ، وكذلك رئيس الوزراء الإثيوبي تسايفي تعزاز أكليلو هبت-وولد وقائد الجيش ليول راس أسيرات كاسا ، لم يكونوا مستعدين لتحدي هيلا سيلاسي. واضعين نصب اعينهم اعتبار حقيقة أن

تضامنهم مع الإمبراطور فوق كل شيء آخر شهادة حقيقية على الولاء الذي لا يتزعزع.

في 12 سبتمبر 1974 ، قامت مجموعة ماركسية تعرف باسم ديرج [26]، بقيادة الرائد مينجيستو هيلا مريم ، بانقلاب ضد الإمبراطور هيلا سيلاسي. تم أخذ هيلا سيلاسي في سيارة خنفساء فولكسفاغن زرقاء من قصر اليوبيل وسجن مع بقية العائلة الإمبراطورية .[27] في 23 ديسمبر 1974 ، ما أصبح يعرف باسم "السبت الدامي" ، دبر منجيستو مذبحة 60 كبار المسؤولين السابقين في الحكومة الإمبراطورية دون محاكمة. أمضى هيلا سيلاسي الأشهر القليلة الماضية من حياته في السجن في القصر الكبير.

[26] كلمة "ديرج" تعني "لجنة" باللغة الأمهرية.

[27] عرض الرئيس السوداني جعفر النميري اللجوء على الإمبراطور لأنه اعتبر هيلا سيلاسي لا فقط كزعيم إثيوبي شرعي ولكن أيضًا كزعيم لأفريقيا بأكملها (ميتافريا ، 2009). تشير الأدلة القصصية إلى أن النميري كان له أصدقاء إثيوبيون وأن والدته كانت في الأصل من شمال غرب إثيوبيا (واغاو ، 1993).

يُعتقد أن الإمبراطور البالغ من العمر 82 عامًا قد اختنق بوسادة مغطاة بأثير الأثير ودُفن تحت أرضية الحمام في أحد قصوره(اسرات ، 2014 ، 2015).[28]كان على النظام العسكري بقيادة مينجيستو أن يحكم. البلاد من عام 1974 فصاعدًا التي وضعت حداً لسلالة سليمان.

بينما يمكن اعتبار الفترة التي كانت تحت حكم هيلا سيلاسي فترة سلام ووحدة وطنية ، وأصبحت العيوب المتأصلة في مشروع سيلاسي لتشكيل دولة إمبراطورية مركزية واضحة بشكل متزايد في الستينيات.

"ليس هناك شك في أن هيلا سيلاسي يريد أن يسجل التاريخ باعتباره باني إثيوبيا الحديثة. في الواقع ، يؤكد بعض أكثر الإثيوبيين تطرفا أنه لا يفتقر إلى النوايا الحسنة. المأساة هي أنه تم منعه من تحقيق مُثله التقدمية من خلال الخصائص المرتبطة تقليديا بالملكية الإثيوبية. تمشيا مع الموقف التقليدي القائل بأن تفويض السلطة يحرم الحاكم من قدر من الكرامة ، فقد أصر على الاحتفاظ بسلطات مستبد مطلق. "(ليفين ، 1961 ، ص 11)

"مناشدته للحق الإلهي مع فهم شخصي قوي للسلطة ، وبنفس الطريقة التي يتم بها دمج الرموز والضوابط في الإمبراطور نفسه. التحكم الشخصي للغاية هو جوهر أسلوبه. إنه يقف على رأس حكومة منظمة

[28]للحصول على وصف تفصيلي لحياة هيلا سيلاسي ، استشر أسفا-فوسن أسيرات (2014 ، 2015) "ملك الملوك: انتصار ومأساة الإمبراطور هيلا سيلاسي الأول لإثيوبيا". يقدماسرات، وهو مؤرخ ألماني إثيوبي وابن شقيق كبير لهيلاسيلاسي ، صورة عادلة وثاقبة ودقيقة لهيلاي سيلاسي باستخدام خبراته الخاصة وأبحاثه الشاقة في الأرشيفات العائلية والعامة. وصفه هو رد على ريزارد كابوتشينسكي (1978) "الإمبراطور: سقوط أحد الأوتوقراطية" ، وهو تصوير بشع ومصاب بالفصام لهيلي سيلاسي.

بشكل هرمي ، مع اتصالات أفقية ضعيفة نسبيًا ، ويعمل على إبقاء خيوطها المتنوعة بين يديه بأكبر قدر ممكن. "(كلافام ، 1969 ، ص 115)

بعد ما يقرب من خمسين عامًا ، يمكن وصف حكم هيلا سيلاسي بأنه فترة

"الإقطاع القمعي ، المبني على الظلم واللامساواة ، عندما كانت الحكومة مكرسة لخدمة رجل واحد ، وكانت فرص تأمين الإصلاح السلمي مرفوضة. دمر مشروع [سيلاسي] للمركزية الإمبريالية أي آليات يمكن من خلالها ربط السلطة السياسية بقوى اجتماعية متغيرة في بلد شديد التنوع "(كلافام ، 2015 ، ص 206).

التنمية الاقتصادية ومعدلات قيمة المساعدات الخارجية:

فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، كانت النتائج الاقتصادية لسيلاسي مختلطة في أحسن الأحوال. في محاولته لتحديث بلاده ، أكد سيلاسي بشدة على تطوير القطاع الصناعي والزراعة التجارية في الغالب لأغراض استبدال الواردات.

بينما كان سيلاسي حريصًا على جذب رأس المال الأجنبي من أجل تعزيز الصناعة التحويلية في إثيوبيا ، كان التصنيع يمثل 5 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1975 (كيلر ، 1989). ويوضح الجدول 3 تطور التنمية الاقتصادية في إثيوبيا من عام 1950 حتى نهاية نظام سيلاسي ، باستخدام بيانات من جداول بين - Pennالعالمية الإصدار 8.1 (PWT8.1) وإحصائيات ماديسون التاريخية من مركز جرونينجن للنمو والتنمية.(GGDC)

الجدول 3: تطور الناتج المحلي الإجمالي (للفرد) في إثيوبيا ، 1974-1950

195	**19**	**1970**	**1974**	جداول بين العالمية الإصدار 8.1 (PWT8.1)
831	13	20219	22555.	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار أمريكي
419. 5	58 9.0	698.2	698.5	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دولار أمريكي 2005)
195 0s	**19 60**	أوائل السبعينيات	**1974**	
4.9	5.0	1.8	0.0	جداول بين العالمية الإصدار 8.1 (PWT8.1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
3.0	3.0	−0.3	−2.4	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
3.0	5.2	3.5	1.2	مركز جرونينجن للنمو والتنمية (GGDC) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1.2	3.1	1.2	−1.1	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ملاحظـــــة: يظهرمتوســـــطمعدلنموالناتج المحلـــــي الإجمـــــالي (للفـــــرد) فيالخمسينياتوالستينياتوأوائلالسبعينيات (1970-1974). مصـدر: جداولبينالعالميـة (PWT)

الإصـــــــــــــــــدار 8.1 (فينســـــــــــــــــترا،انكلار،وموقت، 2015)؛إحصائياتماديســـونالتاريخيةمنمركزالنموالتنميةفيجرونينجن (GGDC) بولتوفانزاندن، 2014.

على الرغم من أن بيانات جداول بين العالمية الإصدار 8.1 PWT8.1 و مركز جرونينجن للنمو والتنمية GGDC حول النمو الاقتصادي لإثيوبيا تنحرف قليلاً ، إلا أن بعض الأنماط الرئيسية تظهر. بين عام 1950 وأواخر الستينيات ، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بسرعة. في المتوسط ، نما الاقتصاد الإثيوبي بنسبة 5 في المائة في الخمسينيات والستينيات. لكن الأرقام تظهر أيضًا تدهورًا في الاقتصاد الإثيوبي في أوائل السبعينيات. كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 1974 متطابقًا تقريبًا مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 1970. وعلى عكس النمو الاقتصادي السريع في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، تباطأ النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات وتوقف في عام 1974 وفقًا لبياناتPWT. يشير كلا مصدري البيانات إلى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان في الواقع سلبيا في عام 1974 ، العام الأخير من عهد هيلا سيلاسي.

يقدم الجدول 4 الحقائق والاتجاهات الرئيسية في الإنتاج والعمالة على المستوى

القطاعي لكل من الاقتصاد الإثيوبي وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) بين عامي 1960 و 1975. توسع قطاع التصنيع في إثيوبيا خلال تلك الفترة ، وإن كان أقل مقارنة لقطاع التصنيع في أفريقيا جنوب الصحراء ككل .

ارتفعت حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية من 2 في المائة في عام 1960 إلى 4 في المائة في عام 1975. وزادت حصة العمالة الصناعية بشكل طفيف فقط من 1.3 في المائة إلى 1.7 في المائة. في الوقت نفسه ، انخفضت القيمة المضافة للزراعة في الاقتصاد الإثيوبي من 81.1 في المائة في عام 1960 إلى 69.5 في المائة في عام 1975. وانخفضت حصة العمالة النسبية في القطاع الزراعي الإثيوبي بمقدار 5.3 نقطة مئوية خلال نفس الفترة..

الجدول 4: البيانات القطاعية حول القيمة المضافة والعمالة في إثيوبيا ، 1960-1975

اثيوبيا	1961	1965	1970	1975	1961	1965	1970	1975
الزراعة	81.1	78.6	76.1	69.5	96.2	94.8	92.5	90.9
صناعة	7.9	8.1	8.6	10.2	1.5	1.8	2.2	2.1
تصنيع	2.0	2.3	3.0	4.0	1.3	1.6	1.9	1.7
خدمات	11.1	13.2	15.3	20.3	2.3	3.4	5.3	7.1
إجمالي الاقتصاد	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
SSA	1960	1965	1970	1975	1960	1965	1970	1975
الزراعة	37.6	34.0	31.7	29.2	72.7	71.2	69.3	66.0
صناعة	24.3	25.1	28.3	30.0	14.3	9.8	10.3	13.1
تصنيع	9.2	10.9	12.6	14.7	4.7	5.2	5.8	8.9
خدمات	38.1	40.8	39.9	40.7	18.0	19.0	20.4	40.7
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ملاحظة: بالنسبة لبعض البلدان ، لا تبدأ السلاسل الزمنية في الستينيات. بالنسبة لهذه البلدان ، يتم أخذ الحصة من أقرب عام (بوتسوانا: 1964 ؛ إثيوبيا: 1961 ؛ كينيا: 1969 ؛ ملاوي: 1966 ؛ موريشيوس: 1970 ؛ السنغال: 1970 ؛ تنزانيا: 1961 ؛ زامبيا: 1965). الأرقام هي متوسطات غير مرجحة في 11 دولة أفريقية. قد لا يتم جمع الأرقام بسبب التقريب .

المصدر: حسابات المؤلفين الخاصة باستخدام قاعدة بيانات قطاع إفريقيا (دي فريس ، الموقت ، & دي فريس ، 2015).

على الرغم من تقديم واشنطن للمساعدة الاقتصادية لإثيوبيا بقيمة تزيد عن 350 مليون دولار بين عامي 1946 و 1975 ، فإن "التخلف والتخلف كانا السمات المميزة للنظام الاجتماعي والاقتصادي" (زودي ، 1991 ، ص 200). يمكن أن يُعزى التوسع الضئيل في القطاع الصناعي بشكل أساسي إلى المرحلة الأولى من

التصنيع في إثيوبيا. في الوقت نفسه ، كان التصنيع (1) محصوراً في مدن أديس أبابا وأسمرة ودير داوا و (2) يهيمن عليه رأس المال الأجنبي بشكل أساسي.

على الرغم من وجود بعض الأدلة الضعيفة على حدوث تحول هيكلي معتدل في ظل نظام سيلاسي ، فقد فعلت السياسات الاقتصادية

> "القليل لإصلاح زراعة الفلاحين أو دمج صغار المزارعين بشكل كامل في اقتصاد السوق (...) ظهرت الطبقات الرأسمالية جنبًا إلى جنب مع الطبقات الإقطاعية وفي بعض الحالات متداخلة. كثرت اللامساواة. كانت العلاقات التقليدية ممزقة وأصبح المجتمع الإثيوبي أكثر استغلالية وانعدام الأمن بالنسبة للأغلبية الفقيرة ". (كيلر ، 1989 ، ص 127-128)

أصبح نظام هيلا سيلاسي معتمداً كلياً على النوايا الحسنة للولايات المتحدة ، في المجالين الاقتصادي والسياسي (ميتافريا ، 2009). كانت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي لإثيوبيا. ذهب 40 في المائة من صادرات إثيوبيا إلى الولايات المتحدة (القهوة في الغالب). بين عامي 1966 و 1969 ، ارتفعت مديونية الحكومة الإثيوبية منثلاثون مليون وثلاثمائة وعشرة آلاف 30.310.000 Eth. إلى دولارأربعمائة وخمسة وأربعون مليون ومائة وتسعة وثمانون ألف445,189,000 Eth. حيث اختلفت النفقات بشكل كبير عن الإيرادات. كان على نظام سيلاسي أن يأخذ قروضًا من الدائنين الدوليين. حسب تقديرات زودي (1991) ، "حوالي 75 بالمائة من هذا القرض نشأ بشكل مباشر أو غير مباشر من الولايات

المتحدة الأمريكية وأكد اعتماد إثيوبيا على ذلك البلد ، وهو اعتماد مكرر في المجالين العسكري والتعليمي" (ص 201) .

يمكن ربط حكم هيلا سيلاسي ببعض النجاحات التاريخية. منها انها قاومت حكومته الفاشية الإيطالية وساهمت في وحدة واستقلال الدولة الإثيوبية. كان سيلاسي سياسيًا يحظى باحترام كبير على الساحة السياسية الدولية وشخصية مهمة في عملية إنهاء الاستعمار في إفريقيا. ومع ذلك ، لم يكن هيلا سيلاسي قادرًا على السيطرة على التحديات الاقتصادية والتكنولوجية التي نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين. بالنسبة الى زودي (1994) ، كانت "أكبر الاخطاء لسيلاسي هي الحكم لفترة طويلة جدًا" (ص 43) وبالتالي فقد الاتصال بالمجتمع الإثيوبي) انظر أيضًاكابوشينسكي ، 1978 .(موكلر (2003)

> "هيلا سيلاسي حكم طويلا. في شيخوخته تعرض للتحدي ، والتشويه ، والخلع ، والافتراء ، والازدراء - وربما - الاختناق حتى الموت. بدا لسنوات وكأن سمعته قد ماتت معه. لكن لحسن الحظ ثبت أن هذا ليس هو الحال. سمعته الآن أعلى بين الإثيوبيين مما كانت عليه من قبل ". (ص الحادي عشر) .

يرجع السبب في أن سمعة هيلا سيلاسي أصبحت عالية جدًا بين السكان الإثيوبيين بشكل أساسي إلى العهد الذي كان سيتبع من عام 1974 حتى عام 1991 .

1.2. المساعدات الخارجية في عهد مينجيستو هايلي مريم

بشر حكم مينجيستو هيلا مريم ببدء عهد إثيوبيا الاشتراكي. كان مينجيستو الضابط الأبرز في ديرج الذي كان يخوض صراعًا داخل الحزب بينما كان يتنافس أيضًا مع الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي الشيوعي (EPRP) من أجل السيطرة الكاملة.

وبالتالي كانت سيطرة منجيستو محدودة حتى حصل على السيطرة الكاملة في 3 فبراير 1977 .

أعلن نظام الدر الذي يهيمن عليه أمهرة "Yaleminim Dem ItyopiaTikdem" ("بدون سفك الدماء ، إثيوبيا أولاً)" كشعار ثوري يؤكد الابتعاد عن الهيمنة العرقية لشوان أمهرة نحو نهج قومي(تشيج ، 1979 ؛ كلافام ، 1988).ومع ذلك ، على المستوى الإقليمي ، لم يثمر الشعار الثوري أبدًا بسبب عدم وجود هوية وطنية بين سكان الريف (كلافام ، 1988 ؛ كيلر ، 1981) .

كانت رؤية حكومة مينجيستو هي مستقبل يعتمد على الذات يقوم على تحويل البلاد إلى دولة ماركسية لينينية (بانكهورست ، 1992). إن حقيقة عدم تمكن البلاد من تجنب مجاعة عام 1974 بالمساعدات الخارجية ، ولا سيما المساعدات الخارجية الغربية ، أمر غير مقبول في نظر النظام الجديد. كان نظام ديرج يعتقد أن البلاد لا ينبغي أن تعتمد على المساعدات من الدول الأجنبية ، ولا سيما الدول الرأسمالية. لدراسة أسباب مجاعة عام 1973 ولمنع حدوث مجاعات في المستقبل ، أنشأت الحكومة لجنة الإغاثة والتأهيل(RRC) .

> قبل تأسيس مركز إعادة التأهيل الإقليمي ، لم تكن هناك آلية فعالة لتقديم الإغاثة في أوقات المجاعة ، ناهيك عن دق ناقوس الخطر الدولي. يجب أن يغير إنشاء مركز الرد السريعللجنة الإغاثة وإعادة التأهيل. وسيكون جوهر عمله هو نظام الإنذار المبكر بحيث يمكن تشكيل المخاوف بشأن المجاعات المستقبلية بشكل خاص وعلمي. وهذا من شأنه أن يمكن الجهات المانحة من الاستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل في الوقت المناسب. في السنوات الأولى للحكومة الثورية ، اشتركت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مع اليونيسف ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، لتمويل النظام الجديد. (جيل ، 1986 ، ص 35) .

أسس مينجيستو نظامًا اشتراكيًا زراعيًا قام بتأميم معظم الصناعة والزراعة في البلاد بين عامي 1974 و 1975) بريتزكي ، 1976 ؛ ماركوس ، 2002 ؛ المقلم ، 2015 ؛غيرما ولد غيورغيس ، 1989 .(أعطى إعلان الإصلاح الزراعي الصادر في مارس 1975 جميع الأراضي الزراعية للشعب الإثيوبي ، وأعاد توزيعها على الفلاحين وحظر بيع قطع الأراضي (منجيستيب ، 1990 ؛ أوتاوي ، 1977) .

كانت إحدى سياساتديرجالرئيسية هي برنامج إعادة التوطين: نقل السكان القسري من الأراضي الأكثر اكتظاظًا بالسكان والأراضي المنهكة في المناطق الشمالية إلى الأراضي المنخفضة في الجنوب والغرب .[29]

كانت السمة الرئيسية الأخرى للاشتراكية الإثيوبية هي توطين ما لا يقل عن سبعة ملايين شخص في القرى ، حيث كان الجمع بين الزراعة بموجب سياسة أوجاما في تنزانيا بمثابة نموذج يحتذى به [30] في يوليو 1975 . أنشأ نظامديرج كيبيليس في أديس أبابا والعديد من المراكز الحضرية الأخرى . كل كيبيلي يشمل ، في المتوسط ، 500 عائلة أو ما بين 3500 و 4000 شخص. في حين أن الغرض الرئيسي منكيبيليس كان توفير الخدمات الصحية الأساسية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى في أحيائهم ، استخدم مدير أيضًا كي بيلي(جنبًا إلى جنب مع جمعيات الفلاحين) للسيطرة على المناطق الحضرية وتنفيذ الإصلاح الزراعي (أوتاواي ،

[29]لم يكن الحل ممكنًا لعدة أسباب. أولاً ، تم نقل الأشخاص بطريقة وحشية مما أسفر عن مقتل أكثر من 50000 مستوطن. ثانيًا ، انتقل الفلاحون الشماليون من نظام بيئي خالٍ من الملاريا في الشمال إلى الأراضي المنخفضة المعرضة للملاريا مما أدى إلى قتلهم بأعداد كبيرة. ثالثًا ، لم يكن السكان المحليون في الأراضي المنخفضة على استعداد لاستيعاب فلاحي الشمال. رابعًا ، كانت الأموال التي خصصتها الحكومة في الميزانية لنقل الأشخاص غير كافية (برونير ، 2015) .

[30]على غرار سياسة قرية أوجاما في تنزانيا (راجع إرغاس ، 1980) ، فشل التحول إلى القرى في إثيوبيا. غالبًا ما كانت تلك القرى تُعتبر طريقًا مسدودًا بالنسبة للفلاحين الذين أُجبروا على العيش فيها: "كانت بعيدة جدًا عن الحلقة الخارجية للحقول ، وأصبحت بعض الأسواق بعيدة جدًا ؛ أصبحت سرقة المحاصيل متكررة ؛ أدى وجود عدد كبير جدًا من الماشية الصغيرة حول القرى نفسها إلى الرعي الجائر في منطقة صغيرة جدًا ، مما أدى بدوره إلى القتل الجماعي للحيوانات ثم لاحقًا إلى ندرة الإنتاج الحيواني ، من الحليب واللحوم "(برونير ، 2015 ، ص. 225) .

1977 ؛ شـين & أوفكانسـكي ، 2013 ؛ فوغـان ، 2015 ؛ وولـد جيـورجيس ، 1989). تهدف إعادة هيكلة الهياكل الحكومية الإقليمية والمحلية إلى تفكيك الامتيازات الإقطاعية التي يتمتع بها هيلا سيلاسي .

اعتقد مينجيستو أن "التاريخ الثوري [لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية] لإعادة الإعمار القومي كان أكثر انسجامًا مع الأهداف السياسية لإثيوبيا أكثر من تقاليد الرأسمالية الأمريكية والليبرالية البرجوازية" (ماركوس ، 2002 ، ص 196). في حين أن التزام مينجستو بالاشتراكية العلمية أدى إلى نفور الولايات المتحدة الحكومة ، ما زالت الأخيرة تقدم مساعدات التنمية الاقتصادية والمساعدات العسكرية لمنع مينجيستو من تغيير مواقفه والتوجه نحو الاتحاد السوفيتي. وزير الخارجية المنتهية ولايته أثناء رئاسة جيرالد فورد (1974-1977) هنري كيسنجر .

> حاولت إبقاء مكواة في النار من خلال استمرار المساعدة العسكرية لإثيوبيا ، حتى بعد الإطاحة بالهيلي سيلاسي. [...] يبدو أن كيسنجر ، [...] ، يدرك أنه إذا تخلت الولايات المتحدة تمامًا عن وجودها في إثيوبيا ، بدلاً من أن ترفض في الوقت الحالي الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان ، فلن تكون النتيجة النهائية مجرد نتيجة استراتيجية مكسب للسوفييت ، ولكن معاناة أطول لشعوب المنطقة ". (كابلان ، 2003 ، ص 166) .

في أوائل السبعينيات ، اكتسب الاتحاد السوفيتي أيضًا موطئ قدم أقوى في القرن الأفريقي من خلال تعزيز علاقاته الدبلوماسية مع الصومال. في يوليو 1974 ،

أصبحت الصومال أول دولة أفريقية جنوب الصحراء توقع معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي

> "كان الاتحاد السوفياتي أيضًا المصدر الرئيسي للدعم العسكري للصومال ، بما في ذلك الأسلحة المتطورة والدبابات والطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل. بين عامي 1971 و 1974 ، زادت قيمة المساعدة العسكرية السوفيتية عشرة أضعاف وبلغ عدد المستشارين العسكريين السوفيت 1400. (...) في الثلاثة التالية قبل سنوات ، زودت موسكو مقديشو بأسلحة ومعدات عسكرية تقدر قيمتها بحوالي 300 مليون دولار أمريكي. وبحلول عام 1976 ، كان لدى الصومال جيش قوامه 22000 جندي وكانت رابع أثقل دولة مسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، ولم تتفوق عليها سوى نيجيريا وزائير وإثيوبيا بينما قام الفنيون الكوبيون بتدريب القوات الصومالية على استخدام الأسلحة السوفيتية ، ساعد الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية في تقوية جهاز الأمن القومي الصومالي ، الذي اشتهر باعتقاله وتعذيب معارضي نظام سياد بري ". (شميت ، 2013 ، ص 149) .

مع انتخاب جيمي كارتر في منصب الولايات المتحدة. في تشرين الثاني (نوفمبر) 1976 ، أصبحت واشنطن محبطة بشكل متزايد من نظام ديرج. في 24 فبراير 1977 ، وأزعجت إدارة كارتر حكومة مينجستيو من خلال حجب منح المساعدات العسكرية التي تبلغ قيمتها 6 ملايين دولار بسبب سجل حقوق الإنسان السيئ لديرج. زودت أجندة كارتر لحقوق الإنسان الاتحاد السوفيتي بنقطة دخول (باتمان ، 1990 ؛ وستاد ، 2005 ؛ يوردانوف ، 2016). على النقيض من الصومال الضعيفة بطبيعتها

، كانت إثيوبيا أقوى دولة في المنطقة و "ربما كانت أثمن قطعة من العقارات في إفريقيا" (مارين ، 1997 ، ص 35). بينما واصلت موسكو تقديم المساعدة العسكرية للحكومة الصومالية ، فقد وعدت أيضًا مينجستو بتقديم مساعدة عسكرية على أساس أنه سيقطع علاقات إثيوبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية (ماركوس ، 2002). في ديسمبر 1976 ، وقع مينجيستو اتفاقية عسكرية مع الإدارة السوفيتية في موسكو .

> كانت نقطة التحول الحقيقية في مقاربة موسكو للمنطقة هي انقلاب مينجستو في 3 فبراير 1977 ، والذي اغتال خلاله معظم خصومه المتبقين داخل ديرج. على الرغم من عدم إبلاغهم مسبقًا ، اعتبر السوفييت الانقلاب خطوة عملاقة إلى الأمام في علاقاتهم مع إثيوبيا " (وستاد ، 2005 ، ص 271) .

كما دفعت المساعدة العسكرية السوفيتية القادمة ديرج إلى تبني الفلسفة السياسية الماركسية اللينينية بالكامل (تشيج ، 1979 ؛ كلافام ، 1988 ؛ القبو، 1981 ؛ ماركاكيس & أبيل ، 1977). في الوقت نفسه ، أيد الكرملين مينجيستو أحمر إرهاب 1977-1978 ، حملة سياسية عنيفة استهدفت المعارضين السياسيين مثل فصيل ديرج الذي تحالف ضده وأي شخص يشتبه في كونه عضوًا في الحزب الثوري الديمقراطي الإثيوبي. تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 500000 شخص قتلوا خلالمينجيستو تطهير "الإرهاب الأحمر" بما في ذلك العديد من المدنيين الأبرياء والأطفال (أندرو و ميتروخين ، 2005 ؛ دي وال ، 1991).

في أبريل 1977 ، انتهت العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة وإثيوبيا في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. في 30 أبريل 1977 ، ألغى مينجيستو اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة لعام 1953 مع الإدارة الأمريكية (يوردانوف ، 2016). وبالتالي ، توقفت واشنطن أيضًا عن تقديم مساعدات التنمية الاقتصادية لإثيوبيا. لم تعد إدارة كارتر مستعدة لمواصلة دعم حكومة قمعية ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بأسلحة أمريكية. وبالمثل ، أوقفت إدارة التنمية الخارجية البريطانية برامجها التنموية في إثيوبيا بحلول عام 1979. ونتيجة لذلك ، فقد مركز إعادة التوطين الإقليمي اثنين من كبار مقدمي التمويل ، على الرغم من أن "نظام الإنذار المبكر استمر في العمل بكفاءة كبيرة بمساعدة اليونيسف" (جيل ، 1986 ، ص 35).

في أوائل مايو 1977 ، وصل منجيستو إلى موسكو في زيارة رسمية تستغرق تسعة أيام حيث أجرى محادثات مع ليونيد بريجنيف ، السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي آنذاك.

> وكانت النتيجة الرئيسية للزيارة (...) توقيع وثيقة سياسية مشتركة ، تظهر التزام كل جانب بتطوير العلاقات الثنائية. كما أبرم الطرفان اتفاقيات اقتصادية وثقافية وعلمية وقنصلية ، مهدت الطريق لمعاهدة صداقة سوفيتية إثيوبية في نهاية المطاف. يبدو أن الجيش السوفيتي لعب أيضًا دورًا رئيسيًا في المفاوضات ، حيث ورد أن منجيستو تمكن من توقيع اتفاقية أسلحة بقيمة 504 ملايين دولار أمريكي كانت أكبر اتفاقية سوفيتية مع دولة أفريقية في ذلك الوقت. وقد أدى هذا إلى زيادة المبلغ الإجمالي للمساعدات العسكرية التي تعهد بها الاتحاد السوفيتي

لإثيوبيا على مدار ستة أشهر إلى 640 مليون دولار أمريكي ، أي أكثر من ضعف المساعدة العسكرية المقدمة إلى مقديشو على مدار العقد الماضي ". (يوردانوف ، 2016 ، ص.168-169) .

أجبرت حرب أوجادين الصومالية في إثيوبيا (أو حرب أوجادين الثانية) بين يوليو 1977 ومارس 1978 الاتحاد السوفيتي على اختيار الجانبين بين إثيوبيا والصومال. بدأت الحرب بهجوم عسكري صومالي على منطقة أوجادين المتنازع عليها في إثيوبيا. أدانت موسكو الغزو وقطعت العلاقات مع الصومال ورئيسها سياد بري (شميدت ، 2013). نتيجة للحشد السوفيتي في إثيوبيا ، نما الجيش الإثيوبي من 65000 إلى ما يقرب من 300000 جندي بحلول أواخر السبعينيات ، وبالتالي أصبح أكبر جيش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. تلقت حكومة مينجيستو ، المجهزة سابقًا بـ 62 دبابة و 27 طائرة مقاتلة ، 350 دبابة إضافية و 70 مقاتلة نفاثة من موسكو (كابلان ، 2003). في الوقت نفسه ، توقف الاتحاد السوفياتي عن دعمه للحكومة الصومالية:

"انقطعت شحنات الوقود. وتم تقليص شحنات الأسلحة بدرجة أخرى.

بحلول منتصف سبتمبر 1977 ، كانت مقديشو تتلقى قطع الغيار وبعض الأسلحة الخفيفة فقط. تسليم الأسلحة الثقيلة توقف تماما. ومع ذلك ، ظل مينجيستو غير مرتاح بشأن ما تبقى من الاتصال السوفياتي الصومالي. في مؤتمر صحفي عقد في 18 سبتمبر ، طرح الزعيم الإثيوبي فكرة إمدادات الأسلحة الأمريكية الجديدة وحذر موسكو من أنه `` إذا كانت الدول الاشتراكية لا تزال تزود الصومال بالأسلحة ، فإن هذا لا ينتهك مبادئ المرء فحسب ، بل يرقى أيضًا إلى التواطؤ مع نظام مقديشو الرجعي '. كان لهذا التوبيخ العلني التأثير المطلوب. في 18 أكتوبر 1977 ، أعلن أناتولي راتانوف ، السفير السوفيتي في إثيوبيا ، أن الاتحاد السوفيتي قد توقف تمامًا عن إمداد الصومال بالأسلحة وأنه الآن يزود إثيوبيا بـ "أسلحة دفاعية لحماية ثورتها". (باتمان ، 1990 ، ص 219).

في نوفمبر 1977 ، قدمت موسكو 18000 جندي كوبي و 2 مليار دولار من الأسلحة للحكومة الإثيوبية ، وهو ما كان أكبر بثمانية أضعاف من قيمة جميع الأسلحة الأمريكية التي تم تسليمها إلى البلاد بين عام 1953 وبداية حرب أوجادين الثانية في عام 1977 (مارين ، 1997).[31]

[31] يقدر كل من كابلان (2003) وهانهيماكي (2012) القيمة النقدية للأسلحة السوفيتية التي تم تسليمها إلى الحكومة الإثيوبية بحوالي 1 مليار دولار "فقط". حتى هذا التقدير القياسي المنخفض لا يزال أكبر بأربعة أضعاف من قيمة جميع الأسلحة الأمريكية التي تم تسليمها إلى إثيوبيا

نتيجة لذلك ، قطعت الصومال العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. تحول سياد بري إلى الإدارة الأمريكية بعد أن أوقفت الولايات المتحدة دعمها لإثيوبيا. أشار وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس في يوليو 1977 إلى أن الولايات المتحدة تدرس تقديم مساعدة عسكرية للصومال (ليفيفر ، 1991). ومع ذلك ، تراجعت حكومة الولايات المتحدة عن رفضها تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية للصومال. كان التراجع الأمريكي جزئيًا بسبب أجندة الرئيس كارتر لحقوق الإنسان وموقفه النقدي تجاه انتهاك الصومال لوحدة أراضي إثيوبيا. بعد عامين من إجلاء الجيش الوطني الصومالي لأوغادين ووعد الرئيس سياد بياري باحترام حدود الدولة المجاورة للصومال إثيوبيا ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدة العسكرية للحكومة الصومالية. (ليفيفر ، 1991 ؛ ويستاد ، 2005) .[32] على الرغم من أجندة كارتر لحقوق الإنسان ، فإن الحكومة الأمريكية "سمحت في النهاية لمخاوف الحرب الباردة أن تحكم سياستها في الصومال" (شميدت ، 2013 ، ص 155).

بين عام 1953 وبداية حرب أوجادين الثانية.

[32] وقد تم تحديد استراتيجية كلا البلدين المتلقين لكسب نفوذ كبير من خلال إقناع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأنه يمكنهما التأرجح في أي من الاتجاهين على أنها "الانبساط التفاوضي" (طومسون ، 2000). مصطلح "الانبساط المتفاوض عليه" مشتق من مفهوم "انبساط الدولة" (بايارت ، 2000 ؛ كلافام ، 1996). ويصف ميل حكومات العالم الثالث إلى مخاطبة جمهور خارجي باستمرار بدلاً من حشد دعم الجماهير المحلية لأجنداتها السياسية.

ـ ساهم الدعم السوفيتي لحكومة مينجيستو خلال حرب أوجادين الثانية في "توطيد قوة مينجيستو وقوة الكرملين في إثيوبيا - عرض لا يصدق للقوة العسكرية السوفيتية وتصميمه على دعم حليف" (كابلان ، 2003 ، ص. 172).

"بحلول عام 1979 ، كانت إثيوبيا راسخة في المعسكر السوفيتي - والمستفيدة من أكبر برنامج مساعدة خارجية سوفييتي منذ نقل موسكو الضخم للمساعدات والتكنولوجيا والمعرفة إلى الصين في الخمسينيات. وصل أكثر من 7000 فني وموظف آخر من كوبا والاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية لمساعدة إثيوبيا في بناء مجتمع اشتراكي ثوري " (شميدت ، 2013 ، ص.153-154).

ومع ذلك ، ظلت الصين محايدة سياسياً بسبب مبدأ عدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية. منذ أن كان نظام ديرج حليفًا قويًا للاتحاد السوفيتي بين عام 1977 والإطاحة به عام 1991 ، زادت شعبية الصين تدريجياً بين الحركات اليسارية في إثيوبيا. (آدم ، 2012). بينما كانت الصين على استعداد لتعزيز علاقتها الدبلوماسية مع نظام مينجستو ، لم تكن مستعدة للتنافس مع الاتحاد السوفيتي في تقديم المساعدة العسكرية لإثيوبيا في قتالها ضد الصومال. اتهم نظام ديرج بكين رسميًا بالتعاون مع الغرب والحكومة الصومالية. بعد هذا الاتهام الذي لا أساس له ، تدهورت العلاقات الصينية الإثيوبية (شين وأيزنمان ، 2012). كانت المساعدات الخارجية التي قدمتها بكين لإثيوبيا خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ضئيلة للغاية وكانت تأتي بشكل أساسي في شكل إغاثة طارئة (معونة غذائية). تم توجيه غالبية المساعدات

الصينية من خلال المنظمات المانحة متعددة الأطراف مثل وكالات الأمم المتحدة (أفروداد ، 2011) .

إلى جانب الحرب الخارجية التي خاضها نظام ديرج ضد الصومال ، واجه أيضًا العديد من التحديات المحلية مثل الكفاح ضد حركة استقلال إريتريا ، والأقليات العرقية الأخرى التي أصبحت معادية بشكل متزايد لنظام ديرج الذي يهيمن عليه الأمهرة. (تشيج ، 1979 ؛ كلافام ، 1988 ؛ كيلر ، 1981 ؛ تاريكي ، 2009). في عام 1977 ، انضمت المجموعات السابقة لجبهة التحرير الإريترية إلى قواتها وأنشأت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF)

وأصبحت الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا جماعة معارضة مهيمنة على نظام ديرج. كان الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا هو رمضان محمد نور ، وكان أسياس أفورقي هو الأمين العام المساعد. قبل عامين من إنشاء الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا ، ظهر حزب معارض آخر.

في 18 فبراير 1975 ، تم تأسيس جبهة تحرير شعب تيغراي(TPLF) .

وبحلول عام 1980 ، زعمت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي أنها تسيطر على 80 في المائة من منطقة تيغراي (دي وال ، 1997). زودت الجبهة الشعبية لتحرير تيغري ، إلى حد كبير ، بالأسلحة وإمدادات أخرى. قاتلت جبهة التحرير الشعبية لتحرير تيغري والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا جنبًا إلى جنب ضد نظام ديرج طوال الحرب الأهلية الإثيوبية. حاولت حكومة مينجيستو سحق حركة العصابات في شمال البلاد بين عامي

1978 و 1986 لكنها لم تحقق نجاحًا يذكر.

> "كانت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وجبهة تحرير شعب تيغرايمنظمات ذات دوافع عالية وملتزمة بلا رحمة. على النقيض من الجيش ، مع الانقسام والتصلب المنهكين ، كانت الجبهات متماسكة وقابلة للتكيف بشكل ملحوظ. بارعون في استخدام التضاريس لصالحهم ، قاتلوا بالإرادة والهدف والصبر والتخفي والسرعة ، واستغلوا بمهارة نقاط ضعف الجيش وأخطائه مع إبطال قوته ". (تاريكي ، 2009 ، ص 316-317).

عندما تولى رونالد ريغان منصبه في واشنطن في يناير 1981 ، كانت إثيوبيا "في طريقها لأن تصبح أول قمر صناعي أفريقي لموسكو" (كابلان ، 2003 ، ص 175). من أجل موازنة المساعدة العسكرية السوفيتية لإثيوبيا والبحث عن بدائل للمرافق الاستراتيجية المفقودة في إثيوبيا ، حصلت إدارة ريغان على إذن سياد بري لاستخدام المرافق البحرية والموانئ والجوية في مقديشو وبربرة. تلقت الحكومة الصومالية بدورها "مساعدات عسكرية واقتصادية بقيمة 500 مليون دولار بين عامي 1981 و 1986 ، مما يجعل مقديشو أحد أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" (شميدت ، 2013 ، ص 155) .

في محاولتها إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الشيوعي ، ارتكبت حكومة مينجستو أخطاء مماثلة ارتكبها الاتحاد السوفيتي في الثلاثينيات ، لا سيما فيما يتعلق بالسياسة الزراعية والتجميع على وجه الخصوص. شكلت المزارع الجماعية 5 في المائة فقط

من الأراضي المزروعة خلال عامي 1980 و 1985. لكن المزارع الجماعية تلقت 43 في المائة من الاستثمار في القطاع الزراعي وكانت عائداتها أقل مما تم استثماره في تنميتها (شول ، 2004). هذه السياسة حالت دون الاستثمار في التخصيب والبذور عالية الغلة والعمالة والخبرة الفنية والجرارات لزيادة الإنتاج بين الفلاحين. كان التأثير الصافي هو انخفاض الحوافز من قبل الفلاحين لإنتاج الغذاء ، واعتماد الحكومة بشكل أكبر على الحبوب عالية التكلفة نسبيًا من مزارع الدولة وقليل الفائض الغذائي كوسيلة لمنع أزمة الطوارئ. في مايو 1981 ، عقدتلجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في إثيوبيا عرضًا تقديميًا إلى الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً لتوثيق تدهور الأحوال الجوية في إثيوبيا (كومار ، 1990). وقد تجاهل المجتمع الدولي دعوة "لجنة إعادة التأهيل المجتمعي" إلى حد كبير ، ولم تقدم المنظمات المانحة سوى القليل من المساعدات الغذائية.

كان محصول عام 1982 هو الأكبر الذي تم تسجيله على الإطلاق في التاريخ الإثيوبي وكان الحصاد في العام التالي هو ثالث أكبر محصول ، على الرغم من أن الإنتاج ظل أقل بكثير من إمكانات البلاد (ماكفيتي ، 2012). كان الجفاف الطويل بين يوليو وسبتمبر 1983 علامة تحذير لمجاعة في عام 1984. في منتصف الثمانينيات ، شهدت المقاطعات الأربع في شمال إثيوبيا - غوجام وإريتريا وتيغراي وولو - وإقليم هرارج في شرق إثيوبيا هطول أمطار منخفضة. وفقًا لتقديراتلجنة الإغاثة وإعادة التأهيل ، ارتفع عدد الأشخاص "المعرضين لخطر المجاعة" إلى 3.9 مليون في عام 1983 من 2.8 مليون في عام 1982 ، وهو أقل من تقدير عام 1981 البالغ 4.5 مليون (دي وال ، 1997 ، ص 112).

في 30 مارس 1984 ، حسبلجنة الإغاثة وإعادة التأهيل أنه يحتاج 900000 طن أخرى من الحبوب للأشهر المتبقية من عام 1984. ومع ذلك ، اعتقدتلجنة الإغاثة وإعادة التأهيل أنه لا يمتلك القدرة على توزيع 900000 طن. ونتيجة لذلك ، استأنف مركز الرد السريعللجنة **الإغاثة** وإعادة **التأهيل**فقط نصف الرقم الأولي ، 450.000 طن (جيل ، 1986).

> "لقد كان ، وفقًا للبعض ، خطأً مصيريًا ، وبدأت تلك العملية التي يمكن من خلالها للمانحين الكبار التملص من أي شعور بالالتزام قد يشعرون به. وصف توني فو [مدير الإغاثة في منظمة أوكسفام في إثيوبيا] العملية: "يبدو أن التكرار المستمر للنداءات قد أنتج شعورًا بالشك الذي

لم يكن قائمًا على أي فشل سابق في تنبؤاتلجنة الإغاثة وإعادة التأهيل ولكن أكثر من شعور أنهم كانوا يطلبون باستمرار أكثر. لقد سئمت الوكالات من مساعدة حكومة يبدو أنها لا تفعل الكثير لمساعدة نفسها ".
(جيل ، 1986 ، ص 31)

في إطار هدفها لإطلاق نداءها الخاص ، أرسلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والوكالة الشريكة لها ، برنامج الأغذية العالمي (WFP) ، بعثة إلى إثيوبيا في فبراير 1984 للعمل بشكل وثيق معلجنة الإغاثة وإعادة التأهيل من أجل شهر. خفضت بعثة منظمة الأغذية والزراعة نداءلجنة الإغاثة وإعادة التأهيل الأخير من 450.000 طن بما يقرب من ثلاثة أرباع إلى 125000 طن لأنها تعتقد أن قدرة التوزيع في إثيوبيا كانت محدودة أكثر مما كان مقدرا من قبللجنة الإغاثة وإعادة التأهيل.يعتبر النداء المدعوم من الأمم المتحدة "أحد أكثر الاستنتاجات المصيرية التي توصل إليها أي مجموعة من الخبراء في الاستعداد للمجاعة الأثيوبية" (جيل ، 1986 ، ص 44).

"في الميدان ، كانت الوكالات التطوعية تميل إلى الاعتماد على أشقائها الكبار في نظام الأمم المتحدة للأحكام والخبرة في مجالات تقنية مثل تقييم المحاصيل. (...) كان الخطأ الرئيسي الذي ارتكبته بعثة الأمم المتحدة - وهو الأمر الأكثر وضوحًا عند الرجوع إلى الماضي أكثر مما كان عليه في ذلك الوقت - هو التقليل من قدرة الميناء الإثيوبي ونظام التوزيع المتعثرين على تحريك الغذاء في أزمة. " (جيل ، 1986 ، ص 47)

ومع ذلك ، لم تكن المسودة الطويلة ، وفشل المحاصيل ، والاستجابة البطيئة في البداية من قبل مجتمع المانحين الدوليين ، المحددات الرئيسية الوحيدة لمجاعة 1983-1985. كما ستظهر الفقرات القليلة التالية إنكار مينجيستو الأولي للمجاعة ، فإن حربه ضد الحركات الانفصالية في إريتريا وتيغراي والوقف المتعمد للمساعدات الغذائية من قبل نظام ديرج عن المناطق التي تسيطر عليها حرب العصابات ساهم بشكل كبير في اتساع نطاق المجاعة في (الشمالية) إثيوبيا.[33]

على غرار حكومة سيلاسي أثناء مجاعة 1973-1974 ، لم تعترف حكومة مينجيستو تمامًا بخطورة الوضع ، حتى بعد غياب الأمطار القصيرة في أوائل عام 1984 (كلاي وهولكومب ، 1986 ؛ دي وال ، 1991 ؛ كابلان ، 2003). تعرض حوالي سدس سكان إثيوبيا للتهديد المباشر بالموت جوعا في ذروة الأزمة (ماركوس ، 2002). بحلول مارس 1984 ،

> "كان واضحًا لمسؤولي الإغاثة الإثيوبيين أنه لا يمكن تجنب مجاعة كبرى ، مع ما صاحبها من الموت والضيق والاضطراب ، إلا من خلال التدخل الحكومي والدولي المكثف (...) في منتصف الأشهر الوسطى من عام 1984 ، تم توجيه الاهتمام الرسمي بعيدًا عن احتمالية حدوث مجاعة شديدة للأولوية السياسية القائمة ، وإنشاء حزب جديد [حزب العمال الإثيوبي] [34] واحتفالات [ديرج] بالذكرى

[33] بيتر جيل (1986) "عام في موت أفريقيا: السياسة والبيروقراطية والمجاعة" ، أليكس دي وال (1997) "جرائم المجاعة: السياسة وصناعة الإغاثة من الكوارث في إفريقيا" وروبرت دي كابلان (2003) " استسلم أو جوع. تعد الرحلات في إثيوبيا والسودان والصومال وإريتريا "حسابات ثاقبة للغاية حول دور العوامل السياسية المحلية والوكلاء الخارجيين (مثل صناعة الإغاثة في حالات الكوارث) وراء المجاعة التي عصفت بإثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي بشكل عام .

[34] تأسس حزب العمال الإثيوبي في عام 1984 ، وعين مينغيستو نفسه رئيسًا للحزب. تم تصميم الحزب على غرار الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي وأصبح الحزب السياسي الشرعي الوحيد في إثيوبيا .

العاشرة ". (جيل ، 1986 ، ص 9) .

في أواخر عام 1984 ، بدأ موت مئات الآلاف من الأشخاص في المقاطعات الشمالية. توفي أكثر من 300 ألف شخص في عام 1984 ، أي أكثر من ضعف العدد خلال المجاعة 1973-1974 (كيلر ، 1992) .

> "بينما مات الإريتريون والتغريون وغيرهم في المقاطعات الشمالية بمئات الآلاف ، كانت أسواق قلعة أمهرة في أديس أبابا ممتلئة بالحبوب." (كابلان ، 2003 ، ص 38) .

في ذروة المجاعة ، أعلن نظام ديرج أنه سيخصص 46 في المائة من الناتج القومي الإجمالي لإثيوبيا للإنفاق العسكري في حربه ضد المتمردين التيغرايين والإريتريين في شمال إثيوبيا. أنشأ مينجيستو جيشًا ثابتًا قوامه 3 ملايين رجل ، وهو الأكبر والأكثر تطورًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (جيل ، 1986 ؛ ماكفيتي ، 2012 ؛ ويب وفون براون ، 1994). غذى مينجيستو جيشه والمدن الرئيسية في إثيوبيا من خلال إجبار جمعية الفلاحين على تسليم الحبوب بأسعار أقل من متوسط سعر السوق ، مما أدى إلى تنفير الفلاحين وخنق إنتاجيتهم (تاريكي ، 2009). الهجمات العسكرية المتكررة من قبل ديرج (بما في ذلك التفجيرات) والسياسات الغذائية التمييزية ضد المناطق التي تسيطر عليها حرب العصابات في تيغري وإريتريا ، والتهجير الجماعي ، وتعطيل الإنتاج الزراعي والتجارة في المناطق التي تسيطر عليها حرب العصابات ، لعبت دورًا مهمًا في خلق أرض خصبة مجاعة في شمال إثيوبيا (ديفي ، 2015 ؛ دي وال ، 1997 ؛ ماركوس ، 2002 ؛ تاريكي ،

2009 ؛ وولد جيورجيس ، 1989) .

قام المجلس الإقليمي لإعادة اللاجئين بعدة جهود لجعل نظام ديرج يستجيب للمجاعة لكن كل محاولاته باءت بالفشل. واجه نظام ديرج معضلة: كان حليفه الرئيسي ، الاتحاد السوفيتي ، يواجه نقصًا في الغذاء في الداخل ، ولم يكن لدى دول حلف وارسو الأخرى سوى القليل من الموارد المالية لمساعدة الحكومة الإثيوبية. في الوقت نفسه ، تمتلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الاقتصادية الأوروبية فوائض من الحبوب (ماركوس ، 2002). ومع ذلك ، خلال أوائل الثمانينيات من القرن الماضي ، كان منجيستو متردداً إلى حد كبير في تلقي المساعدة الإنسانية - بما في ذلك المساعدات الغذائية - من مجتمع المانحين الغربيين وبالتالي إطالة أمد المجاعة .

في الوقت نفسه ، شكك مفوضلجنة الإغاثة وإعادة التأهيل ، داويت وولدي جيروجيس ، في أخلاقيات الحكومات الغربية الغنية ومساعدتها الإنسانية المحدودة للفقراء في بلده: "لقد كانت صيغة بدا في بعض الأحيان أنها تستبعد حكومته من المزيد من الالتزامات" (جيل ، 1986 ، ص 33). في أوائل الثمانينيات ، استخدمت إدارة ريغان المعونة الغذائية كأداة للسياسة الخارجية ضد الحكومة الإثيوبية. على الرغم من المناشدات العديدة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من قبل الوكالات الإنسانية الدولية العاملة في منطقتي وولو وتيجراي ، فإن كانت استجابة الولايات المتحدة بطيئة .

بعد أن وجهت وكالة الإغاثة الكاثوليكية الإنسانية الأمريكية نداءًا للحصول على 16000 طن متري من الحبوب في 13 أكتوبر 1983 ، على سبيل المثال ، وعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بـ 8000 طن فقط من المساعدات الغذائية في مايو

1984 (جيل ، 1986). تمت الموافقة على 8000 طن المتبقية وتسليمها بعد عشرة أشهر من الطلب الأولي. بين عامي 1982 و 1984 ، خفضت إدارة ريغان المعونة الغذائية من 8172 طنًا متريًا في عام 1982 إلى صفر في عام 1984 (كيلر ، 1992 ؛ شيبرد ، 1985).

> "إن إحجام الدول الغنية عن الاستجابة لنداءات لجنة المعونة الإثيوبية ليس من السهل فهمه ، حيث تتمتع اللجنة بسمعة عالية بشكل ملحوظ بين منظمات الإغاثة. على سبيل المثال ، بذلت حكومة الولايات المتحدة قصارى جهدها لنشر انتقادها للنظام الإثيوبي لعدم إعطاء المجاعة أولوية كافية ، لكن محكمة إعادة اللاجئين حصلت على جائزة على مضض. اعترفت وزارة الخارجية ، بضراوة شديدة ، بأن المانحين ينظرون إلى مركز إعادة التأهيل الإقليمي على أنه "منظمة جيدة التنظيم وجيدة الإدارة نسبيًا" (جيل ، 1986 ، ص 37).

كانت إدارة ريغان في البداية مترددة للغاية في إمداد إثيوبيا بالمساعدات الغذائية لسببين. أولا ، الولايات المتحدة اعتبرت الحكومة المعونة الغذائية قطاعًا واحدًا جاهزًا لخفض الميزانية. ثانيًا ، لم تكن على استعداد لدعم حكومة شيوعية قمعية "تدعم نظامًا كان يحرق المحاصيل ويلقي بالقنابل العنقودية في منطقة الجفاف بيد واحدة ويستخدم وكالته للإغاثة للتسول باليد الأخرى" (كابلان ، 2003 ، ص. 29) .[35] في غضون

[35] أعرب مسؤولون في الحكومة البريطانية عن مخاوف مماثلة تجاه الحكومة الماركسية الإثيوبية. نتيجة لذلك ، رفضت الحكومة البريطانية بقيادة مارجريت تاتشر في البداية تقديم مساعدات تنموية لإثيوبيا. في تشرين الثاني (نوفمبر) 1984 ، اتهم القس تشارلز إليوت ، المدير السابق لمنظمة "كريستيان أيد" في بريطانيا العظمى ، الحكومتين الأمريكية والبريطانية بتعمد حجب مساعدات التنمية "على أمل أن تؤدي المجاعة إلى إسقاط النظام الشيوعي" (كلاي وهولكومب ، 1986 ، ص. 216).

ذلك ، كان ديرج منشغلاً إلى حد كبير بحربه ضد القوات الانفصالية والاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لحكم ديرج. في 10 سبتمبر 1984 ، أنفقت حكومة مينجيستو حوالي 200 مليون دولار للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لحكم ديرج (كلاي وهولكومب ، 1986 ؛ جريفين ، 1987).

"قبل عشر سنوات ، أطيح بنظام إمبراطوري لفشله في مواجهة الجفاف والمجاعة المصاحبة له. مع إحياء هذا الحدث [الذكرى العاشرة لنظام ديرج] في منتصف مجاعة أسوأ بكثير ، تحدثت السماء. لم تخون أديس أبابا ذلك اليوم شيئًا عن المأساة التي كانت تتراكم في الريف. كانت الطرق معبدة حديثًا. وقد صدرت تعليمات لكل وزارة ، بما في ذلك لجنة الإغاثة والتأهيل التابعة للحكومة ، بتخصيص جزء من ميزانيتها لتجميل مباني مكاتبها. حتى أنه قيل إن المتسولين تم اعتقالهم ونقلهم خارج المدينة طوال هذه المدة ، حتى لا يسيء إلى أصدقاء الثورة الزائرين ". (جيل ، 1986 ، ص 7)

بعد أسابيع قليلة من الاحتفالات بالذكرى العاشرة ، في 3 أكتوبر 1984 ، اعترف مينجيستو ونظامه متأخراً بالمجاعة في الشمال وسمحوا لوسائل الإعلام الدولية بالوصول إلى المناطق المنكوبة بالمجاعة.[36] كان للتغطية الإعلامية تأثير غير مسبوق. على الرغم من أن المانحين الغربيين الثنائيين والمتعددي الأطراف أدانوا إلى حد كبير تجربة مينجيستو الاشتراكية والسياسات الستالينية ، إلا أن جهود إغاثة دولية كبيرة انطلقت وأتاحت كميات هائلة من فائض الحبوب. أطلقت المجاعة موجة جديدة من الحماس للمساعدة. بين عامي 1982 و 1985 ، ارتفعت المساعدة الإنمائية الثنائية الغربية لإثيوبيا بأكثر من خمسة أضعاف ، بينما اتبعت المساعدات الخارجية لأفريقيا ككل اتجاهها العام العادي (الشكل 1). في عام 1984 ، كان يوجد أقل من 20 منظمة إنمائية غير حكومية في إثيوبيا ، بينما كان هناك 60 منظمة في عام 1986 (ماكفيتي ، 2012). أفاد كابلان (2003) أنه في أواخر عام 1984 ، "تم ملء فندق هيلتون [في أديس أبابا] ، الذي يتراوح معدل إشغاله عادة حول 50 في المائة ، حتى سعته خلال الأشهر التسعة التالية" (ص 32.)

[36] من المحتمل أن تكون اللقطات الإعلامية الأكثر شهرة لمجاعة عام 1984 هي إذاعة "مجاعة توراتية" لصحفي بي بي سي مايكل بويرك وتم تصويرها في مخيم كوريم للاجئين ، وهو جزء ناء من شمال إثيوبيا. تم عرض أول تقارير بويرك-*Buerk* على قناة بي بي سي نيوز - *BBC News* الساعة السادسة مساء في 23 أكتوبر 1984. وفقًا لبي بي سي ، تم عرض اللقطات لاحقًا بواسطة 425 من هيئات البث العالمية مع جمهور محتمل يصل إلى 470 مليون شخص (جيل ، 1986 ، ص 91).

الشكل 1: المساعدة الإنمائية الغربية الثنائية لإثيوبيا ، 1960-1990

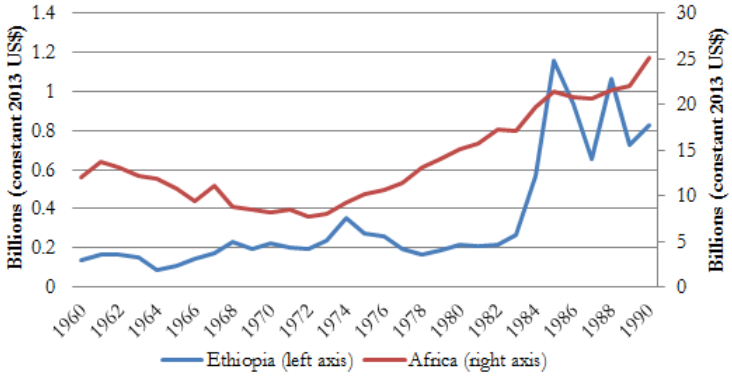

المصدر: حسابات المؤلف الخاصة بناءً على إحصائيات OECD / DAC.

بسبب الدعاية المتزايدة للمجاعة والضغط المتزايد من أعضاء الكونجرس العائدين من المعسكرات التي تعاني من المجاعة والفقر ، قدمت إدارة ريغان مساعدات غذائية طارئة على نطاق غير مسبوق من أوائل أكتوبر 1984 وما بعده. بحلول أواخر تشرين الأول (أكتوبر) 1984 ، سلمت الولايات المتحدة ما يقرب من 500000 طن متري من المواد الغذائية وغيرها من المساعدات بقيمة حوالي مليار دولار لإثيوبيا (كيسي ، 2005). أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المزود الرئيسي للمساعدات الغذائية منذ أواخر عام 1984 فصاعدًا. مثلت المعونة الغذائية الأمريكية ما يقرب من ثلث إجمالي المساعدات الغذائية التي تم تسليمها إلى إثيوبيا من قبل مجتمع المانحين الدوليين (جيل ، 1986): أصبح برنامج المعونة الغذائية الأمريكية لإثيوبيا بين أكتوبر 1984 وأواخر عام 1985 أكبر برنامج تم تسجيله في التاريخ (شيبرد ، 1985).

ومع ذلك ، منعت العوامل السياسية المحلية مجتمع المانحين الدولي من معالجة المجاعة في شمال إثيوبيا بفعالية وكفاءة. كانت إحدى المشكلات الرئيسية في التوزيع الفعال والفعال للمعونة الغذائية للمحتاجين هي تقييد الوصول إلى المناطق المنكوبة بالفقر في الشمال (كلاي وهولكومب ، 1986). حرم نظام ديرج المسؤولين الأمريكيين من الحق في مراقبة شحنات الحبوب في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون مثل إريتريا وتيجراي ، وبلغت ذروتها في عملية تصفية الحبوب بشكل منهجي من قبل مسؤولي ديرج. علاوة على ذلك ، تم اختلاس ملايين الدولارات من أموال المساعدات الغربية من قبل كل من نظام ديرج وجماعات المعارضة مثل زعماء المتمردين لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية. من المتوقع ان

> ذهب حوالي 100 مليون دولار في أيدي الجبهة الشعبية لتحرير تيغري والجماعات التابعة لها. تم تخصيص حوالي 95 ٪منهالشراءالأسلحةوبناءحزبسياسيماركسيمتشدداخلحركةالتمرد ". (بلوت، 2010)

أصبحت المجاعة تجارة مربحة لنظام ديرج أيضًا. أصبحت رسوم استيراد المعونة الغذائية الدولية أكبر مصدر للعملة الصعبة في إثيوبيا لتحل محل القهوة (كابلان ، 2003).

> شعرت ديرج بالحاجة إلى فرض تغييرات على جميع المواد الغذائية وإمدادات الإغاثة الأخرى التي يتم إدخالها إلى البلاد ، وذلك بشكل أساسي للمساعدة في تمويل آلة الحرب. تم جمع ما يصل إلى 30 مليون دولار في عام 1985 من خلال فرض رسوم استيراد تم تحديدها في

البداية بمبلغ 50.50 دولارًا للطن المتري لجميع المانحين (باستثناء الأمم المتحدة ، التي كان عليها دفع 49 دولارًا). ومع ذلك ، تم تخفيض هذه الضريبة إلى 20 دولارًا بعد احتجاج من جميع الوكالات المتضررة. ومما زاد الطين بلة ، أن المسؤولين العسكريين قاموا بتحويل بعض شاحنات محملة بالأغذية المخصصة للمراكز المدنية من أجل تلبية احتياجات جنودهم وأنصارهم المسلحين ". (كيلر ، 1992 ، ص 621)

كان لنظام ديرج مصلحة في إبقاء المناطق التي تسيطر عليها حرب العصابات تعاني من سوء التغذية. استخدمت الحكومة المساعدات الغذائية الدولية كسلاح ضد أعدائها من خلال (1) إطعام الجيش و (2) منع إمدادات الإغاثة من دخول المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة (ماكفيتي ، 2012 ؛ وولد جيورجيس ، 1989). من بين 1.25 مليون طن من الإغاثة الغذائية التي تلقتها إثيوبيا في عام 1984 ، تم توزيع 90 ألف طن فقط في الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون في تيغراي وإريتريا (ماركوس ، 2002). وبالمثل ، في النصف الأول من عام 1985 ، تلقت إثيوبيا أكثر أو أقل من 75000 طن التي كانت تحتاجها لتلك الفترة من خلال المساعدة الخارجية ، لكنلجنة الإغاثة وإعادة التأهيل كانت انتقائيًا للغاية في توزيعه: منطقةوولو ، على

سبيل المثال ، لم تتلق سوى ربع الحبوب المخصصة لتلك المنطقة. تشير الأدلة التجريبية إلى أن معظم الضحايا جاءوا من المقاطعات الشمالية (إريتريا وتيجراي وولو) حيث قاوم غالبية السكان نظام ديرج الوحشي (الجدول 5). بحلول منتصف عام 1985 ، كان ما يقرب من 50 إلى 60 بالمائة من المناطق المتضررة من المجاعة عبارة عن مناطق تسيطر عليها حرب العصابات (كابلان ، 2003).

"في وسط المجاعة - تيغري وشمال وولو - كانت استراتيجية مكافحة التمرد للجيش الإثيوبي السبب الوحيد الأكثر أهمية الذي جعل جفاف 1983-4 فترة مشقة" عادية "بل مجاعة شديدة ومدى لا مثيل له منذ قرن ". (دي وال ، 1991 ، ص 133)

الجدول 5: الأشخاص المتضررون من النقص الحاد في الغذاء حسب المنطقة ، 1984-1986

	1984	1985	1986		1985	
					%من	% من
	(بالالاف)				٪ من الكل	تعداد السكان
أرسي	21	82	20		1.	4.	0.19
بالة	53	19	99		2.	19	0.46
بيجيمدر /جوندر	325	36	341		4.	12	0.86
إريتريا	877	82	650		10.30	30	1.97
جامو جوفا	80	10	152		1.	8.	0.25
غوجام	35	76	0		1.	2.	0.18
حرارغي	279	87	152		11.00	21	2.08
إيلوبابور	-	20	102		0.	2.	0.05
كافا	-	58	90		0.	2.	0.14
شوا	204	85	709		11.00	8.	2.03
سيدامو	355	53	442		6.	14	1.27
تيغراي	1300	14	100		17.50	58	3.33
ويليغا	-	23	116		0.	1.	0.05
وولو	1821	25	154		32.40	71	6.16
مجموع	5350	79	678		-	-	19.03

مصدر: فارنيس (1990) استنادًا إلى بيانات من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إثيوبيا ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل(RRC) .

مفوض لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل داويت وولد جيورجيس لم يعد على استعداد لدعم حجب المساعدات الغذائية من قبل نظام ديرج وانشق إلى الولايات المتحدة في أواخر عام 1985. في في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز عام 1988 ، قال إن المقدار الهائل من المساعدات الإنسانية الدولية ساهم في بقاء مينجيستو في السلطة (وولد جيورجيس ، 1989). لم تبدأ إريتريا وتيغراي في تلقي مساعدات إنسانية واسعة النطاق إلا في أواخر عام 1985.

جاءت المساعدات الغذائية لإريتريا وتيجراي بشكل رئيسي من خلال السودان الذي تأثر بشدة بالمجاعة (دي وال ، 1991 ؛ كابلان ، 2003 ؛ فارنيس ، 1990).[37]

> وبحلول نهاية عام 1985 ، استقرت جهود الإغاثة إلى حد كبير. استمرت الحاجة إلى المعونة الغذائية من أجل تفادي ظروف المجاعة ، ولكن الوفيات بسبب المجاعة تباطأت بشكل كبير حيث أصبحت القدرة على توزيع المساعدات راسخة. استمرت عمليات PVO [المنظمات

[37]لعبت السياسة السودانية دورًا مهمًا في التأخير الكبير للمساعدات الإنسانية للمقاطعات الشمالية من إثيوبيا. أولاً ، كانت المشاكل اللوجستية على الحدود السودانية شديدة: "عشرات الآلاف من الأطنان من القمح ومسحوق الحليب المجفف كانت تتراكم في مستودعات بورتسودان في الأسابيع الأولى من ربيع عام 1985 ، بسبب عدم وجود شاحنات كافية لإحضار الطعام عبر الحدود "(كابلان ، 2003 ، ص 76). السبب الرئيسي الثاني كان ذا طبيعة سياسية. كان الرئيس السوداني جعفر النميري يخشى أن تزعج منغستو موافقته على السماح للمساعدات الإنسانية الغربية للمناطق المنكوبة بالمجاعة في شمال إثيوبيا بالدخول عبر الحدود السودانية. كان منغستو يقلل من دعمه العسكري للجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق ، وهي جماعة متمردة مسيحية أفريقية في جنوب السودان كانت تخوض حربًا انفصالية ضد الحكومة المسلمة في الخرطوم. دعم منغستو في البداية الجيش الشعبي / الحركة الشعبية لتحرير السودان لأن الحكومة المسلمة في الخرطوم دعمت الحركة الانفصالية لإريتريا (هولت ودالي ، 2011 ؛ كابلان ، 2003). ثالثًا ، كان هناك تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة بين السودانيين العرب في العاصمة الخرطوم عندما تم إنقاذ 8000 من اليهود الإثيوبيين السود ، المعروفين باسم فالاشا / بيت إسرائيل ، إلى إسرائيل عبر السودان عبر وكالة المخابرات المركزية ووكالة المخابرات الإسرائيلية "الموساد". أصبحت عامة. أصبحت عملية الإنقاذ معروفة باسم عملية موسى. يُعتقد أن النميري تلقى رشوة من قبل الولايات المتحدة والمسؤولين الإسرائيليين للسماح بنقل 8000 يهودي جواً. (دي وال ، 1991 ؛ ميتافريا 2009). اضطر النميري إلى الاستقالة في عام 1985 وتولى المجلس العسكري الانتقالي زمام الأمور. أعطى المجلس العسكري الانتقالي موافقته في النهاية على مشروع المساعدة الإنسانية الهادف إلى مساعدة الفلاحين في شمال إثيوبيا "شريطة أن تكون الدعاية حوله في أدنى حد ممكن وأن يكون دور الولايات المتحدة في النقل الفعلي للحبوب عبر الحدود غير مباشر قدر الإمكان "(كابلان ، 2003 ، ص 76).

الطوعية الخاصة] في دعم نظاملجنة الإغاثة وإعادة التأهيل لتوزيع الغذاء ؛ تم تنسيق آليات التوزيع الثالثية والثانوية بمساعدة منظمات الأمم المتحدة ". (فارنيس ، 1990 ، ص 139)

بسبب نقص البيانات ، يتراوح عدد القتلى المرتبطين بمجاعة 1984-1986 في إثيوبيا بين 200000 ومليون شخص (دي وال ، 1991 ؛ الراعي، 1985 ؛ فارنيس ، 1990). بصرف النظر عن جهود المساعدة الدولية للمجاعة ، تورط مجتمع المانحين الدوليين أيضًا في العواقب الوخيمة لبرنامج إعادة التوطين (دي وال ، 1991 ؛ بانكهورست ، 1992 ؛وولدميكيل، 1989). بعد أسابيع قليلة فقط من إبلاغ وسائل الإعلام الدولية بالمجاعة على نطاق واسع ، نفذ نظامديرج برنامج إعادة التوطين الذي كان أحد الركائز الرئيسية لبرنامجمينجيستو للتجميع.

كانت الخطة هي نقل قسم كبير من السكان من الشمال إلى الجنوب. كان الهدف 1.5 مليون شخص. في الواقع ، تم نقل حوالي 600000 شخص على ثلاث مراحل: نوفمبر 1984 - مايو 1985 ، أكتوبر 1985 - يناير 1986 ، نوفمبر 1987 - مارس 1988. كان التبرير المقدم إلى الغرب وشعب إثيوبيا أنه كان إغاثة من المجاعة التدبير - عانى شمال البلاد من الجفاف والانهيار البيئي ، وكان البديل الوحيد هو نقل معظم الناس إلى أماكن أخرى ". (دي وال ، 1991).

خلال حملة إعادة التوطين ، تم اقتلاع مئات الآلاف من الأشخاص "على عجل ، قسريًا ، بلا رحمة من المرتفعات الباردة والجافة في شيوا وتيجراي وويلو إلى الأراضي المنخفضة الحارة الرطبة في جوجام وإيلوبابور وكافا وويليغا" (تاريكي ، 2009 ، ص 149). غالبًا ما اختار نظام ديرج مخيمات إعادة التوطين بشكل عشوائي دون استشارة المهندسين الزراعيين أو الأنثروبولوجيين أو علماء البيئة أو الاقتصاديين.

أثبتت آثار حملة إعادة التوطين أنها كارثية على السكان المحليين - السكان الأصليين في الغالب - والبيئة (بانكهورست ، 1992 ؛ وولدميسكل ، 1989). لم يول نظام ديرج اهتمامًا كبيرًا لاهتمامات السكان المحليين. وأجبر السكان الأصليون على ترك أراضيهم في كثير من الأحيان مما تسبب في تشتت أسرهم. كانت الظروف الإنسانية والطبية في مراكز إعادة التوطين غير كافية مما أدى إلى وفاة الآلاف بسبب أمراض المناطق المدارية مثل الملاريا ومرض النوم (بانكهورست ، 1992 ؛ تاريكي ، 2009).

كان التأثير الصافي لسياسات إعادة التوطين هو أن ديرج كان بإمكانه السيطرة على مناطق الاضطرابات المدنية وتعزيز سياساته الاشتراكية (كيلر ، 1992). قارن داويت وولد جيورجيس برنامج إعادة التوطين بمعسكرات الاعتقال:

> منذ البداية ، لم تكن إعادة توطين مينجيستو برنامجًا إنمائيًا بل حلاً لمشاكله الاجتماعية والمتعلقة بالأمن القومي. أي معارض ، أي شخص

تسبب في مشاكل أو يُنظر إليه على أنه خطر أمني ، تم نقله إلى موقع إعادة التوطين. أصبحت برامج إعادة التوطين سيبيريا لدينا. نتيجة لذلك ، في أذهان الناس ، تم مساواتهم بمعسكرات الاعتقال ". (وولد جيورجيس ، 1989 ، ص 285)

تم دعم برنامج إعادة التوطين من قبل جزء كبير من مجتمع المانحين الغربيين. اعتقدت المنظمات الدولية والوكالات الإنسانية التي دعمت برنامج إعادة التوطين أنه إجراء فعال للإغاثة من المجاعة. ومع ذلك ، فقد أصبحت الآثار الكارثية لسياسات إعادة التوطين في مينجيستو واضحة بمرور الوقت وهناك أدلة على أن مجتمع المانحين الدولي لم يكن على دراية كاملة بها (جيل ، 1986). الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، على سبيل المثال ، كانت حذرة من توجيه المساعدات الأمريكية لعمليات الإغاثة المرتبطة ببرنامج إعادة التوطين. أراد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جورج شولتز إطلاق قرار للأمم المتحدة يدين سياسات إعادة التوطين التي يتبعها نظام ديرج لكنه تراجع لأنه لم يتلق أي دعم من الحلفاء الغربيين. ولم تدعم كل من بريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وإيطاليا والسويد وفنلندا البرنامج أيضًا ، بينما دعمته أستراليا والنرويج وكندا (جيل ، 1986).

إلى جانب العديد من الحكومات الغربية ، دعم برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة واليونيسيف والعديد من المنظمات المانحة الغربية الخاصة البرنامج لأن هذه المجموعات لا تريد مشاريعها في أديس أبابا ، وكذلك المراكز الحضرية والمناطق الريفية الأخرى ، (ديفي ، 2015 ؛ كابلان ، 2003).

> "كان برنامج إعادة التوطين يعتمد بشكل كبير على المعدات واللوجستيات المقدمة من المانحين الغربيين ؛ استخدمت الغارات العسكرية على مراكز توزيع المساعدات لتجميع الناس لنقلهم إلى الجنوب ؛ وأُجبر مسؤولون محليون على المشاركة في البرنامج بتهديدهم بسحب المساعدات من منطقتهم. (ديفي ، 2015 ، ص 227)

في منتصف عام 1985 ، نشرت مجموعة البقاء الثقافي غير الربحية في الولايات المتحدة [38]أول تحقيق مستقل وممثل إحصائيًا عاليًا في ظروف إعادة التوطين (كلاي وهولكومب ، 1986). استند التقرير إلى 277 مقابلة أجراها المؤلفون وأجري في ستة مواقع بشرق السودان مع لاجئين إثيوبيين من تيغراي ومناطق أخرى منكوبة بالمجاعة.

> وتراوحت معدلات الوفيات التي أبلغ عنها اللاجئون بين 33 حالة وفاة لكل 10000 شخص في اليوم و 270 حالة وفاة لكل 10000. هذه المعدلات مرتفعة للغاية نظرًا لأن سكان المخيمات كانوا يتألفون بالكامل تقريبًا من البالغين. تم الإبلاغ عن هذه الأرقام باستمرار من عدد من

[38]تأسست Cultural Survival في عام 1972 في كامبريدج ، ماساتشوستس. تهدف المنظمة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والتراث الثقافي للسكان الأصليين والأقليات العرقية المضطهدة.

> اللاجئين المختلفين من مناطق مختلفة. علاوة على ذلك ، تم نقلهم من قبل أشخاص لا يعرفون بعضهم البعض. كان بعض الأشخاص الذين أعيد توطينهم يعانون من سوء التغذية بلا شك نتيجة لتدهور الإنتاج الزراعي في أوطانهم ، لكن العديد منهم لم يتعرضوا للمجاعة حتى تم أسرهم لإعادة توطينهم. (...) تثير هذه الأرقام ، من بين أمور أخرى ، التساؤل حول عدد 400000 شخص الذين أعيد توطينهم بحلول يونيو 1985 ما زالوا على قيد الحياة. إذا تم تخفيض التقديرات الأكثر تحفظًا لمعدل الوفيات (33 لكل 10000 في اليوم) إلى النصف ثم خفضها مرة أخرى (أي خفض بنسبة 75 في المائة) ، فمن المحتمل أن يكون 50.000 إلى 100.000 ممن أعيد توطينهم في هذا البرنامج الضخم قد ماتوا بالفعل بحلول يوليو. 1985. "(كلاي وهولكومب ، 1986 ، ص 102)

في ديسمبر / كانون الأول 1985 ، بعد بضعة أشهر من تقرير `` بقاء الثقافة " ، شجبت الوكالة الطبية الفرنسية ومنظمة أطباء بلا حدود غير الحكومية (منظمة أطباء بلا حدود) العواقب الوخيمة لسياسة مينغيستو لإعادة التوطين من خلال دراسة أثارت طوفانًا من ردود الفعل الإعلامية الدولية. (بانكهورست ، 1992). قدرت الدراسة أن حوالي 300000 شخص كانوا أكثر عرضة للوفاة في عملية إعادة توطين 1500000 ضحية مجاعة. ووصف التقرير برنامج إعادة التوطين بأنه "أحد أكبر انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدناها (...) التي نُفِّذت بالمعدات والأموال التي قدمتها المساعدات الدولية" (منظمة أطباء بلا حدود ، 1985 ، ص 4).

"يجب على المنظمات الإنسانية والحكومات الغربية أن تعلم أنها في طور دعم ، من خلال الضعف ، عملية سيتم وصفها بعد فوات الأوان في غضون بضع سنوات بأنها إحدى المذابح الكبرى في تاريخ القرن العشرين."(منظمة أطباء بلا حدود ، 1985 ، ص. 65)

تم رفض الادعاءات التي قدمتها منظمة أطباء بلا حدود ، من بين آخرين ، مايكل بريستلي ، المنسق المشارك لمساعدة الأمم المتحدة في إثيوبيا ، والدبلوماسي الكندي موريس سترونج ، المنسق التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في إفريقيا. في الوقت نفسه ، طردت حكومة مينجيستو منظمة أطباء بلا حدود من إثيوبيا (بانكهورست ، 1992). وفي منتصف عام 1986 فقط أوقف نظام ديرج برنامج إعادة التوطين من أجل تهدئة الانتقادات المتزايدة التي طرحها المجتمع الدولي.

أصبح برنامج إعادة التوطين الجزء الأكثر إثارة للجدل في سياسة المجاعة في مينجيستو وكان مسؤولاً عن عدد من القتلى على الأقل مثل المجاعة نفسها (ديفي ، 2015 ؛ دي وال ، 1991). كان أكبر عنصر في سياسة التجميع في مينجيستو هو الاقتلاع القسري لما يقرب من خمسة ملايين شخص من خلال التوطين في القرى بين عامي 1984 و 1986. وعلى النقيض من برنامج إعادة التوطين ، لم يكن التوطين في القرى إلى حد كبير مدعومًا من مجتمع المانحين الغربيين (دي وال ، 1991 ؛ كابلان ، 2003 ؛ تاريكي ، 2009).

استخدمت الإدارة الأمريكية مبادئ حقوق الإنسان الدولية كرافعة لمتابعة سياسة خارجية تهدف إلى تخفيف المجاعة في المناطق المنكوبة بالمجاعة في إثيوبيا.

"أعطت حالة الطوارئ بسبب المجاعة الولايات المتحدة ما اعتقدت أنه فرصة لإضعاف سيطرة موسكو على إثيوبيا باستخدام الوسائل السلمية. بينما قدم الاتحاد السوفياتي أقل من 1 في المائة (10000 طن من 12.5 مليون) من المساعدات الغذائية الطارئة ، قدم العالم غير الشيوعي 99 في المائة "(كابلان ، 2003 ، ص 175)[39] .

جلبت المساعدات الإنسانية واسعة النطاق وإيصال المعونة الغذائية القليل من التغيير السياسي في إثيوبيا. بالغ صانعو السياسة الأمريكيون في تقدير تأثير مساعداتهم الإنسانية الكبيرة والمعونات الغذائية على إحداث تغيير سياسي في إثيوبيا (كيسي ، 2005). في حين أن الموجة الكبيرة - وإن كانت متأخرة - من المساعدة الإنمائية الدولية قللت من المعاناة وخففت من الآثار الكارثية للمجاعة (جيل ، 2010) ، فقد أدت أيضًا إلى إطالة عمر نظام ديرج والحرب الأهلية الإثيوبية (وولد جيورجيس ، 1989).

[39] يُعتقد أن الاتحاد السوفيتي قد تبرع بمساعدات غذائية لإثيوبيا في عامي 1984 و 1985 بسبب الضغط الدولي الكبير. ومع ذلك ، فإن المبلغ المحدد الذي سلمه الاتحاد السوفيتي لا يزال غير واضح (أوفين ، 1985).

لا يمكن لمساعدات الإغاثة غير المسبوقة للقطاع الريفي الضعيف سياسياً في إثيوبيا منافسة المساعدة العسكرية السوفيتية للنخبة السياسية. خلال الثمانينيات ، انخفض نفوذ الولايات المتحدة في إثيوبيا تدريجياً بينما تعزز النفوذ السوفيتي في إثيوبيا تدريجياً.

في أوائل عام 1989 ، شكلتجبهة تحرير شعب تيغرايوالحركة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية (EPDM) الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (EPRDF) بهدف الإطاحة بمينجيستو من السلطةTareke) ، 2009 .(بحلول أواخر الثمانينيات ، كان بقاء نظام ديرج مرتبطًا بشكل متزايد بثروات وسياسات الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك ، تدهورت العلاقات الدبلوماسية بين إثيوبيا والاتحاد السوفيتي تدريجيًا ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تعيين ميخائيل جورباتشوف أمينًا عامًا للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي في عام 1985 (يوردانوف ، 2016). ساهمت سياسات جورباتشوف في الغلاسنوست ("الانفتاح") ، والبيرسترويكا ("إعادة الهيكلة") ، والديموقراطية ("الديمقراطية") ، وأوسكوريني ("تسريع" التنمية الاقتصادية) في نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي.

عندما بدأت حركة حرب العصابات في شمال إثيوبيا في شن هجوم كبير في أبريل / نيسان 1988 ضد نظام ديرج ، زار مينجيستو موسكو طالبًا بزيادة المساعدة العسكرية (تاريكي ، 2009 ؛ ويستاد ، 2005). ومع ذلك ، كان غورباتشوف مستعدًا فقط لتقديم المساعدة العسكرية والدعم الاقتصادي المشروط بتغيير السياسات الزراعية لإثيوبيا وتحرير النظام السياسي. منذ أن رفض مينجيستو إلى حد كبير أي نوع من سياسات الجلاسنوست والبيريسترويكا على النمط الإثيوبي ، لم تقدم الحكومة

السوفيتية سوى جزء ضئيل من المساعدة التي طلبها مينجيستو. يمكن أن يُعزى تراجع المساعدة العسكرية التي تقدمها موسكو إلى نظام ديرج بشكل أساسي إلى عاملين: (1) كان الاتحاد السوفييتي منشغلاً بشكل أساسي بتدخله العسكري في حرب أفغانستان (1979-1989) ؛ (2) كان لدى غورباتشوف "نفور شخصي من مينغيستو ، بعد أن أطلعته وكالة الأمن السوفياتية (KGB) على سجل حقوق الإنسان لنظامه" (ويستاد ، 2005 ، ص 383). في عام 1990 ، مع سقوط الستار الحديدي ، انتهى التحالف السوفيتي الإثيوبي.

مع خسارة الاتحاد السوفيتي كحليف رئيسي لإثيوبيا ، أصبحت الصين بديلاً جادًا كشريك إنمائي. ومع ذلك ، فإن العلاقات الصينية الإثيوبية القوية لم تتحقق منذ الثورة التي قادها تحالفالجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيغراي(TPLF–EPRDF) بقيادة ميليس زيناوي والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا تحت قيادة أسياس أفورقي أطاحت بنظام ديرج في مايو 1991.

> لقد فازوا ليس فقط لأن عددًا كافيًا من الناس دعمهم ولكن أيضًا لأنهم كانوا على استعداد لتقديم تضحيات غير عادية ولن يفكروا في أي شيء أقل من النصر الكامل. (...) في النهاية ، تغلبت الجبهات على خصم متفوق كميًا وتقنيًا لأنهم ، على الرغم من الأهداف المتباينة ، دعموا بعضهم البعض تكتيكيًا في اللحظات الحرجة. لقد أضعفوا الجيش من خلال تكتيكات حرب العصابات ثم أبادوه في حروب تقليدية تم تنسيقها بكفاءة ". (تاريكي ، 2009 ، ص 317)

أدى التفاعل بين حرب مينجيستو الداخلية ضد الجماعات المتمردة ، وبرنامج التجميع الزراعي الكارثي لحكومة ديرج ، والمجاعة وانهيار الاتحاد السوفيتي ، إلى دفع الاقتصاد الإثيوبي إلى حافة الانهيار ، وساهم في نهاية المطاف في سقوط نظام ديرج في عام 1991. أُجبر مينجيستو على الذهاب إلى المنفى في زيمبابوي (ماركوس ، 2002 ؛ برونير ، 2015). في عام 1991 ، أصبح ميليس زيناوي رئيسًا للحكومة الانتقالية لإثيوبيا وكان من المقرر أن يصبح رئيس وزراء إثيوبيا بين عامي 1995 و 2011. وانتهت الحرب الإريترية من أجل الاستقلال التي استمرت لمدة 30 عامًا في 29 مايو 1991. على غرار ميليس زيناوي في إثيوبيا ، أصبح الزعيم أسياس أفورقي رئيسًا للحكومة المؤقتة لإريتريا. بين 23 و 25 أبريل 1993 ، صوتت الغالبية العظمى من الإريتريين (99.83 في المائة) لصالح استقلال إريتريا في استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة (خطأ ، 2005). بعد يومين ، أعلنت السلطات الإريترية

استقلال إريتريا وأصبح أسياس أفورقي رئيسًا لإريتريا.[40]

كان إرث منجيستو اقتصادًا إثيوبيًا في حالة سيئة. يوضح الجدول 6 تطور التنمية الاقتصادية في إثيوبيا في ظل نظام ديرج. بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أولاً ، نلاحظ وجود اتجاه إيجابي خلال الفترة الزمنية 1975-1990. خلال الثمانينيات ، شهد الاقتصاد نموًا اقتصاديًا إيجابيًا. ومع ذلك ، إذا انتقلنا إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، فإن الصورة تبدو أقل واعدة. بين عامي 1975 و 1990 ، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بشكل ملحوظ. بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 652.3 دولارًا أمريكيًا في عام 1975 ، فقد انخفض إلى 578.5 دولارًا أمريكيًا في عام 1990. وعلى نفس المنوال ، كان متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سالبًا أو قريبًا من الصفر خلال الفترة 1975-1990.

توضح هذه الأرقام أن النمو الاقتصادي لإثيوبيا في ظل نظام ديرج قد عوضه انفجار سكاني. أو بعبارة أخرى ، فقد تأثر النمو الاقتصادي بالكامل بفعل النمو السكاني السريع.

في عام 1990 ، تقلص نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في العام الأخير لمينجيستو في السلطة. مقارنة بعام

[40] قبل ملس زيناوي استقلال إريتريا. أعطت المادة 39 من دستور إثيوبيا لعام 1994 حق الانفصال لإريتريا والمناطق الإثيوبية الأخرى كجزء من التزام الحكومة الإثيوبية بتقرير المصير.

1975 ، كان المجتمع الإثيوبي أكثر فقرًا في عام

.1990

9الجدول 6: تطور الناتج المحلي الإجمالي (للفرد) في إثيوبيا ،

1975	1980	1985	1990	PWT8.1
21498.1	23220.4	24825.5	27961.5	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دولار أمريكي 2005)
652.3	655.5	604.4	578.5	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون دولار أمريكي 2005)
Late 1970s	Early 1980s	Late 1980s	1990	
				PWT8.1
−0.2	2.6	2.6	0.3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
−1.7	−0.1	−0.6	−3.0	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
				GGDC
2.1	1.6	2.4	−1.6	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
0.1	−1.5	0.0	−4.3	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

19-01975

ملاحظة: يوضح الجدول متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (للفرد) في أواخر السبعينيات (1975-1979) ، وأوائل الثمانينيات (1980-1984) وأواخر الثمانينيات (1985-1989) ، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (للفرد) 1990. المصدر: (PWT) الإصدار 8.1 (فينسترا وآخرون ، 2015) ؛ إحصائيات ماديسون التاريخية من مركز جرونينجن للنمو والتنمية (GGDC) (بولت وفان زاندن ، 2014).

الجدول 7: البيانات القطاعية حول القيمة المضافة والعمالة في إثيوبيا ، 1975-1990

أثيوبيا	1975	198	198	199	1975	1980	1985	1990
الزراعة	69.5	59.	65.	64.	90.9	89.3	88.9	89.4
صناعة	10.2	11.	10.	10.	2.1	2.0	2.0	2.2
تصنيع	4.0	1.5	4.2	4.3	1.7	1.7	1.6	1.8
خدمات	20.3	28.	23.9	25.	7.1	8.7	9.0	8.3
إجمالي الاقتصاد	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
SSA								
	1975	**198**	**198**	**199**	**1975**	**1980**	**1985**	**1990**
الزراعة	29.2	25.	26.4	24.	66.0	63.1	62.3	61.6
صناعة	30.0	33.	32.8	27.	13.1	12.7	12.8	14.3
تصنيع	14.7	13.	14.8	10.	7.8	7.2	7.8	8.9
خدمات	40.7	41.	40.8	49.	20.9	24.2	24.9	24.1
إجمالي الاقتصاد	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ملاحظة: الأرقام هي متوسطات غير مرجحة في 11 دولة أفريقية. قد لا يتم جمع الأرقام بسبب التقريب. مستوى الإنتاجية النسبية هو نسبة القطاع ومستويات الاقتصاد الكلي المصدر :

حسابات المؤلفين الخاصة باستخدام قاعدة بيانات قطاع إفريقيا (دي فريس وآخرون ، 2015).

يوضح الجدول 7 اتجاهات الإنتاج والعمالة على المستوى القطاعي لكل من الاقتصاد الإثيوبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي 1975 و 1990.

بالنسبة لكل من إثيوبيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل ، ارتفعت حصة القيمة المضافة للصناعة بين عامي 1975 و 1980 ، بينما انخفضت حصة القيمة المضافة الزراعية خلال نفس الفترة. بين عامي 1980 و 1990 ، زادت القيمة المضافة الزراعية في إثيوبيا من 59.7 في المائة إلى 64.1 في المائة. في الوقت نفسه ، انخفضت القيمة المضافة للصناعة في إثيوبيا من 11.5٪إلى 10.8٪. بين عامي 1980 و 1990 ،شهدت إثيوبيا مرحلة من تراجعا لتصنيع حيث كان عدد قليل جدًا من العما ل يخرجون م نزراعة الكفاف ويتم استيعابهم في التصنيع الحديث. كما انخفضت القيمة المضافة للصناعة بالنسبة لأفريقيا ككل ولكن لم يتم تعويضها بارتفاع القيمة المضافة للزراعة ولكن القيمة المضافة للخدمة.

منذ بداية الثورة على يد نظام الدر ، انخفض الإنتاج الزراعي بمعدل سنوي متوسط قدره 0.4 في المائة بينما نما عدد السكان بنحو 3 في المائة كل عام. ركود التجارة والصناعة منذ عام 1974. في عام 1988 ، أنفقت الحكومة 1.5 مليار دولار على التسلح وحده ، 54 في المائة من الإيرادات الحكومية في ذلك العام. بين عامي 1974 و 1988 ، ارتفع الدين الدولي لإثيوبيا من 51.4 مليون دولار إلى 530 مليون دولار (ماركوس ، 2002 ، ص 212 - 213). وقفت البلاد على حافة الإفلاس. وفقًا

لموكلير (2003) ، فإن عهد هيلا سيلاسي ، "بالمقارنة مع الاستبداد المتعطش للدماء الذي بشرت به ثورة 1974 ، يبدو تقريبًا كعصر ذهبي" (الصفحة 11).

2. نقاشات

2.1. المجاعة الإثيوبية ومعضلة المساعدات الخارجية

بينما انتعش التعاون الإنمائي الدولي في الستينيات في خضم التفاؤل والنشوة التي أعقبت الحرب ، بدأت فترة إرهاق المانحين مع نهاية الحرب الباردة خلال التسعينيات. في حين أن الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية المقدمة من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية الخاصة (PVOs) والمؤسسات المالية الدولية (IFIs) على حد سواء كان يهدف إلى مساعدة الفقراء والمساهمة في التنمية الاقتصادية ، والمساعدات الخارجية مثل المساعدة الإنسانية غالبًا ما أصبحت ، عن غير قصد ، أداة للصراع وللبقاء السياسي للنخب الاستبدادية أيضًا.

وكما أوضحت دراسة الحالة هذه ، فإن تدفقات المساعدات الخارجية غير المشروطة للحكومة الإثيوبية ساهمت في الجهود العسكرية المطولة من خلال شراء الأسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان (في برامج إعادة التوطين ، على سبيل المثال) وإطالة عمر نظام ديرج. المجاعة الكارثية التي شهدتها إثيوبيا بين عامي 1984 و 1986 ، وهي واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في القرن العشرين ، ولكنها أيضًا مجاعة 1973-1974 بدرجة أقل ، تصور بوضوح ثلاث مشكلات رئيسية واجهها مجتمع المانحين الدوليين (وغالبًا ما لا يزال يواجهها). - تجاه الحكومة الإثيوبية والدول المستفيدة بشكل عام.

في السياق المطروح ، تتمثل المشكلة الأولى للمساعدات الخارجية في أن احتمالات فعالية المعونة غالبًا ما تكون الأدنى في تلك البلدان التي تحتاج إلى مساعدة مالية وتقنية وإدارية أكثر من غيرها. الهدف الأكثر شيوعًا للمساعدات الخارجية هو الحد من الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف. ومع ذلك ، لا تزال كيفية تخصيص المساعدات الخارجية بكفاءة لتعظيم عدد الأشخاص الذين يتم انتشالهم من براثن الفقر تمثل تحديًا كبيرًا. كوليير ودولار (2002) طور قاعدة تخصيص أمثل:

"لتعظيم الحد من الفقر ، ينبغي تخصيص المعونة للبلدان التي لديها كميات كبيرة من الفقر والسياسات الجيدة. من الواضح أن وجود فقر واسع النطاق ضروري إذا أريد للمعونة أن يكون لها تأثير كبير على الحد من الفقر. تضمن السياسة الجيدة أن يكون للمساعدات تأثير إيجابي ". (كولير ودولار ، 2002 ، ص .1482) وفقًا لريدل (2007)،

"المعضلة الشاملة للمساعدات هي أنها مطلوبة بشدة في تلك البلدان التي تكون فيها احتمالات أن تكون أكثر فاعلية هي الأفقر" (ريدل ، 2007 ، ص 377)

كانت هذه المعضلة واضحة بالتأكيد في سياق المجاعات المتكررة في إثيوبيا. جعلت بيئة السياسة في ظل هيلا سيلاسي وتحت مينجيستو هايلي مريم من الصعب للغاية أن تكون المساعدة الإنمائية فعالة للأسباب التالية: (1) لم يكن كلا النظامين ملتزمين تمامًا بحل الأزمة الإنسانية التي تجلى في اعتراف مينغيستو وسيلاسي المتأخر بـ المجاعة وانعدام الاستجابات السياسية المناسبة ؛ (2) كلا النظامين لم يطورا إطار سياسة متماسك موجه نحو الحد من الفقر ومشاركة المواطنين والحكم الشامل كما يتضح من الأسلوب الاستبدادي للحكومة مع التركيز على بناء القدرات الدفاعية

العسكرية بدلاً من تعزيز الإصلاح الزراعي والصناعي الكبير ؛ (3) كلا النظامين يفتقران إلى مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة من أجل التوزيع الفعال والفعال للمساعدات الخارجية: لم يتم تخصيص إيصال المساعدات الخارجية غير المحظوظة وغير المتكافئة بين السكان الإثيوبيين على أساس الاعتبارات القائمة على الاحتياجات ولكن في المقام الأول على المحسوبية السياسية والمحسوبية.

كانت المشكلة الثانية للمساعدات الخارجية خلال المجاعة الإثيوبية هي أهمية الاعتبارات الأيديولوجية بين مجتمع المانحين الدوليين ، وخاصة بين المانحين الثنائيين. شكلت الأيديولوجيا بشكل كبير سياسات المساعدات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. لم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة فحسب ، بل قامت أيضًا الدول الغربية المانحة الرئيسية الأخرى مثل بريطانيا العظمى بقطع المساعدة التنموية المنهجية لنظام ديرج الشيوعي وحتى أنها كانت مترددة في البداية في تقديم المساعدات الإنسانية خلال أزمة الغذاء الإثيوبية. يسلط هذا المثال الضوء مرة أخرى على أن تسليم المساعدات الخارجية خلال الحرب الباردة لم يكن مدفوعًا حصريًا باعتبارات الحد من الفقر أو التنمية الاقتصادية أو الإغاثة الإنسانية ، ولكن أيضًا بدوافع جيوستراتيجية. خلال الحرب الباردة ، قسمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وكذلك غالبية المانحين الثنائيين الآخرين العالم إلى أعداء وأصدقاء. قال كين هاكي ، المدير الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء لمنظمة المعونة الإنسانية "خدمات الإغاثة الكاثوليكية" التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها خلال الثمانينيات:

> "إن عزل البلدان لأن حكومة معينة تتبنى نموذجًا يتعارض مع حكومتنا هو أمر قصير النظر. معاقبة الجوعى لأن الأوليغارشية ، تحت الاسم المستعار "جمهورية الديمقراطية الشعبية" أو أي شيء آخر ، لا يخدم بأي حال من الأحوال مصالحنا طويلة المدى ... نحن نغلق أنفسنا خارج العديد من العمليات السياسية في أفريقيا لأننا نحدد الأصدقاء والأعداء. " (مقتبس في جيل ، 1986 ، ص .178)

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ، فقد مجتمع المانحين الدولي اهتمامه الاستراتيجي بأفريقيا. لكن هذا لا يعني أن هذه المشكلة لم تعد موجودة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. يجادل بعض الباحثين بأن تخصيص أموال مساعدات المانحين خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة لا يزال يتأثر بالتمييز الواضح بين الأنظمة الاستبدادية والأنواع الديمقراطية ، إلى جانب الاعتبارات القائمة على الاحتياجات(بدر ، غرافينغهولت ، وكستنر ، 2010 ؛ برميو ، 2011). ومع ذلك ، فإن البلدان المانحة الديمقراطية التي تستخدم المساعدات الخارجية كأداة لتعزيز الديمقراطية في البلدان المتلقية ، على سبيل المثال ، تواجه خطر الانفصال عن العديد من العمليات الاقتصادية والسياسية في العالم النامي.

تتمثل المشكلة الرئيسية الثالثة التي تجسدت في المجاعة الإثيوبية 1984-1986 في وجود مصالح سياسية واقتصادية راسخة لدى كل من المانحين والمتلقين في نظام المساعدات الخارجية. ليست الحالة الإثيوبية استثناءً حيث توجد مصالح راسخة لدى كل من المانحين والمتلقين. على الجانب المتلقي ، كان كل من سيلاسي ومينجيستو يعتمدان إلى حد كبير على المساعدات الخارجية من أجل بقائهم السياسي لأنها وفرت لهم مصدر دخل ثابتًا.

غير أن تدفقات المعونة المنهجية وغير المشروطة في الغالب كانت تُستخدم في كثير من الأحيان لأنشطة غير منتجة تسعى إلى الريع ، أو في قطاعات ذات آفاق إنمائية قليلة للغاية ، مثل القطاع العسكري. من جانب المانحين ، اعتمد العاملون في صناعة المعونة في معيشتهم على تدفقات المعونة المستمرة. خلال برنامج إعادة التوطين في مينغيستو ، على سبيل المثال ، لم تشكك العديد من المنظمات الدولية في سياسات إعادة التوطين حيث كان لديها مصلحة في البقاء في البلاد ودعم البرنامج للحفاظ على استمرار مشاريع المساعدة الخاصة بهم.

في أعقاب المجاعة الإثيوبية 1984-1986 مباشرة ، بدأ العلماء وصناع القرار والمنظمات الدولية في التشكيك بجدية في فعالية المساعدة. أدى سوء إدارة جزء كبير من مساعدات التنمية الدولية من قبل الحكومة الإثيوبية والمجلس الإقليمي لإعادة اللاجئين والجماعات المتمردة خلال المجاعة إلى تآكل الأهداف النبيلة للمساعدات الخارجية. كما أنها غيرت في نهاية المطاف الطريقة التي يتعين على الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الطوعية والمنظمات غير الحكومية من خلالها تقديم المساعدة الإنمائية بشكل عام وكيفية الاستجابة لحالات الطوارئ الدولية في العالم النامي.

> "ما كان مطلوبًا بشكل عاجل هو إجراء فحص جديد لعلاقة" المساعدة "بأكملها ، مما قد يؤدي إلى إنهائها. على مدى فترة من الزمن ، من النادر أن تكون إفريقيا بدون مساعدات في وضع أسوأ من إفريقيا بالمساعدات. قد يؤدي وقف المساعدة إلى تشجيع أولئك الذين لم يستفدوا من قبل على البدء في فرض رغباتهم على أولئك الذين حكموهم ".
> (جيل ، 1986 ، ص 179)

2.2. أجندة مساعدات جديدة

اختفى أحد الأهداف الرئيسية لتقديم المساعدة إلى العالم النامي مع سقوط الستار الحديدي: الميزة الاستراتيجية. مع تضاؤل الاعتبارات الجيوستراتيجية لتقديم المساعدات الخارجية ، بدأت فترة إرهاق المانحين خلال التسعينيات (مويو ، 2009 ؛ ريدل ، 2007). منذ "ظهور فراغ في المصالح الإستراتيجية الغربية في إفريقيا" (دي وال ، 1997 ، ص 133) ، كانت المساعدات الخارجية

> "في مواجهة أخطر أزماتها ، كانت الضغوط من أجل التغيير أكبر من أي وقت مضى. بدأت وكالات الإغاثة في تجربة أساليب جديدة ". (فان دي وال ، 2001 ، ص 233)

ونتيجة لذلك ، استغل العديد من مجموعات المصالح داخل مجتمع المانحين الدوليين نهاية الحرب الباردة كفرصة ذهبية لإصلاح هيكل المساعدات الدولية (لانكستر ، 2007 ؛ ريدل ، 2007) في الواقع ، بشرت نهاية الحرب الباردة بظهور نموذج إنمائي جديد بين صانعي السياسات ومجتمعات المانحين الدوليين.

في عام 1996 ، وضعت لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استراتيجية تهدف إلى عكس اتجاه انخفاض تدفقات المعونة إلى العالم النامي عن طريق

> "تبرير المساعدة التي تبرع بها أعضاؤها من حيث تأثيرها على (فكرة موسعة) التنمية ،" التنمية البشرية ". اقترحت لجنة المساعدة الإنمائية إعادة صياغة علاقة المساعدة كشراكة بين المانحين والحكومات المتلقية. سيوفر المانحون المزيد من الموارد ، ويحسنون تنسيق المساعدة لدعم استراتيجيات التنمية المملوكة محليًا ، ويحققون الاتساق بين سياسات المعونة والسياسات الأخرى التي تؤثر على البلدان النامية (التجارة ، والديون ، ومبيعات الأسلحة ، وما إلى ذلك). وفي المقابل ، كان من المتوقع أن تلتزم الحكومات المستفيدة بأهداف الحد من الفقر والحكم الخاضع للمساءلة ". (فريزر وويتفيلد ، 2009 ، ص 77)

أصبح ظهور أجندة الحكم الرشيد ، على وجه الخصوص ، "حجر الفيلسوف الأخير لوكالات المعونة الرسمية" (ريدل ، 2007) بعد نهاية الحرب الباردة. على المستوى الكلي ، اعتُبر الاستخدام المتزايد للشرطية السياسية وانتقائية المعونة المرتبطة بالمعونة الخارجية شرطا ضروريا لتعزيز فعالية المعونة وأداة مفيدة لتعزيز الحكم الديمقراطي في أقل البلدان نموا(بيرنسايد ودولار ، 1997 ؛ البنك الدولي ، 1998).

وتحولت غالبية المساعدات الخارجية التي قدمتها وكالات المعونة الغربية والمنظمات الدولية بعيدًا عن تدفقات المساعدات غير المشروطة نحو المساعدات الخارجية القائمة على المشروطية. كان اعتقاد الوكالات المانحة بأن التحول الديمقراطي والتغيير

الدستوري شرطا لا غنى عنه لتعزيز فعالية المعونة كان ذا صلة خاصة ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي تعتمد على المساعدات مثل إثيوبيا.

> "[في حين أن النهج الغربي الجديد] تضمن إدانة أخلاقية للسلوك السابق للدول الأفريقية ، فإن إعادة التأهيل الأخلاقي لصناعة المساعدات الغربية تطلب أيضًا تباينًا مع سلوكيات المانحين القديمة. إن رفض الدوافع الذاتية المتأصلة في الربط التجاري للمساعدات والتركيز الاستراتيجي للمساعدات التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة ساعدا في درء الشكوك حول الدوافع الجديدة الأكثر نقاءً: تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية ووضع حد للفقر في العالم. كان أحد الجوانب الرئيسية للخطاب الجديد هو فكرة أن المساعدة ستكون الآن بشكل متزايد ، أو حصريًا ، "مركزة على الفقر". (فريزر وويتفيلد ، 2009 ، ص 77-78)

على المستوى الجزئي ، قدمت مساهمات عديدة توصيات تتعلق بالسياسات (1) كيفية تصميم تقييمات تأثير أكثر كفاءة لتحسين نتائج التنمية ؛ (2) كيفية تحسين التجربة الميدانية والخبرة للموظفين والموظفين من وكالات المعونة و (3) كيفية تعزيز ملكية البلدان المتلقية وأصحاب المصلحة المحليين في التصميم وتعبئة الموارد والتعلم والتقييم عمليات برامج المساعدة الإنمائية (انظر ، من بين أمور أخرى ، جيبسون ، أندرسون ، أوستروم ، شيفاكومار ، 2005).

2.3. دروس السياسة للحكومة الإثيوبية

بعد أن استولت الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية بقيادة جبهة التحرير الشعبية لتحرير تيغري على أديس أبابا في 28 مايو 1991 ، أقامت مؤتمراً لوضع خطة لمستقبل البلاد. نظرًا لأن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي لديها أسس أيديولوجية قوية ، فقد كانت "مريبة وحريصة على عدم قبول تلك المنظمات التي اعتبرتها ضارة بإنشاء دولة ذات هيكل إثني إقليمي" (تاديس ، 2015 ب ، ص 273). تم تنصيب الحكومة الانتقالية في إثيوبيا بعد انتهاء المؤتمر وأصبح رئيس جبهة التحرير الشعبية ميليس زيناوي رئيسًا للحكومة الانتقالية.

> "الانتصار الكامل للجبهة الشعبية لتحرير تيغري على جميع خصومها على مدى السنوات السابقة وديرج في عام 1991 ، والكفاءة الإدارية للجبهة ، وهي مقياس للبراغماتية ، والخبرة التي لا تقدر بثمن لتطوير فهم وثيق للفلاحين في البلاد ، وتقدير متأخر للجبهة أدى تغير السياق الدولي إلى (...) انتقال سلس بشكل عام. كان النصر العسكري الصريح يعني أيضًا أن الجبهة الشعبية لتحرير تيغري يمكن أن تحصل على الموافقة على دستورها والعمليات السياسية المحددة مسبقًا وتتابع إلى حد كبير برنامجها للإصلاح السياسي والاقتصادي دون عوائق ". (تاديسي ، 2015 ب ، ص 274)

في حين أن التنفيذ المتزامن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلدان النامية كان

مرغوبًا فيه من قبل مجتمع المانحين الدولي والحكومة الانتقالية ، سرعان ما أعطى ميليس زيناوي معاملة تفضيلية للاقتصاد على السياسة. في يوليو 1992 ، أطلقت الحكومة الانتقالية الإثيوبية برنامج إصلاح اقتصادي واسع النطاق شمل استقرار الاقتصاد الكلي وتدابير الإصلاح الهيكلي الأولية لمعالجة الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية داخل الاقتصاد الإثيوبي ، واستراتيجية لتعبئة الموارد وتخصيصها المعزز وكذلك تعزيز تنمية القطاع الخاص. كما أوضحت دراسة الحالة التاريخية هذه ، أدى التخلف الاقتصادي والموت الواسع النطاق بسبب المجاعة والمجاعة إلى زوال كل من الحكومة الإمبراطورية ونظام ديرج في نهاية المطاف. قدم هذا التكرار التاريخي درسًا رئيسيًا في السياسة المحلية للحكومة الانتقالية في إثيوبيا ، وهو أن الحد من الفقر أمر أساسي ليس فقط للتنمية الاقتصادية ولكن أيضًا للاستقرار السياسي.

"منذ البداية ، ما يجب القيام به هو التغلب على الفقر. منذ أيامه الأولى في الميدان وحتى سنواته الأخيرة كرجل دولة دولي ، كان ميليس ثابتًا تمامًا في هذا الهدف. كان التحدي الوطني الأهم لإثيوبيا هو إنهاء الفقر". (دي وال ، 2012 ، ص 150)

كانت الحكومة الانتقالية في إثيوبيا على دراية كاملة بالسياق الدولي المتغير. مع نهاية الحرب الباردة ، لم يعد الاتحاد السوفيتي مصدرًا للتمويل الأجنبي. علاوة على ذلك ، دخل مجتمع المانحين الغربيين في فترة إرهاق من المساعدة وانخفضت تدفقات المعونة إلى أفريقيا بشكل كبير وأصبحت قائمة على المشروطية بشكل متزايد. بينما كان النظام الإثيوبي الجديد مصممًا على رفض "الانصياع لأهواء ورغبات المتبرعين" (بورشغريفينك ، 2008 ، ص 200) ، قدم ميليس زيناوي نفسه كجزء من

> "سلالة جديدة من القادة الأفارقة": حقًا مناصرة للفقراء وملتزمة بتحديث بلاده وتحقيق التنمية فيها. " (بورشغريفينك ، 2008 ، ص 200)

إن تصميم زيناوي على تبني مناورة ماهرة في المجال الدبلوماسي منذ أوائل التسعينيات فصاعدًا نابع من درس سياسي رئيسي ثان للحكومة الانتقالية: أصبح كل من هيلا سيلاسي ومينجيستو هايلي مريم يعتمدان بشكل متزايد على ثروات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، على التوالي ، مما ساهم بشكل كبير في الإطاحة بالنظامين. وبالتالي ، فإن تأمين مصادر متعددة للتمويل الأجنبي من خلال اتخاذ موقف أكثر براغماتية تجاه المانحين الدوليين ومجتمع المستثمرين يجب أن يصبح هدفًا حاسمًا في السياسة الخارجية لإثيوبيا.

3. خاتمة

فحصت هذه الورقة تطور نظام المساعدات الخارجية الدولية خلال حقبة الحرب الباردة باستخدام إثيوبيا كدراسة حالة متعمقة. ناقشت الورقة العلاقات التاريخية المتداخلة بين مجتمع المانحين الدوليين والحكومتين الإثيوبيتين المتعاقبتين ، الحكومة الإمبريالية تحت حكم هيلا سيلاسي ونظام ديرج في ظل مينجيستو هيلا مريم ، بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط الستار الحديدي.

يمكننا استخلاص ثلاث استنتاجات رئيسية من دراسة الحالة التاريخية لإثيوبيا. أولاً ، يمكن اعتبار إثيوبيا والصومال مثالين كلاسيكيين على بيادق في سياسات الحرب الباردة. في ذروة الحرب الباردة ، بدلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وجهات النظر لدعم البلدان التي كانت تقدم المساعدة في السابق. في منافسة عالمية على السلطة والنفوذ في القرن الأفريقي ، استخدمت كلتا القوتين العظميين المساعدات الخارجية ليس فقط للأغراض الإنسانية والإنمائية ، ولكن أيضًا لأغراض استراتيجية.

ثانيًا ، لم تكن الحكومات المتلقية لاعبًا سلبيًا في نظام المساعدات الخارجية. حاول كل من نظام سيلاسي ومينجيستو تعظيم الموارد المالية الخارجية مع تقليل مقدار فقدان السيادة على أجندة السياسة. استخدمت كلتا الحكومتين المتلقيتين المساعدات الخارجية الدولية (بما في ذلك المساعدة العسكرية) لتحقيق أهدافهما السياسية الخاصة.

ثالثًا ، لقد أظهرت مجاعة 1984-1986 في منطقة القرن الأفريقي بوضوح المعضلة الأخلاقية التي يواجهها المجتمع الدولي عندما يريد تقديم المساعدة الإنسانية / الإغاثة في دولة غير ديمقراطية. من خلال محاولة إنقاذ الأرواح والتخفيف من العواقب الوخيمة للمجاعة من ناحية ، ساهمت المساعدة الإنمائية أيضًا في إطالة عمر حكومة مينجيستو. لذلك قدمت المجاعة الإثيوبية دروساً قيمة لمجتمع المانحين الدوليين. ولكي تكون المساعدة الإنمائية فعالة ، كان على الجهات المانحة الدولية أن تولي اهتماما متزايدا للتفاعل المعقد بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والبيئية التي تشكل السياسات الحكومية.

كان على الحكومة الانتقالية أن تعترف بدرسين رئيسيين في تاريخ الحرب الباردة في إثيوبيا: (1) أدى التخلف الاقتصادي والموت على نطاق واسع بسبب المجاعة والمجاعة إلى الزوال النهائي لكل من الحكومة الإمبريالية تحت حكم سيلاسي ونظام ديرج تحت حكم مينجستو. ونتيجة لذلك ، كان على الحكومة بقيادة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي بناء شرعيتها المحلية على تطوير استراتيجيات وبرامج للنمو الاقتصادي والحد من الفقر ؛ (2) أصبح كل من هيلا سيلاسي ومينجيستو هيلا مريم يعتمدان بشكل متزايد على ثروات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، على التوالي ، مما أدى في النهاية إلى زوال الحكومتين. لذلك ، يجب أن يصبح تأمين

مصادر متعددة للتمويل الخارجي من خلال اتخاذ موقف أكثر براغماتية تجاه المانحين الدوليين ومجتمع المستثمرين ركيزة أساسية لأجندة السياسة الخارجية للحكومة الانتقالية .

الاستنتاجات:

هناك ثلاث استنتاجات رئيسية يمكننا استخلاصها من دراسة الحالة التاريخية لإثيوبيا في حقبة الحرب الباردة. أولاً ، تُظهر حقيقة أن القوتين العظمتين بدلتاالجانبين والادوار في ذروة الحرب الباردة في القرن الأفريقي ويوضح كيف أصبحت بلدان إثيوبيا والصومال مثالين كلاسيكيين على بيادق بلا قيمة في سياسات الحرب الباردة. حيث انه كان القرن الأفريقييعتبر أحد أكثر المواقع إستراتيجية لمجتمع المانحين الدوليين. حيث لم تخدم المساعدات الخارجية في المقام الأول الغايات الإنسانية والتنموية ، ولكن كانت خادمة إلى حد كبير للغاية نهاية استراتيجية.

ثانيًا ، توضح دراسة الحالة هذه كيف يمكن للحكومات المتلقية استخدام المساعدة الإنمائية الدولية كأداة لتنفيذ أكبر قدر ممكن من أجندتها السياسية. حيث إن فكرة تلقي الحكومات للمساعدات الخارجية هي مواضيع سلبية معيبة تعتبر فكرة خاطئة. في الواقع ، كان كلا النظامين الإثيوبيين المتعاقبين نشطين مثل اللاعبين في نظام المساعدات مثل الدول المانحة خلال الحرب الباردة. هدفت كل من الحكومة الإمبراطورية والماركسية إلى تعظيم الموارد المالية الخارجية مع تقليل مقدار فقدان السيادة على أجندة سياستهم.

ثالثًا ، مجاعة 1984-1986 ذات الأبعاد التوراتية في القرن الأفريقي ، وهي واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العالم ، حيث انها تسلط الضوء بشكل مقنع على المعضلة الأخلاقية التي واجهها مجتمع المانحين الدوليين عند مساعدة الدول غير الديمقراطية المتلقية. فنعت وعزو مجاعة 1984 بشكل رئيسي

إلى الجفاف الطويل بين يوليو وسبتمبر 1983 ، وفشل المحاصيل والاستجابة البطيئة من قبل مجتمع المانحين الدوليين يغفل السياق الاجتماعي والسياسي الحاسم الذي حدثت فيه المجاعة (دي وال ، 1991 ؛ جيل - Gill ، 1986 ؛ كابلان - Kaplan، 2003 ؛ كيسي - Kissi، 2000 ، 2005). كما ساهمت التعبئة الهائلة للتدخل الإنساني ومساعدات الإغاثة أثناء وبعد مجاعة 1984-1986 مباشرة، في إطالة عمر الحكومة الشيوعية تحت قيادة مينجيستو ، وإن كان ذلك عن غيرقصد.

قدم تاريخ إثيوبيا دروساً قيمة للحكومة الانتقالية لإثيوبيا التي تولت السلطة في عام 1991.[41] وساهم الافتقار إلى التنمية الاقتصادية فضلاً عن انتشار الموت الناجم عن المجاعة في زوال الحكومتين الإثيوبيتين السابقتين خلال حقبة الحرب الباردة. بالإضافة إلى ذلك ، لعب الاعتماد المالي والعسكري الكبير لكل من الحكومة الإمبراطورية والحكومة الماركسية على حليف رئيسي واحد (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على التوالي) دورًا مهمًا في الإطاحة بكل من هيلا سيلاسي ومينجيستو هايلي مريم. وفي كلتا الفترتين ، يمكن أن يُعزى زوال الحكومة الإثيوبية جزئياً إلى عدم استقرار تدفقات المساعدات وإرهاق المساعدات. ونتيجة لذلك ، يجب أن يصبح النمو الاقتصادي والحد من الفقر ركيزة أساسية لأجندة السياسة المحلية للحكومة الانتقالية. يجب أن يصبح تأمين مصادر متعددة للتمويل الأجنبي من خلال اتخاذ موقف أكثر واقعية تجاه المانحين الدوليين ومجتمع المستثمرين ركيزة

[41] بعد الإطاحة بنظام منغستو في عام 1991 ، حكمت البلاد حكومة انتقالية حتى عام 1995. ملس زيناوي كان رئيس الحكومة الانتقالية وتمرات لين كرئيسة للوزراء. بين مايو ويونيو 1995 ، عقدت إثيوبيا انتخابات عامة وأصبح دستورًا جديدًا ساريًا في 21 أغسطس 1995 ، وبذلك أنهت الفترة الانتقالية.

أساسية لأجندة السياسة الخارجية للحكومة الانتقالية.

ما تبقى من هذه الورقة يمضي على النحو التالي. يقدم القسم 2 بإيجاز معلومات أساسية عن إثيوبيا. ويفحص القسم 3 تطور نظام المساعدة في ظل حكومة سيلاسي الإمبريالية وحكومة مينجيستو الماركسية. واما القسم 4 فيقدم مناقشة حول النتائج. وننتهي بالقسم 5 وهو الخاتمة.

المراجع

عبير ، م. (1980). إثيوبيا والبحر الأحمر: صعود وانحدار سلالة سليمان والتنافس بين المسلمين الأوروبيين في المنطقة. لندن ، المملكة المتحدة: فرانك كاس.

آدم ، س. (2012). الصين في إثيوبيا: دبلوماسية واقتصاديات التفاؤل الصيني. مراجعة الدراسات الأفريقية ، 55 (1) ، 143-160.

آدم ، س. (2013). أسد يهوذا والتنين. في أ. أ. مزروعي وس. آدم (محرران) ، أفراسيا: قصة قارتين (ص 39-53). لانهام ، دكتوراه في الطب: رومان وليتلفيلد

أفروداد. (2011). رسم خرائط المساعدات التنموية الصينية في إفريقيا: تحليل لتجارب إثيوبيا. هراري ، زمبابوي: المنتدى الأفريقي والشبكة حول الديون والتنمية.

أندرو سي ، وميتروخين ، ف. (2005). كان العالم يسير في طريقنا: وكالة الأمن السوفياتية والمعركة من أجل العالم الثالث. نيويورك ، نيويورك: كتب أساسية

اسرات A.-W. (2014). دير ليتزتي كايزر فون أفريكا - انتصار اوند تراغودي ديس المستطيل الأزرق. برلين، ألمانيا: بروبيلين فيرلاغ.

اسرات، A.-W. (2015) .ملك الملوك: انتصار ومأساة الإمبراطور هيلا سيلاسي الأول ملك إثيوبيا. لندن ، المملكة المتحدة :هاوس للنشر.

بدر ، ج. ، جرافينغهولت ، ج. ، وكاستنر ، أ. (2010). هل تعزز الأنظمة الاستبدادية الاستبداد؟ منظور الاقتصاد السياسي على تصدير نوع النظام في الأحياء الإقليمية. السياسة المعاصرة ، 16 (1) ، 81-100.

بايارت ، J.-F. (2000). .أفريقيا في العالم: تاريخ الانبساط. الشؤون الأفريقية ، 2 (395) ، 217-267.

بيرهي ، أ. (2003). إعادة النظر في المقاومة في إثيوبيا التي تحتلها إيطاليا: الحركة

الوطنية (1936-1941) وإعادة تعريف إثيوبيا ما بعد الحرب. في جيه أبينك ، إم دي بروين ، &
ك. فان والرافين (محرران) ، إعادة التفكير في المقاومة: الثورة والعنف في التاريخ الأفريقي (ص 87 - 113). ليدن ، هولندا: بريل للنشر.
برميو ، (2011) S.Bالمساعدات الخارجية وتغيير النظام: دور لنية المانحين. التنمية العالمية ، 39 (11) ، 2021-2031.
بولت ، ج. ، وفان زاندن ، جيه إل (2014). مشروع ماديسون: بحث تعاوني حول الحسابات القومية التاريخية. مراجعة التاريخ الاقتصادي ، 67 (3) ، 627-651.
بورشجريفينك ، أ. (2008). حدود تأثير المانحين: إثيوبيا ، المساعدة والشرطية. منتدى دراسات التنمية ، 35 (2) ، 195-220.
براوكمبر ، (2003) .Uالتاريخ والثقافة الإسلامية في جنوب إثيوبيا: مقالات مجمعة. مونستر ، ألمانيا :لايت فيرلاج.
بريتزكي ، ب.م (1976). الإصلاح الزراعي في إثيوبيا الثورية. مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 14 ، 637-660.
برويش ، ت. ، سيرماي ، أ ، وتومسون ، ك. (2015). مركزية ما قبل الاستعمار والمعونة الخارجية وقدرة الدولة الحديثة في إفريقيا. سلسلة أوراق عملمعهد ماستريخت للبحوث الاقتصادية والاجتماعية حول الابتكار والتكنولوجيا رقم 2015. ماستريخت ، هولندا: كلية ماستريخت العليا للحكم / جامعة الأمم المتحدة - ميريت.
برنسايد ، سي ، ودولار ، د. (1997). تساعد المعونة على النمو - في بيئة سياسية سليمة.التمويل والتنمية ، 34 (4) ، 4-7.
تشيج ، م (1979). الثورة المغدورة: إثيوبيا 1974-1977. مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 17 ، 359-380.
كول ، إي (2004). التخلف في إثيوبيا. أديس أبابا ، إثيوبيا:منظمة أبحاث العلوم

الاجتماعية في شرق وجنوبإفريقيا(OSSREA) كلافام ، سي (1969). القيادة

الإمبراطورية في إثيوبيا. الشؤون الأفريقية ، 68 (271) ، 110-120.

كلافام ، سي (1988). التحول والاستمرارية في إثيوبيا الثورية. كامبريدج ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

كلافام ، سي (1996). إفريقيا والنظام الدولي: سياسة بقاء الدولة. كامبريدج ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

كلافام ، سي (2015). عصر هيلا سيلاسي. فيج. المقلم &وإي يكيه (محرران) ، فهم إثيوبيا المعاصرة. الملكية والثورة وإرث ملس زيناوي (ص 183 - 208). لندن ، المملكة المتحدةهيرست وشركاه.

كلاي ، جيه دبليو ، وهولكومب ، ب.ك (1986). السياسة والمجاعة الإثيوبية: 1984-1985. نيو برونزويك ، نيوجيرسي: ناشرو المعاملات.

Collier، P.، & Dollar، D. (2002). تخصيص المساعدات والحد من الفقر. المجلة الاقتصادية الأوروبية ، 46 (8) ، 1475-1500.

كونيل ، د. (2005). إريتريا: في فتيل بطيء. في آر آي روتبرج (محرر) ، محاربة الإرهاب في القرن الأفريقي ، واشنطن (ص 64-92). واشنطن العاصمة: مطبعة معهد بروكينغز.

ديفي ، إي (2015). المثالية وراء الحدود اليسار الثوري الفرنسي وصعود الإنسانية ، 1954-1988. كامبريدج ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

دي فريس ، جي ، تيمر ، إم بي ، ودي فريس ، ك. (2015). التحول الهيكلي في أفريقيا: مكاسب ثابتة وخسائر ديناميكية. مجلة دراسات التنمية، 51 (6) ، 674-688.

دي وال ، أ. (1991). أيام الشر. 30 عامًا من الحرب والمجاعة في إثيوبيا. نيويورك ، نيويورك: هيومن رايتس ووتش.

دي وال ، أ. (1997). جرائم المجاعة: السياسة وصناعة الإغاثة من الكوارث في

إفريقيا. إنديانابوليس ، إنديانا: مطبعة جامعة إنديانا.

دي وال ، أ. (2004). سياسة زعزعة الاستقرار في القرن 1989-2001. في أ. دي وال (محرر) ، الإسلاموية وأعداؤها في القرن الأفريقي (ص 182 - 230). إنديانابوليس ، إنديانا: مطبعة جامعة إنديانا.

دي وال ، أ. (2012). نظرية وممارسة مليس زيناوي. الشؤون الأفريقية ، 112 (446) ، 148-155.

ارغاس ، .(1980) .Zلماذا فشلت سياسة القرية الجماعية؟ - نحو تحليل عالمي. مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 18 (3) ، 387-410.

إرليش ، أ ، وسون ، سي آر (1963). الاتحاد السوفيتي: النشاط الاقتصادي. في Z.K Brzezinski(محرر) ، إفريقيا والعالم الشيوعي (ص 49 - 83). ستانفورد ، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد.

فينسترا ، آر سي ، إنكلار ، آر ، وتيمر ، إم بي (2015). الجيل القادم من جدول Penn World.المجلة الاقتصادية الأمريكية ، 105 (10) ، 3150-3182.

فريزر ، إيه ، وويتفيلد ، إل (2009). فهم علاقات المعونة المعاصرة. في إل ويتفيلد (محرر) ، سياسة المعونة. الاستراتيجيات الأفريقية للتعامل مع المانحين (ص 74 - 107). أكسفورد ، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

جبر مدهين ، م ، وفالكويست ، ب. (1976)المجاعة في إثيوبيا - مراجعة موجزة. المجلة الأمريكية للتغذية السريرية ، 29 ، 1016-1020.

جينايولي ، إن ، ورينر ، آي (2007). التأثير الحديث لمركزية ما قبل الاستعمار في إفريقيا. مجلة النمو الاقتصادي ، 12 (3) ، 185-234.

جيبسون ، سي سي ، أندرسون ، ك ، أوستروم ، إي ، وشيفاكومار ، س. (2005). معضلة السامري: الاقتصاد السياسي للمساعدة الإنمائية. نيويورك ، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

جيلكس ، ب. (1975). إثيوبيا - ثورة حقيقية؟ العالم اليوم ، 31 (1) ، 15-23.

جيل ، ب. (1986). عام في موت إفريقيا: السياسة والبيروقراطية والمجاعة. بولدر ،

كولورادو: كتب بالادين.

جيل ، ب. (2010). المجاعة والأجانب: إثيوبيا منذ المساعدة الحية. نيويورك ، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

جريفين ، ك. (1987). الجوع العالمي والاقتصاد العالمي. لندن ، المملكة المتحدة: ماكميلان.

هانهيماكي ، جي إم (2012). صعود وسقوط الانفراج: السياسة الخارجية الأمريكية وتحول الحرب الباردة. واشنطن العاصمة: كتب بوتوماك.

حسن ، م. (1990). أورومو إثيوبيا: تاريخ ، 1570-1860. كامبريدج ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

هولت ، ج. ، وسيمان ، ج. (1976). نطاق الجفاف. في أ.م. حسين (محرر) ، الجفاف والمجاعة في إثيوبيا. لندن ، المملكة المتحدة: المعهد الأفريقي الدولي.

هولت ، بي إم ، ودالي ، إم دبليو (2011). تاريخ السودان: من مجيء الإسلام إلى يومنا هذا (الطبعة السادسة). نيويورك ، نيويورك: روتليدج.

جوناس ، ر. (2011). معركة العدوة: انتصار أفريقي في عصر الإمبراطورية. كامبريدج ، ماساتشوستس :مطبعة بيلكناب من مطبعة جامعة هارفارد.

كابلان ، آر دي (2003). استسلم أو جوع. يسافر في إثيوبيا والسودان والصومال وإريتريا. نيويورك ، نيويورك: كتب عتيقة.

كابوشينسكي ، .R. (1978). الإمبراطور: سقوط مستبد. نيويورك ، نيويورك: كتب عتيقة.

كيلر ، إي جيه (1981). التحول الثوري لإمبراطورية إثيوبيا في القرن العشرين. مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 19 (2) ، 307-335.

كيلر ، إي جيه (1989). إثيوبيا الثورية: من الإمبراطورية إلى الجمهورية الشعبية.

بلومنجتون ، إنديانا: مطبعة جامعة إنديانا.

كيلر ، إي جيه (1992). الجفاف والحرب وسياسة المجاعة في إثيوبيا وإريتريا. مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 30 (4) ، 609-624.

كيلر ، إي جيه (1995). إعادة تشكيل الدولة الإثيوبية. في دبليو زارتمان (محرر) ، الدول المنهارة: تفكك واستعادة السلطة الشرعية (ص 125 - 139). لندن ، المملكة المتحدة :لين رينر للنشر.

كيسي ، إي (2000). سياسة المجاعة في العلاقات الأمريكية مع إثيوبيا ، 1950-1970. المجلة الدولية للدراسات التاريخية الأفريقية ، 33 (1) ، 113-131.

كيسي ، إي (2005). تحت الإغاثة الدولية من المجاعة في إثيوبيا: الولايات المتحدة وإثيوبيا والجدل حول مساعدات الإغاثة والمساعدة الإنمائية وحقوق الإنسان. مراجعة الدراسات الأفريقية ، 48 (2) ، 111-132.

كوهن ، ب. (1979). إثيوبيا: المجاعة وإنتاج الغذاء والتغيرات في النظام القانوني. مراجعة الدراسات الأفريقية ، 22 (1) ، 51-71.

كومار ، ج. (1990). المجاعات الإثيوبية: 1973-1985. دراسة حالة. فيجي. دريز & أ. سين(محرران) ، الاقتصاد السياسي للجوع. أكسفورد ، المملكة المتحدة: مطبعة كلارندون.

لايتين ، د. وسماتر ، س.س. (1987)الصومال: أمة تبحث عن دولة. بولدر ، كولورادو: مطبعة وستفيو.

لانكستر ، سي (2007). المساعدات الخارجية: الدبلوماسية والتنمية والسياسة المحلية. شيكاغو ، إلينوي: مطبعة جامعة شيكاغو.

Lefebvre، J.A (1991). أسلحة للقرن: السياسة الأمنية الأمريكية في إثيوبيا والصومال 1953-1991.

بيتسبرغ ، بنسلفانيا: مطبعة جامعة بيتسبرغ.

Lefebvre، J.A (1998). الولايات المتحدة وإثيوبيا وصفقة الأسلحة الصومالية

السوفيتية عام 1963: الاحتواء والتوازن في إفريقيا. مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 36 (4) ، 611-643.

ليفين ، د. (1961). إثيوبيا هيلا سيلاسي - أسطورة أم حقيقة؟ أفريقيا اليوم ، 8 (5) ، 11-14. لوندستروم ، ك.ج. (1976). شمال شرق إثيوبيا: مجتمع في مجاعة. دراسة ثلاثة اجتماعية

المؤسسات في فترة الإجهاد الشديد. أوبسالا ، السويد.

ماركوس ، ج. (1975). حياة وأزمنة مينليك الثاني: إثيوبيا 1844-1914. أكسفورد ، المملكة المتحدة: مطبعة كلارندون.

ماركوس ، ج. (2002). تاريخ اثيوبيا. بيركلي ، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا. مارين ، م. (1997). الطريق إلى الجحيم: الآثار المدمرة للمساعدات الخارجية والجمعيات الخيرية الدولية.

نيويورك ، نيويورك :الصحافة الحرة.

ماركاكيس ، ج. ، وأيل ، إن. (1977). الطبقة والثورة في إثيوبيا. مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي ، 4 (8) ، 99-108.

ماسكاني ، ج. (2016). تاريخ مالي لإثيوبيا: الضرائب والاعتماد على المعونة 1960-2010. سلسلة أوراق عمل ICTD رقم 49. المركز الدولي للضرائب والتنمية. برايتون ، المملكة المتحدة.

ماكفيتي ، أ.ك (2012). المعونة المستنيرة: التنمية الأمريكية كسياسة خارجية في إثيوبيا. نيويورك ، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

منظمة أطباء بلا حدود. (1985). عمليات الترحيل الجماعي في إثيوبيا. باريس، فرنسا.

منجيستيب ، ك. (1990). إثيوبيا: فشل الإصلاح الزراعي والأزمة الزراعية. نيويورك ، نيويورك :مطبعة جرينوود.

ميتافريا ، ج. (2009). إثيوبيا والولايات المتحدة: التاريخ والدبلوماسية والتحليل. نيويورك ، نيويورك: ألغورا للنشر.

ميشالوبولوس ، س.، وبابايوانو ، إي (2013)المؤسسات العرقية قبل الاستعمار والتنمية الأفريقية المعاصرة. إيكونوميتريكا، 81 (1) ، 113-152.

ميشالوبولوس ، س.، وبابايوانو ، إي (2014)المؤسسات الوطنية والتنمية دون الوطنية في أفريقيا. المجلة الفصلية للاقتصاد ، 129 (1) ، 151-213.

ميشالوبولوس ، س.، وبابايوانو ، إي (2015)مزيد من الأدلة على العلاقة بين المركزية السياسية قبل الاستعمار والتنمية الاقتصادية المقارنة في أفريقيا. رسائل الاقتصاد ، 126 (1) ، 57-62.

ميلكياس ، ب. (2011). أثيوبيا. سانتا باربرا ، كاليفورنيا.ABC–CLIO :

ميلر ، دي إس ، وهولت ، ج. (1974). المجاعة الأثيوبية. وقائع جمعية التغذية ، 34 (3) ، 167-172.

موكلر ، أ. (2003). حرب هيلا سيلاسي. أكسفورد ، المملكة المتحدة :كتب الإشارة.

مويو ، د .(2009). المعونة الميتة :لماذا لا تعمل المعونة وكيف توجد طريقة أفضل

لأفريقيا.

نيويورك ، نيويورك :فارار وستراوس وجيرو.

مونرو هاي ، س. (1991). أكسوم: حضارة أفريقية متأخرة في العصور القديمة. ادنبره ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة ادنبره.

موريل ، إن إس ، سبنسر ، دبليو دي ، وماكفرلين ، إيه إيه (1998). هتاف بابل: القارئ الراستافاري. فيلادلفيا ، بنسلفانيا: مطبعة جامعة تمبل.

أوسافو كواكو ، بي & روبنسون ، جي (2013)المركزية السياسية في أفريقيا ما قبل الاستعمار.

مجلة الاقتصاد المقارن ، 41 (1) ، 6-21.

أوتاواي ، م. (1977). إصلاح الأراضي في إثيوبيا 1974-1977. مراجعة الدراسات الأفريقية ، 20 (3) ، 79-90. بانكهورست ، أ. (1992). إعادة التوطين والمجاعة في إثيوبيا: تجربة القرويين. مانشستر ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة مانشستر.

باتمان ، آر ج. (1990). الاتحاد السوفياتي في القرن الأفريقي: دبلوماسية التدخل وفك الارتباط. نيويورك ، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

بيرس ، ج. (2014). سائد: القصة الملهمة لانتصار إثيوبيا على غزو موسوليني ، 1935-1941. نيويورك ، نيويورك :سكاي هاوس للنشر.

بلوت ، م. (2010). مساعدات المجاعة في إثيوبيا "تُنفَق على الأسلحة". تم الاسترجاع منhttp://news.bbc.co.uk/2/hi/8535189.stm

برونير ، ج. (2015). الثورة الاثيوبية ونظام ديرج. فيجي. برونير و إيفيكيه (محرران) ، فهم إثيوبيا المعاصرة. الملكية والثورة وإرث ملس زيناوي (ص 209 - 232). لندن ، المملكة المتحدة :هيرست وشركاه.

ريديل ، آر سي (2007). هل المساعدات الخارجية تعمل حقا؟ أكسفورد ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أكسفورد. شميت ، إي. (2013). التدخل الأجنبي في أفريقيا: من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب. جديد

يورك ، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

سيمان جي & هولت ، ج. (1975)المجاعة الإثيوبية 1973-4: مقاطعة وولو الأولى. وقائع جمعية التغذية ، 34 ، 114 أ.

سين ، أ. (1981). الفقر والمجاعات: مقال عن الاستحقاق والحرمان. أكسفورد ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أكسفورد.

سين ، أ. (1999). التنمية كالحرية. أكسفورد ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أكسفورد.

شيبرد ، ج. (1975). سياسة الجوع. نيويورك ، نيويورك: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

شيبرد ، ج. (1985). إثيوبيا: استخدام الغذاء كأداة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. العدد: مجلة الرأي ، 14 ، 4-9.

شين ، دي إتش (2005). إثيوبيا: الحكم والإرهاب. في آر آي روتبرج (محرر) ، محاربة الإرهاب في القرن الأفريقي (ص 93 - 118). واشنطن العاصمة: مطبعة معهد بروكينغز.

شين ، دي إتش ، وأيزنمان ، ج. (2012). الصين وأفريقيا: قرن من المشاركة. فيلادلفيا ، بنسلفانيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا.

شين ، دي إتش ، وأوفكانسكي ، تي بي (2013). القاموس التاريخي لإثيوبيا (الطبعة الثانية). لانهام ، دكتوراه في الطب: مجموعةروان & ليتلفيلد للنشر.

تاديس ، ت. (1972). الكنيسة والدولة في إثيوبيا (1270-1527). أكسفورد ، المملكة المتحدة: مطبعة كلارندون. تاديسي ، م. (2015 أ). تفسير النفوذ الإقليمي لإثيوبيا. فيجي. برونير و إي.

فيكيه (محرران) ، فهم إثيوبيا المعاصرة. الملكية والثورة وإرث ملس زيناوي (ص 333–356). لندن ، المملكة المتحدة :هيرست وشركاه.

تاديسي ، م. (2015 ب). جبهة تحرير شعب تيغراي .(TPLF) فيجي. برونير و

إي.فيكيه (محرران) ، فهم إثيوبيا المعاصرة. النظام الملكي والثورة وإرث ملس زيناوي (ص 257-282). لندن ، المملكة المتحدة :هيرست وشركاه.

تاريكي ، ج. (2009). الثورة الإثيوبية: حرب القرن الأفريقي. نيو هافن ، كونيتيكت: مطبعة جامعة ييل.

وزارة الزراعة الإثيوبية. (1973). التقرير النهائي لمسح حالة المحاصيل لمحصول 1972 - 3. أديس أبابا، اثيوبيا.

US-DOS. (2009). تقرير الحرية الدينية الدولية. تم استرجاعه في 19 ديسمبر 2016 من http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2007/90097.htm

أوفين ، ب. (1985). النظام والفائض والمصلحة الذاتية: السياسة الدولية للمعونة الغذائية.

الدراسات الدولية الفصلية ، 36 (3) ، 293-312.

فان دي وال ، ن. (2001). الاقتصادات الأفريقية وسياسة الأزمة الدائمة ، 1979-1999. نيويورك ، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

فارنيس ، إس إل (1990). معارضة أو مساعدة المترددين: سياسة المعونة الغذائية الأمريكية وتخفيف المجاعة الإثيوبية. بيسكاتواي ، نيوجيرسي: ناشرو المعاملات.

فوغان ، س. (2015). الفيدرالية والديمقراطية الثورية والدولة التنموية 1991-2012. في É. فيكيه وجي برونير (محرران) ، فهم إثيوبيا المعاصرة. الملكية والثورة وإرث ملس زيناوي (ص 283-312). لندن ، المملكة المتحدة.Hurst & Company :

فيستال ، ت. (2011). أسد يهوذا في العالم الجديد: إمبراطور إثيوبيا هيلا سيلاسي وتشكيل مواقف الأمريكيين تجاه إفريقيا. سانتا باربرا ، كاليفورنيا: برايجر.

واجاو ، تي جي (1993). من أجل روحنا: يهود إثيوبيا في إسرائيل. ديترويت ، ميتشيغن: مطبعة جامعة واين ستيت.

ويب ، ب ، وفون براون ، ج. (1994). المجاعة والأمن الغذائي في إثيوبيا: دروس لأفريقيا.

شيشستر ، المملكة المتحدة: جون وايلي وأولاده.

ويلدي جيورجيس ، أ. (2014). إريتريا على مفترق طرق: سرد للنصر والخيانة والأمل.

هيوستن ، تكساس: وكالة الحقوق والنشر الاستراتيجي للكتب.

ويستاد ، أ. (2005). الحرب الباردة العالمية: تدخلات العالم الثالث وصنع عصرنا.

نيويورك ، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

وولد جيورجيس ، د. (1989). الدموع الحمراء: الحرب والمجاعة والثورة في إثيوبيا.

ترينتون ، نيوجيرسي: مطبعة البحر الأحمر.

جي وولدماسكيل(1989)عواقب إعادة التوطين في إثيوبيا. الشؤون الأفريقية ، 88 (352) ، 359-374.

بنك عالمي. (1998). تقييم المعونة. ما الذي ينجح وما لا ينجح ولماذا. نيويورك ، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

خطأ ، م. (2005). لم أفعل ذلك من أجلك: كيف خان العالم أمة أفريقية صغيرة.

لندن ، المملكة المتحدة: هاربر بيرنيال.

يوردانوف ، ر. أ. (2016). الاتحاد السوفيتي والقرن الأفريقي خلال الحرب الباردة: بين الأيديولوجيا والبراغماتية. لانهام ، دكتوراه في الطب: كتب ليكسينغتون.

زودي ، ب. (1991). تاريخ إثيوبيا الحديثة 1855-1974. أديس أبابا ، إثيوبيا: مطبعة جامعة أديس أبابا.

زودي ، ب. (1994). هيلة السلاسي: من التقدمي إلى الرجعي. في أ. زيجي & س. باوزوانج (محرران) ،إثيوبيا في التغيير: الفلاحون والقومية والديمقراطية (ص 30-45). لندن ، المملكة المتحدة: المطبعة الأكاديمية البريطانية.

زورطجس ،اوو. (2011).قواعد النحو التبشيرية البرتغالية في آسيا وإفريقيا والبرازيل ، 1550-1800.
أمستردام ، هولندا: شركة جون بنجامين للنشر.

لسلة أوراق العملUNU-MERIT

2017-01	التأثير الاقتصادي للهجرة بين الشرق والغرب على الاتحاد الأوروبي بقلم مارتن كاهانك وماريولا بيتليكوفا
2017-02	تعزيز الحراك الاجتماعي: حالة"رابطة التنمية البشرية - Bono de DesarrolloHumano" في الإكوادور بواسطةأندريس ميدروس وفرانزيسكا جاسمان
2017-03	تأثير الركود العظيم على البطالة في الصناعة: مقارنة 1976-2011 بواسطة يلينا تاختامانوفا وإيفا سيرمينسكا
2017-04	تنقل العمالة من خلال زيارات العمل كوسيلة لتعزيز الإنتاجية بواسطةماريا كريستينا بيفا وماسيميليانو تاني وماركو فيفاريلي
2017-05	مخاطر البلد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهات التقارب في سياق مسار تنمية الاستثمار بقلم جوناس هوب فرينكن ودوركاس مبوفي
2017-06	كيف تفسر مساعدات التنمية (أو لا تفسر) صعود وسقوط هجمات المتمردين في العراق من قبل بوي هانغ وونغ
2017-07	تأثير اعتماد التكنولوجيا على الإنتاجية ورفاهية الأسرة: دليل على المستوى الجزئي من ريف إثيوبيا بواسطة تيجست ميكونين
2017-08	تأثير تبني التكنولوجيا الزراعية على مشاركة السوق في نظام الشبكة الاجتماعية الريفية بواسطةتيجيست ميكونين
2017-09	تمويل الأسر الريفية وتأثيرها: أدلة من بيانات التجارب الميدانية العشوائية بواسطة تيجست ميكونين
2017-10	المساعدات الخارجية الأمريكية والسوفيتية خلال الحرب الباردة: دراسة حالة لإثيوبيا بقلم توبياس برويش

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لايسمح بإعادةإصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريدالإلكتروني

book@democraticac.de

الكتاب : **السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي تجاه منطقة القرن الإفريقي: دراسة حالة لإثيوبيا 1945-1991**

تأليف د.أحمد ناظم عباس

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار

رقم تسجيل الكتاب:
VR . 3383 - 6670 . B

الطبعة الأولى2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي